المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص دراسات إفريقية

مذكرة حول:

البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا

دراسة الحالة القرن الإفريقي (2000-2015)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة

إلهام سوراخ

إشراف الدكتور

ميلود حاج عام

لجنة المناقشة

أ/ فرشولي فاطمة الزهراء	رئيسا
د/ ميلود حاج عامر	مشرفا ومقررا
د/ لوجاني وسيلة	مصححا

السنة الدراسية 2015- 2016

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى الأخوة وليد ، خالد ، إلياس و سيف الإسلام

و الأخوات : وسيلة و عبير

إلى الصديقات : أحلام، مريم، بية وهاجر

إلى الأصدقاء في تخصص دراسات افريقية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

فايزة، أسماء ، وريدة، سناء وكهينة

عبد المؤمن، حسام الدين، زكريا وعبد المؤمن.

شكر و عرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ مولود حاج عامر على قبوله الإشراف على المذكرة

و إلى أساتذة لجنة المناقشة الأفاضل لقبولهم مناقشة و إثراء هذا العمل

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذين الكريمين دامية سكينة و غول حمزة على إرشادهم ونصحهم لي.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للبعد الثقافي في السياسة الخارجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: محددات السياسية الخارجية

المبحث الثاني : البعد الثقافي كمقاربة لتحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم البعد الثقافي في السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أهمية المتغيرات الثقافية في تفسير سلوك الفواعل الدولية

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للبعد الثقافي في السياسة الخارجية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي

المبحث الأول: جيواستراتيجية القرن الإفريقي

المطلب الأول: القرن الإفريقي، التحديد والأهمية

المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي

المطلب الثالث: إشكالية الثقافة في القرن الإفريقي

المبحث الثاني: خصوصية القرن الإفريقي من منظور سياسة الصين الخارجية

المطلب الأول: تأثير متغيرات البيئة الداخلية للقرن الإفريقي على سياسة الصين الخارجية

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية على سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي

الفصل الثالث: دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المبحث الأول:البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية: الأدوات والأهداف

المطلب الأول: ادوات توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية

المطلب الثاني:أهداف توظيف الصين للبعد الثقافي في سياستها الخارجية

المبحث الثاني: البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المطلب الأول: الابعاد الدولية، نحو تفعيل الثقافة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الأبعاد المجتمعية، قدسية الثقافة مقابل حتمية الانفتاح.

المطلب الثالث: الأبعاد الإفريقية، التخوف من ثقافة الهيمنة أم هيمنة الثقافة.

المبحث الثالث: تحديات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المطلب الأول: التواجد الاسرائيلي في القرن الإفريقي و تهديد الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: التواجد الامريكي بالمنطقة ، الأولويات والسياسات

المطلب الثالث: تنامي الدور الايراني بالمنطقة، نحو البحث عن لعب دور ريادي

خاتمة

ملخص

ملخص الدراسة:

تعود علاقات الصين بإفريقيا إلى تاريخ طويل دعمه تأسيس الصين لمنتدى التعاون الصين–إفريقيا عام 2000، والذي قامت من خلاله بإضفاء بعد أكثر رسمية لعلاقاتها مع دول إفريقيا ككل كشف عن تزايد أهمية القارة في المدرك الاستراتيجي الصيني، عبر عنه من خلال بناء استراتيجية تقوم على مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الاقتصاد، السياسة، الأمن والثقافة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خلفيات هذا الاهتمام الصيني بالبعد الثقافي الذي ظهر بصورة واضحة في سياستها الخارجية، في علاقاتها مع افريقيا من خلال اختيار منطقة القرن الافريقي على اعتبار أنها تعد من أهم مناطق النفوذ الصيني في القارة، وتحقيق مصالحها حيث عمدنا إلى كشف مختلف مظاهر هذا البعد في المنطقة و طريقة توظيف الصين لها.

وكشفت الدراسة عن أن التأثير الصيني في القرن الافريقي، يمر عبر مجموعة من الفواعل يتصدرها الاقتصاد، السياسة الأمن والثقافة التي تعبر عنها الصين من خلال دبلوماسية ثقافية نشطة تتجسد في المؤسسات الثقافية (معاهد الكونفوشيوسية)، المبادرات الاقتصادية ذات الامتداد الثقافي (طريق الحزام الحرير) ودعم الحضور الاعلامي. إن هذا التوظيف الصيني للثقافة رافقه دعم اقتصادي من خلال بناء مناطق اقتصادية خاصة، وكذا عقد شراكات استثمارية مرفوقة بسياسة دعم و مساعدة كبيرة في المجال الاقتصادي لدول المنطقة وحضور أمني وعسكري من خلال بناء قاعدة عسكرية.

وبناء على هذا توصلت الدراسة إلى أن لجوء الصين للثقافة مبرر بحتمية ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى، و أمنية بالدرجة الثانية، ما يحيل إلى تبني الصين لمقاربة القوة الناعمة كمنطلق لتقوية ودعم علاقاتها مع دول القرن الإفريقي بما يسمح لها بتحقيق مصلحتها الخاصة، في الوقت الذي تحرص فيه على عدم اقتصار توظيف هذه المقاربة على الجانب الثقافي بل ترفقها بالقوة الصلبة من منطلق أن القوة الناعمة تشجع وتخدم انتشار القوة الصلبة.

Résumé:

Les relations de la Chine avec les pays de l'Afrique ne sont pas récentes et se sont consolidées par la création de la partenariat sino-africain en 2000 qui a donné une dimension plus officielle à ces relations, et une importance dans les perception stratégique du continent, traduite par une approche multidimensionnelle économique, politique, sécuritaire et culturelle.

L'objectif de cette étude porte sur la dimension culturelle dans la politique étrangère de la Chine envers l'Afrique, en l'occurrence les pays de la Corne de l'Afrique, une des régions ou l'influence de la Chine se fait ressentir. On voulait démontrer les différents aspects de cette dimension culturelle.

La présente étude a révélé que l'influence de la Chine passé par la dimension économique, politique, sécuritaire et culturelle, exprimé grâce à une diplomatie culturelle active qui passé à travers les institutions culturelle (les institutes confucéenne)et des projets économiques (la route de la soie).cet emploie de la culture par la Chine s'est accompagné par la construction de zone économiques privées par des partenariats d'investissement et de politiques de soutien et d'aide économique en faveur des pays de la région, mais aussi une présence sécuritaire et militaire par la construction de base militaire en Djibouti.

De ce fait on peut conclure que l'emploie de la culture dans la politique étrangère de la Chine, est justifié par une nécessité économique et sécuritaire ce qui oblige la chine a utilisé une approche basée sur le Soft-

Power pour consolider ces liens avec les pays de la régions dans le but d'accomplir ses intérêts en même elle veille à ce que cet emploie soit accompagné par un Hard Power.

مقدمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة تغيرا جذريا في أبعاد ومتغيرات التفاعلات الدولية، فلم تعد مقتصرة فقط على الجوانب الاقتصادية، السياسية والأمنية، بل تحول التركيز أيضا إلى الجوانب الثقافية، ولهذا أبانت الصين منذ عام 2007 عن نوايا جدية لتطوير قوتها الثقافية، حيث تأكد هذا التوجه منذ سنة2011 خلال انعقاد أشغال اللجنة 17 للحزب الشيوعي الصيني الذي خصص جلسة كاملة للثقافة، وأعلن في بيانه الختامي أن الحزب سيسعى لبناء صين قوية وجعلها قوة ثقافية اشتراكية عظمى.

وجاءت محاولة تجسيد هذا الهدف من خلال إطلاق جملة من المبادرات الثقافية ذات الطابع الاقتصادي والامتداد الثقافي ومنها، مبادرة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"حزام الحرير للقرن الواحد والعشرين" "ومبادرة الحلم الصيني" حيث تم من خلال هذه المبادرات، بناء علاقات من نوع جديد مع دول العالم بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة نظرا لاشتداد التنافس الدولي على هذه الأخيرة ،وقد سعت الصين إلى فرض وجودها في جميع ربوع القارة وفي جميع المجالات، إدراكا منها لضرورة لعب دور متميز دوليا واقليميا من شأنه أن يؤكد مكانتها كقوة عالمية خاصة في المجال الاقتصادي، وقد كشف هذا التحرك عن حقيقة جملة من المتغيرات الثقافية في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية أكدها توجه السياسة الخارجية لهذه الأخيرة وتم تجسيدها على أرض الواقع اتجاه منطقة القرن الإفريقي نظرا لأهميتها الجغرافية والاستراتيجية بالنسبة للصين باعتبارها منطقة ربط للتجارة الدولية وكذا لإشرافها على مناطق انتاج ونقل البترول.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية والإطار الذي جاء فيه توظيفه من قبلها في القرن الإفريقي.

1 / أهمية الدراسة:

اتخذ التنافس الدولي على افريقيا أبعاد استراتيجية خاصة بعد اكتشاف وجود بعض آبار للبترول في عدد من الدول الإفريقية ما زاد من احتياطها العالمي، ولم يعد هذا التنافس محصورا على القوى العالمية التقليدية فقط، بل دخلت قوى صاعدة ومنها الصين حيث أصبحت افريقيا تمثل بالنسبة إليها مسرحا يمكنها من خلاله تحقيق مشروعها الاستراتيجي والمعروف ب

:"الحلم الصيني " وقد دفعها هذا المسعى إلى محاولة بناء علاقات مع الدول الإفريقية يتم تسييرها من خلال بناء سياسة خارجية متعددة الأبعاد بما يتلاءم مع الواقع الإفريقي ويعد البعد الثقافي في هذا الاطار أحد أهم الابعاد التي أصبحت الصين تركز عليها في سياستها الخارجية بعد اقتناعها بأهمية الثقافة في تعزيز علاقاتها مع باقي الدول من جهة وبضرورة احترام الاختلاف والتنوع الثقافي لباقي الدول مهما كانت قوتها وحجمها من جهة ثانية وهنا تظهر دول القرن الإفريقي التي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للصين هذا بالنظر إلى مقوماتها الاستراتيجية، الاقتصادية والجيوبوليتيكية ما جعل التعاون الثقافي معها يحتل حيزا مهما من سياستها الخارجية وهو ما يمنح الأهمية لموضوعنا هذا كونه يسلط الضوء الاهتمام الصيني المتصاعد بالبعد الثقافي في علاقاتها مع الدول الإفريقية ما يحيل إلى محاولة فهم هذا التوجه خاصة وأن العامل الثقافي يعد من أكثر العوامل حساسية وتأثيرا في العلاقات الدولية.

2 / أسباب اختيار الموضوع : تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أهميته التي تطرقنا إليها سابقا والتي جعلت اهتمامنا به، يتراوح بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية .وهو ما سنفصل فيه فيما يلي :

أ – الأسباب الموضوعية :

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في محاولة تفسير وفهم الاهتمام الصيني المتزايد بالقرن الإفريقي وسعيها الحثيث للنفوذ إليه، من خلال جملة من السياسات متعددة الأبعاد وعلى رأسها البعد الثقافي حيث يأخذ هذا الأخير، حيزا كبيرا من اهتمامنا من خلال سعينا إلى الكشف عن الدور الذي يؤديه في سياسة الصين الخارجية، ومحاولة ربطه بالتواجد والنفوذ الاقتصادي لهذه الأخيرة بالقارة وما إذا كان له تأثير فعلا على تطور العلاقات الإفريقية الصينية خاصة في ظل وجود قوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وصعود قوى أخرى مثل إيران وتركيا .

ب – الأسباب الذاتية :

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام الشخصي للباحث، بتنامي التنافس الدولي على افريقيا ومحاولة القوى المتصارعة التنويع في سياساتها الموجهة إليها سعيا منها لاستمالتها، خاصة وأن افريقيا تعد سوقا واعدة ،وتندرج الصين ضمن هذا الإطار، حيث تزايد اهتمامها بإفريقيا بالنظر إلى حاجتها إلى موارد هذه الأخيرة لتنمية اقتصادها وهذا ما دفعها إلى بناء سياسة خارجية متعددة الأبعاد وظهور اهتمام واضح بالبعد الثقافي الذي أصبحت له أهمية بارزة في العلاقات الدولية .

3 / أدبيات الدراسة:

في سبيل معالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على عدد من الكتب التي رأينا أن لها علاقة مباشرة بالموضوع وكان منها ما يركز على الصين بصورة مباشرة ومنها ما يركز على القرن الإفريقي إضافة إلى الكتب التي تركز على البعد الثقافي للصين في سياتها الخارجية اتجه افريقيا.

1– كتاب للمؤلف مكي كريم عبد الغاني فارس مظلومتحت عنوان " **الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية**"، صدر هذا الكتاب عن دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع العراقية وقد اعتمدنا في هذه الدراسة طبعته الأولى الصادرة سنة 2012 .

قدم هذا الكتاب دراسة شاملة عن منطقة القرن الإفريقي حيث ركز على أهميتها الجيواسترتيجية كما تطرق لخصوصيتها الاجتماعية والثقافية والصراعات السياسة فيها، وهو ما أفادنا كثيرا لأنه مكننا من الربط بين توظيف الصين للبعد الثقافي في سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة وتعاملها مع خصوصيتها، كما أن التفصيل في أهميتها والتنافس الدولي عليها قادنا إلى الكشف عن هدف آخر للصين من توظيفها للثقافة في هذه المنطقة.

2– كتاب تحت عنوان "**الصين في إفريقيا، شريك أم منافس**" من تأليف كريس ألدن وترجمة عثمان الجبالي المثلولثي، صدر هذا الكتاب عام 2009 عن "**الدار العربية للعلوم ناشرون**" وقد اعتمدنا في هذه الدراسة طبعته الأولى. لقد أفادنا هذا الكتاب كثيرا فهو ركز على بعض الجوانب الخفية في العلاقات الصينية الإفريقية، وكان فيه إشارة بصورة غير مباشرة إلى

بعض الجوانب الثقافية من هذه العلاقات بين الطرفين من خلال التركيز على ماضي العلاقات والجوانب التاريخية والحضارية منها بحيث تمكنا من خلال طرح الكاتب إلى الذهاب أبعد في تحليل التوظيف الصيني للبعد الثقافي في سياستها الخارجية من خلال لفت انتباهنا عن توظيف الصين لعنصر التاريخ المشترك بينها بينها وبين افريقيا في استمالتها.

3- دراسة باللغة الفرنسية للكاتب للكاتب خالد بعزيز وآخرين وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان" **Le Soft Power Chinois Qaund la Chine Mixe Propagande Exterieure et Stratégique culturelle**" صدرت هذه الدراسة سنة 2011 عن شبكة المحترفين في الذكاء ركزت هذه الدراسة على توظيف الصين لمقومات ثقافتها في لتحقيق نفوذ على مستوى العالم ووهذا ما أفادنا كثيرا لأنه مكننا من فهم استخدام الصين لكل عنصر من عناصر ثقافتها في استرتيجيتها الثقافية الموجه للعالم وهذا ما مكننا من حصر نظرتنا للموضوع وإجراء الجانب الميداني من الدرراسة –حالة القرن الإفريقي- بإحاطة جيدة للعناصر التي يجب توظيفها في تحليل مستويات التوظيف الصيني لثقافتها في القرن الإفريقي.

4- دراسة باللغة الفرنسية بعنوان " **Soft Power Chinoise en Afrique, Renforcer les Intérêts de la Chine au Nom de l'Amitié Sino –Africaine** " للكاتب دفيد بينازيراف(David BéNAZéRAF) صادرة عن مركز الأبحاث الفرنسي " Asie Ifri" وركزت هذه الدراسة على أهم مظاهر القوة الناعمة الصينية في إفريقيا وأهداف الصين من توظيفها وهو ما مكننا من فهم أعمق للمقاربة الصينية للقوة الناعمة على اعتبار أن الكاتب فصل تماما بينها وبين مقاربة القوة الناعمة الأمريكية .

5- دراسة باللغة الانجليزية للكاتب إيفو كارنييروو دوسوسا Ivo CARNEIRO DE SOUSSA تحت عنوان" **China Africa, new types of exchange cultural identity and emerging relations in globalized world**" صدرت هذه الدراسة عن مركز " **Saint Joseph Academic Press**" للأبحاث، صدرت هذه الدراسة عام 2011 وجاءت مسلطة الضوء على الأشكال الجديدة التي تعرفها العلاقات الصينية الإفريقية مع التركيز بصورة خاصة على الجوانب الثقافية وربطها بصورة مباشرة مع الجوانب الاقتصادية وهو ما

أفادنا في تحديد أوجه الاتفاق بين السياسة الصينية الثقافية في أفريقية ومثيلتها الاقتصادية وعلاقتهما ببعضهما البعض.

4 / إشكالية الدراسة

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم، ورغم أنها تحمل جميع صفات ومقومات القطب العالمي، غير أنها لاتزال عاجزة عن فرض هيمنتها على تفاعلات النظام الدولي، وهذا في ظل التطور الكبير الذي تعرفه في المجال الاقتصادي، حيث أنها عرفت إصلاحات جذرية منذ تسلم ماوتسي تونغ السلطة مكنتها من الوصول إلى مكانة ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي خضم هذا الوضع برز شعور بالتهديد من العجز عن حفظ تجربتها الإصلاحية، خاصة وأنها تواجه حملة غربية لاحتواء صعودها، وهو ما دفع صانع القرار الخارجي لها، إلى محاولة البحث عن آليات لبعث حيوية على سياستها الخارجية، لجعلها أكثر فاعلية لحفظ مصالحها فجاء في هذا الإطار، توظيف البعد الثقافي في العديد من مناطق العالم، ولقد ركزنا من خلال دراستنا هذه على منطقة القرن الإفريقي التي تحتل أهمية خاصة في المدرك الاستراتيجي الصيني حيث سنحاول من خلال معالجتنا لهذا **الموضوع** "**دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه افريقيا–دراسة حالة القرن الإفريقي–**" **الإجابة** عن الإشكالية التالية:

كيف يساهم توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية، في تحقيق مصلحتها الاقتصادية في القرن الإفريقي؟

5/ التساؤلات الفرعية :

1 – فيما تكمن أهمية القرن الإفريقي بالنسبة للصين ؟

2– ماهي أسس ومنطلقات سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي؟

3– ما هو الدور الذي يلعبه البعد الثقافي في توجهات سياسة الصين الخارجية تجاه القرن الإفريقي؟و فيما تكمن أبعاده؟

4 – هل لاستعمال الصين للمتغير الثقافي في سياستها الخارجية أبعاد اديولوجية تتعلق بمحاولتها لبناء نموذج ثقافي عالمي خاص بها، أم أنه مجرد آلية لتحقيق مصالحها الاقتصادية في القرن الإفريقي ؟

5 – هل لتواجد الأمريكي في القرن الإفريقي علاقة برغبة الصين في توسيع مجال نشاطها بالمنطقة ليشمل أيضا البعد الثقافي ؟

6 – فروض الدراسة :

1 – تتمحور الأهمية الرئيسية للقرن الإفريقي بالنسبة للصين، حول المقومات الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة.

2– المحددات الاقتصادية والأمنية هي المحرك الرئيسي لسياسة الصين الخارجية تجاه القرن الإفريقي، والموجه لطريقة توظيف المحددات الأخرى.

3– أدت الخصوصية السياسية والأمنية للقرن الإفريقي إلى مواجهة الصين لتحدي أيجاد آلية مناسبة للأقلمة سياستها الخارجية مع هذا الوضع

4 – اعتماد الصين على البعد الثقافي في سياسيتها الخارجية اتجاه القرن الإفريقي له أهداف تتعلق بمحاولتها تكريس مكانتها كقوة اقتصادية عالمية بالدرجة الأولى ولتكريس نفوذها السياسي في العالم .

5 – إن اعتماد القوى المتداعية على القرن الإفريقي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الثقافة سياستها الخارجية الصين توظفها أيضا لتكون في ذات المستوى معها.

7/منهج الدراسة :

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج الوصفية، وهو يقوم على دراسة مختلف الوحدات بصفتها الكلية ثم التطرق إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بحيث يؤدي توظيفها إلى التوصل إلى النتائج المرجوة. وقد جاء توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال دراسة البعد الثقافي في سياسة

الصين الخارجية تجاه افريقيا ككل ثم تسليط الضوء على حالة واحدة، وهي منطقة القرن الإفريقي، وهذا من خلال اتباع خطوات الدراسة العلمية للموضوع والمتمثلة في الوصف التحليل والتفسير.

8/ الإطار المكاني والزماني للدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في منطقة القرن الإفريقي والمتمثلة في السودان، السودان الجنوبي، جيبوتي، الصومال، كينيا، إرتيريا، وإثيوبيا، فيما ستنحصر الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا.وجاء تحديد هذا الإطار على هذا النحو بالنظر إلى الخصوصية التي تميز منطقة القرن الإفريقي والتي جعلت الصين تتوجه نحوه بسياسة خارجية متعددة الأبعا من الاقتصاد إلى السياسة، الأمن والثقافة، فيما جاء اختيار الفترة الزمنية على اعتبار أنها تمثل تاريخ بداية عمل منتدة التعاون الصين إفريقيا، والذي يعد بمثابة البداية الحقيقية للعلاقات بين الطرفين.

9 / هيكلة الدراسة:

تمحورت دراستنا حول موضوع البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه افريقيا وقد تمت معالجة الموضوع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول تضمن إطارا مفاهيميا ونظريا للبعد الثقافي في السياسة الخارجية بوصفهما متغيرين أساسيين في الدراسة، وقد تمت معالجة كل متغير في مبحث، وجمالا تم التعرض مفهوم السياسة الخارجية، علاقتها بالمفاهيم المشابهة لها، وكذلك محدداتها، فيما تم التطرق في المبحث الثاني لدور البعد الثقافي في السياسة الخارجية حيث سلطنا النظر من خلاله على مختل النظريات التي حاولت تفسير دور هذا الأخير في السياسة الخارجية للدول من خلال التطرق لمقاربتين تم اعتمادهما للتقرب من موضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد تمحور اجمالا حول توصيف لمنطقة القرن الافريقي جغرافيا مع تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية ، كما تطرقنا لبعض الخصوصيات الاجتماعية

والاقتصادية والأمنية للمنطقة ومنطلق تعامل سياسة الصين الخارجية معها. حيث حالونا من خلاله توضيح سبب اعتماد الصين على البعد الثقافي في سياستها الخارجية وكذا كيفية تمكنها من التأقلم مع واقعه.

أما الفصل الأخير فقد عالجنا من خلاله دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه القرن الافريقي، حيث تعرضنا من خلاله ، لأهداف هذا التوظيف ووسائله، وصولا إلى أبعاده (دوليا ، على المستوى المجتمعي، وأخيرا افريقيا)، كما تطرقنا في الأخير إلى مختلف التحديات التي يواجهها توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية من خلال التطرق لبعض القوى المتنافسة في المنطقة، وكيفية توظيفها للثقافة وأهدافها من وراء ذلك.

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للبعد الثقافي في السياسة الخارجية

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: محددات السياسية الخارجية

المبحث الثاني: البعد الثقافي كمقاربة لتحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم البعد الثقافي في السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أهمية المتغيرات الثقافية في تفسير سلوك الفواعل الدولية

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للبعد الثقافي في السياسة الخارجية

تمهيد :

عرف العالم بعد الحرب الباردة نقلة نوعية في طبيعة الصراع الدولي ومسبباته حيث برز البعد الحضاري، كونه الوحيد الذي استطاع تفسير انتقال العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بطريقة سلمية، فقبل ذلك كان التحول في نمط النظام الدولي لا يأتي إلا من خلال حروب عالمية، حيث تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام متعدد الأقطاب عن طريق الحرب العالمية الأولى، ثم انتقل من جديد إلى نظام ثنائي القطبية في إطار الحرب الباردة من خلال حرب عالمية ثانية، بما يؤكد سيطرة القوة الصلبة على مجريات الأحداث الدولية في تلك الفترة.

انهار الاتحاد السوفياتي– سابقا– دون أن ترقى المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصدام العسكري المباشر، وكان من أسباب هذا الانهيار عدم قدرة القيادة فيه على استيعاب الإثنين وثلاثون قومية التي كانت تشكله، وبمجرد دخول قيادة جديدة إلى الكريملين، وانتهاجها لسياسات انفتاحية، وجدت هذه القوميات فرصة لتعبير عن اختلافاتها العرقية والاثنية والثقافية.من هنا بدأت حركات التحرر في أوروبا الشرقية وتتالت حروب البلقان لتعلن عن بداية حقبة جديدة تسيطر عليها العودة إلى الأصوليات الدينية ،الحضارية والثقافية.

لقد عجزت نظريات العلاقات الدولية المسيطرة أنذاك خاصة النظرية الواقعية عن تفسير الانهيار الذي لحق الاتحاد السوفياتي، وذلك لاعتمادها شبه الكلي على مفاهيم القوة العسكرية ،العقلانية والأمن القومي، لتفسير سلوك الفواعل الدولية، في المقابل برزت مقاربات نظرية أخرى تعتمد المتغير الثقافي في تحليل وتفسير مختلف الديناميات التي شهدتها العلاقات الدولية،و كذا الاعتماد المتزايد على الثقافة في السياسة الخارجية لها بهدف تحقيق مصالحها، ومن هنا جاء التطرق لموضوع الثقافة ودورها في هندسة السياسة الدولية بصورة عامة.

سنحاول في الفصل التالي يلي استعراض أطار نظري للعلاقة البعد الثقافي والسياسة الخارجية تمهيدا للدخول في جوهر الدراسة والمتمثل في (دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية تجاه افريقيا –دراسة حالة القرن الإفريقي).

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي السياسة الخارجية

يتطلب تحليل السياسة الخارجية، الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، ومنها تحديد المفهوم وكذا فصله عن باقي المفاهيم التي يقع خلطها معه، إضافة إلى تحليل مختلف العوامل المؤثرة في صياغتها ورسمها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المبحث التالي، أين سنسلط الضوء على مفهوم السياسية الخارجية بهدف التوصل في الأخير إلى المفهوم الإجرائي الذي يمكن الانطلاق منه لدراسة موضوعنا إضافة إلى وضع إطار نظري لمحددات السياسة الخارجية في انتظار ربطها بواقع السياسة الخارجية الصينية في القرن الإفريقي.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

تمثل السياسة الخارجية، أحد الفروع المهمة ضمن سياسات الدول في المجال الخارجي فمن خلالها، تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها، كما تتمكن من التعبير عن مواقفها وفرضها على مختلف المستويات، وهي أيضا تعبير عن مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل دولة ما مع باقي الدول بناء خطط واستراتيجيات توضع مسبقا. وفيما يلي سوف نستعرض مختلف التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم، أين سيتم عرض نقائصها وكذا تحديد التعريف الأنسب للطرح الذي نريد الوصول إليه من خلال هذه الدراسة.

يصطدم الدارس لموضوع السياسة الخارجية ببعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بوضع تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية ومن هذه الصعوبات نذكر:

- ✓ إن السياسة الخارجية لا يمكن النظر إليها كمفهوم مجرد ومستقل ،"**بل يتطلب فهمها النظر إليها باعتبارها جملة من المكونات والعناصر التي تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض و تؤثر بصورة مباشرة على هذا المفهوم، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الاختلاف الكبير في انتماءات الباحثين واتجاهاتهم أثر بشكل كبير على ضبط هذا المفهوم**"[1]،ويزداد دور هذا العائق بروزا عندما يتم التطرق إلى المنظورين التقليدي والحديث لتحليل السياسية الخارجية.

[1] هشام محمود الأقداحي ،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، (مصر :مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص 11 .15

حيث يرى أنصار المنظور التقليدي، أن السياسة الخارجية عبارة عن برامج تضعها القيادات السياسية، لتتصرف من خلالها مع العالم الخارجي، والعلم لا يمكن أن يتطرق بالتحليل لهذه البرامج ،وبالتالي استبعاد أن تكون السياسة الخارجية ظاهرة قابلة للدراسة العلمية، أو أن يكون لها نظرية علمية مستقلة، وهذا ما يحيل إلى عدم وجود اتفاق على تعريف موحد لها، وفي المقابل نجد أنصار المنظور الحديث المعروف باسم "منظور التحليل المقارن للسياسة الخارجية"، يؤكد على أن ظاهرة السياسة الخارجية قابلة للدراسة العلمية لأنها قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ، وبالتالي يمكن أن يكون لها نظرية علمية مستقلة كما يمكن الاتفاق على تعريف محدد لها[1].

لقد انعكس هذا الاختلاف الكبير على محاولات الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لوضع تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية وما زاد هذا الخلاف حدة هو التغييرات التي شهدها النظام الدولي منها خاصة ظهور قوى جديدة في السياسة الدولية وكذا تشعب موضوع السياسة الخارجية وتعدد فواعلها إضافة إلى طبيعتها الدينامية[2].

غير أنه من الضروري الخروج بتعريف اجرائي يتماشى مع موضوع الدراسة ولهذا سوف يتم استعراض بعض التعاريف الهامة فيما يلي:

عرف جون فريديريك مورين السياسة الخارجية على"**أنها مجموع الاجراءات والقواعد التي تحكم سلوكيات سلطة سياسية مستقلة ومنتشرة في البيئة الدولية**"[3].

والواضح من هذا التعريف، أنه ينظر إلى السياسة الخارجية من جانب تأثيرها على متخذ القرار وعلى مواقف الدولة واتجاهاتها، كونها تحيل إلى ضبط النفس في الاجراءات والقواعد التي تحكم السلوك داخل البيئة الدولية.

---

[1] حمزة غول ،**البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، مذكرة ماجستير ،(الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011) ص 38

[2] النعيمي ،**السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009) ص 26.

[3] Jean-frédéric MORIN,**La politique étrangère théories ,méthodes et références** , (Paris:ARMAND COLIN) ,p 12 – 13.

وفي الجانب الآخر نجد كورت يعتبرها (المحدد لسلوك الدولة اتجاه الدول الأخرى، فهي برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب، أو هي تعبير عن مجموعة اجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع دول أخرى على حد تعبيره)[1].

إن الملاحظ على تعريف كورت للسياسة الخارجية هو جعلها موجها للسلوك الخارجي للدولة بالطرق السلمية فقط، فالحرب أو القنوات القتالية لا تعد من وسائل السياسة الخارجية كما جعلها مرتبطة بمجموعة من المبادئ التي تحددها الدولة، وتسير من خلالها علاقتها مع باقي الدول ،غير أنه لم يحدد طبيعة الفواعل التي تتولى تحديد هذه المبادئ أو الأجهزة المسئولة عن تنفيذ مجموع قرارات السياسة الخارجية. وهذا ما يمكن لمسه من خلال تعريف تشارلز هيرمان الذي رأى بأن السياسة الخارجية (تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية)[2].

لقد حاول تشارلز هيرمان، التركيز على الفواعل المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية ،من خلال حصرها في صناع القرار الرسميين في الحكومة أو من يمثلونهم،غير أنه تجاهل في المقابل الفواعل غير الرسمية، مع أن لها أهمية أيضا ودورا جد مؤثر في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لكل دولة.

كما يقدم الباحث العربي حامد ربيع تعريفا آخر لها حيث اعتبر أن (السياسة الخارجية تشمل جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم يكن يصدر عن الدول كحقيقة نظامية حيث إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية)[3]، وهو ما يجعله من أكثر التعاريف الشاملة للسياسة الخارجية، فهو وسع في دائرة ممارسيها والمؤثرين فيها، ولم يقصرهم فقط على

---

[1] أحمد النعيمي ،**المرجع السابق**، ص 19.

[2] حمزة غول، **المرجع السابق**، ص 18

[3] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ط2، 1998)، ص 07- 12

الدولـة كشـخص معنـوي ونظـامي، بـل جعـل مجمـوع التفـاعلات التـي تجـري داخـل جماعـة وكـذا مجموع السلوكيات والتعبيرات الفردية من العوامل المؤثرة بقوة على عليها.

وبالتالي فإنه يبقى التعريف الأكثر شمولا وتحديدا للسياسة الخارجية، وهو الذي سيتم اعتماده في هذا البحث كمفهوم اجرائي، كونه يتوافق إلى حد ما، مع ما نحاول التوصل إليه من خلال دراسة المنطلقات الكبرى للسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الافريقي، لأنه تطرق أيضا لعامل مهم والمتمثل في تأثير ممارسة الجماعة وبعض السلوكيات المرتبطة بالتفاعل بين أفرادها وكل هذا، يمكن إدراجه ضمن نطاق البعد الثقافي وتأثيره في السياسة الخارجية، لأن التفاعل بين الجماعة داخل الدول يؤدي إلى تشكل ما يعرف "بالشخصية القومية،" وهي تصنف إضافة إلى بعض العوامل الثقافية الأخرى ضمن المحددات الثقافية للسياسة الخارجية .

المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمصطلحات الأخرى

يعتبر الفصل بين مختلف الحقول المعرفية في علم السياسة فصلا منهجيا مفاده تيسير فهم، دراسة، وتحليل الظواهر السياسية، وبالرغم من كوننا نستطيع تحديد الاختلاف بين مختلف المفاهيم السياسية المرتبطة بهذه الحقول، إلا أنها تبقى مرتبطة ببعضها البعض وهذا ما سنسعى لتأكيده من خلال تحديد علاقة السياسة الخارجية مع العديد من المفاهيم التي يقع خلطها معها.

1/السياسة الدولية : يستعمل مصطلح السياسة الدولية للإشارة إلى (مختلف الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، ومنها المؤسسات والعمليات التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات سواء كانت تأخذ الطابع التنافسي، التعاوني، أو التصارعي)[1]، وتتولى الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية قيادة هذه التفاعلات سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثليها.

كما يعرف الباحث والمفكر الأمريكي جوزيف ناي السياسة الدولية باعتبارها(سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام)[2]، فكما هو ملاحظ من خلال طرح ناي، تتميز السياسة الدولية "بالفوضوية" وهو ما يتفق إلى حد بعيد مع طرح النظرية الواقعية التي ترى بان تفاعلات بنية النظام الدولي تتميز بالفوضوي.

[1] حمزة غول، **المرجع السابق**، ص 22

[2] احمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، ص29.

وتشتمل السياسة الدولية على دراسة وضع السياسة الخارجية والمؤسسات التي تنفذ عن طريقها، والعلاقات بين السياسات الدبلوماسية والعسكرية –الاستراتيجية وكذا عمل النظام السياسي الدولي والنظم الفرعية التابعة له.

السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية: إن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة العلاقات الدولية أمر يمليه الاختلاف في الطبيعة، حيث أن علم العلاقات الدولية يعنى بتفسير الظواهر الدولية فيكشف عن الحقيقة الكامنة فيها وهذا ما يؤكد عليه ماكلاند الذي عرفها بأنها(العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة في تركيب معين في الوحدات الاجتماعية وبضمنها دراسة الظروف المحيطة بالعلاقات المتفاعلة)[1] بينما السياسة الخارجية هي برامج عمل لا تتغير طبيعتها بتغير واقعها الذي تعمل فيه وهو نفس الشيء ينطبق على الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في البيئة الدولية، كوسائل تحقيق الأمن الدولي الجماعي ،فهذا الاخير يندرج في إطار عمل الفن والتقنية وهذا من اختصاص السياسة الخارجية وليس من شأن علم العلاقات الدولية. غير أن المدرسة الأمريكية المعاصرة لا ترى مانعا في (تمييع الفاصل بين العلم بحقائقه العلمية، وبين العمل بفاعلية قواعده)[2]، وهذا الربط راجع إلى اعتقادهم أن علم العلاقات الدولية هو علم نفعي يهدف إلى الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية.

إن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول وبالتالي فهي أوسع واشمل والسياسة الخارجية تحضر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة اخرى، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون ،أي أنها تسعى إلى اكبر قدر من الفاعلية وذلك بتوفير كل العوامل المساعدة.[3]

---

[1] حمزة غول، **المرجع السابق**، ص25

[2] العطري الميلود، **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، ورقة بحثية، (جامعة باتنة: ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2007، ص 20

[3] **المرجع نفسه**، ص 22

السياسة الخارجية والسيادة : يتكون المجتمع الدولي من تلك الدول القومية التي لها سيادة تامة في التصرف في اقليمها وشؤونها الداخلية والخارجية، وهو ما يقود إلى القول أن الدول التي لا تمتلك القدرة على التصرف بالمعنى الذي تفيده السيادة، ليس لها سياسة خارجية هذا من جهة[1] ومن جهة أخرى تعبر السيادة عن المساواة بين الدول أمام القانون الدولي العام بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينها، وهناك علاقة كبيرة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية ما يجعلها عرضة للتبعية فكلما تقلص مجال السياسة الخارجية تقلص مجال السيادة وهو ما يؤكد أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها وهو ما يقودنا على الحديث عن استقلالية السياسة الخارجية للدول في إطار مفهوم السيادة و التي تعزى إلى جملة من العوامل نلخصها فيما يلي:

– الاعتماد المتبادل وارتباط الدول في إطار تحالفات وتكتلات والالتزام حيث أن التحالف يقيد مجال السياسة الخارجية،

– الضغوط التي أصبحت تمارسها المنظمات غير الحكومية والتي تعنى بنشر الديمقراطية وحماية حرية التعبير وحقوق الإنسان خاصة على دول العالم الثالث،

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية : تعتبر السياسة الخارجية مجرد انعكاس للسياسة الداخلية فعندما تكون السياسة الداخلية مستقرة ومنسجمة فإن ذلك سينعكس بصورة مباشرة على استقرار وانسجام وفعالية السياسة الخارجية، كما أن التأثير متبادل بين السياستين فالسياسة الداخلية لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كما أن وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي أيضا سواء بالسلب أو الإيجاب، كامتداد تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي وذلك بفعل عولمة الاقتصاديات والثورة الهائلة للمعلومات والاتصالات .

كما أن وضع السياسة الخارجية لأي بلد، لا يتم بمعزل عن دراسة فاحصة ومعمقة للإمكانات والأوضاع الداخلية أي تكييف الأهداف مع الوسائل المتوفرة، وفي هذا الإطار يفترض محللو السياسة الخارجية أن الدولة كمؤسسة اجتماعية تتواجد ضمن بيئتين الأولى داخلية تتكون

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ،ط1، (د.د.ن ،2012) ص 19.

من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم وخارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها والدولة تسعى بما تمتلكه من امكانيات إلى التأثير في كلا البيئتين بسياستين مختلفتين ففي الحالة الأولى الدولة لها القدرة على التحكم في مجرى الإحداث لأنها تمتلك السلطة والوسائل لكن دوليا لا توجد أي دولة بهذه الوضعية.[1]

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

ترسم السياسة الخارجية لكل دولة، من الدول بناء على جملة من الاعتبارات والأسس التي تحددها مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية داخل الدولة، متخذة بعين الاعتبار جملة الخصائص السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يصطلح عليه في العلوم السياسية ب"محددات السياسة الخارجية"، حيث أنها تتسم بالثبات والاستمرارية مهما كانت التغيرات التي قد تطرأ على أجهزة الدولة.

فالمقصود "بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل الداخلية والخارجية وكذا الجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن أن تلعب دورا ما وتمارس تأثيرا بدرجة معينة ،في عملية صنع السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، وتمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية، المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية .وعادة ما يتم تقسيم هذه المحددات إلى نوعين : المحددات المرتبطة بالبيئة الداخلية، والمحددات المرتبطة بالبيئة الخارجية.

أولا / محددات البيئة الداخلية : تشمل المحددات الداخلية السياسة الخارجية العديد من العناصر المرتبطة بأبعاد الدولة الجغرافية، السياسة، الاقتصادية، والثقافية وفيما يلي سوف نقوم باستعراض أهم هذه المحددات بدءا بالمحدد الجغرافي.

أ- **العوامل الجغرافية :** لقد تباينت الآراء والمواقف فيما يتعلق بتأثير الأوضاع الجغرافية لدولة ما على التوجهات الكبرى لسياستها الخارجية، فبينما يقدم أنصار المدرسة الألمانية في

[1] CHRIS BROWN,**understanding international relations**, (2nd ed, LONDON,palgrave publishers,2001),P75-

الجيوبوليتيك نظرية الحتمية الجغرافية، يتجه أنصار المدرسة الفرنسية إلى التأكيد على نسبية دور العوامل الجغرافية وإعطاء الأولوية للعوامل الاجتماعية من خلال "فكرة النسبية الجغرافية".[1]

وبعيدا عن هذا الخلاف فإنه لا يمكن نفي دور العوامل الجغرافية كالمساحة والمناخ والتركيبة الطبيعية والإقليمية في رسم معالم سلوكيات الدول اتجاه محيطها الخارجي[2] فمثلا لا يمكن تجاهل دور المساحة الواسعة لدولة ما أو تحكمها في مواقع مرور دولية هامة في تأكيد قوتها ورسم سلوكها الخارجي، والواقع يقدم لنا العديد من الشواهد على ذلك منها مثلا: أن المساحة الشاسعة للصين والاتحاد السوفياتي سابقا شكلت لهما خطوط دفاعية طبيعية وكذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة العزلة عن العالم الخارجي للذات السبب وهو اتساع المساحة، كونها لم تكن تشعر بوجود تهديد خارجي يدفعها للقيام بتحرك ما.[3]

وعلى هذا الأساس يتضح أن الدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا بناء على موقعها، مساحتها وكذا مختلف التهديدات التي تحيط بها، وهو ما يحيل إلى التأكيد على أن عدم ثبات هذا الدور لايعني نفيه كليا، بل يجب النظر إلى دوره بدراسة مختلف الأوضاع التي تحيط بالدولة ومدى تأثير موقعها ومساحتها على سلوكاتها الخارجية عبر مختلف الفترات.

ب- العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لأي دولة، حيث أن أي تحرك لهذه الأخيرة في إطار حرب مثلا، يكون بدافع الحصول على الموارد الاقتصادية، وفي ذات الوقت يتطلب أيضا لحدوثه ذات الموارد[4] وبناء قوة الدولة، يحتاج إلى توفر القدرة الاقتصادية حتى تكون في موقع يمكنها من تفادي أية ضغوطات اقتصادية من قبل باقي الدول[5]، كما يساهم توفر الموارد الاقتصادية في زيادة قدرة الدولة على

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق**، ص 43.

[2] حسين بوقارة، **المرجع السابق** ص 77.

[3] **المرجع نفسه**، ص 43 – 44 .

[4] لويد جنسن، "المحددات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية"، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد سليم السيد، شبكة الألوكة، **www.alukah.net**، 10 – 03 – 2016 –على الساعة 15.26 .

[5] هشام محمود الاقداحي، **المرجع السابق**، ص 36 .

الدخول في سباقات التسلح والتبادل التجاري، والدول التي تعاني من ندرة الموارد الاقتصادية، لا تستطيع التحول إلى دولة كبرى حتى وإن كانت لها الإرادة لتحقيق هذا الهدف، فقوة الاقتصاد إضافة إلى بعض المقومات الأخرى يعطي للدولة الفرصة للتنافس مع باقي الدول والتحول إلى قوة عظمى[1].

ومنه فالعوامل الاقتصادية أيضا، تلعب دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية للدول وتحديد سلوكها، حيث أنها إضافة إلى كونها هدفا تتطلع لبلوغه من خلال ضمان الموارد الاقتصادية، هي أيضا عبارة عن وسيلة، وهذا من خلال استخدامها كأداة ضغط على باقي الأطراف لتحقيق الأهداف المتوخاة.

ت- العوامل الثقافية والشخصية القومية: وهي تمثل مجمل القيم السائدة في المجتمع ما يصطلح عليه أيضا بالمحددات المجتمعية والمقصود بها مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، والشخصية القومية أو الوطنية كمظهر من مظاهر التفاعلات المجتمعية تعد من أبرز المحددات في السياسة الخارجية لأية دولة، والمقصود بها هو تلك الصفات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية،[2]وتتجسد من خلال مجموعة من الممارسات اليومية الطقوس والعادات والتقاليد التي تشكل في مجملها الخصائص السيكولوجية لشعوب. ويساعد الفهم الصحيح لمختلف هذه العوامل على اختيار الأسلوب والأداة الأمثل في السياسة الخارجية للدولة ،ويمكن أن يمتد تأثير مثل هذه الممارسات إلى صانع القرار، وتساهم الدراسات السيكولوجية لشخصية هذا الأخير في المساعدة على فهم وتفسير سلوكياته وحتى التنبؤ بها ما من شأنه إعطاء فعالية أكبر للسياسة الخارجية[3].

[1] لويد جنسن، "المحددات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية" ،المرجع السابق .

[2] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 89.

[3] هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق**، ص 38.

ثانيا / محددات البيئة الخارجية :

تتمثل محددات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والاقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، أو هي كما يعرفها محمد سليم السيد طبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد أساسية وهي الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية.[1]

أولا / النسق الدولي:

يعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة مع بعضها البعض نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنظام الدولي يتميز بالترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته، تفسيره والتنبؤ به .وللنظام الدولي بنيان أو هيكل وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية، المستقلة والمتفاعلة مع بعضها البعض وهو يتحدد – البنيان – وفقا لدرجة توزيع الموارد وتركزها بحيث أنه يمكن أن يكون أحادي القطبية، ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب وطبقا لطبيعة النظام الدولي تتولد ظروف معينة تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أنماط السلوك لمختلف الوحدات الدولية[2] والتي يعبر عنها من خلال السياسية الخارجية فبعبارة أدق النظام الدولي ماهو إلا محصلة لتفاعل السياسات الخارجية للدول سواء كانت أفعال وسلوكيات صادرة عن دولة ما أو ردود أفعال عن سلوكيات لدولة أخرى[3].

ثانيا / المؤسسات والتكتلات الدولية: تعتبر المؤسسات الدولية من أهم العوامل المؤثرة على السياسات الخارجية للدول وذلك من خلال فرضها لجملة من القيود على السلوكيات والأفعال الخارجية لها وكذا طرحها لجملة من الآليات التي تأقلم سياساتها وتجعلها أكثر استجابية لمتطلبات التفاهم الدولي.[4]

---

[1] محمد سليم السيد : **المرجع السابق**، ص 257 .

[2] خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، الدوحة : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2011)، ص 09

[3] هشام محمود الاقداحي، **المرجع السابق**، ص 32 – 33

[4] لويد جنسن، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة وليد عبد الحي،(المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، د.ط، 1989)، ص 248.

وقد ساهم ظهور هذه المؤسسات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بعث حيوية على ممارسة الأنشطة الدبلوماسية للدول بحثا عن التنسيق بين آراءها وتوحيد مواقفها اتجاه مختلف القضايا الهامة من أجل التمكن في الأخير من الاختيار بين البدائل المتاحة وتبني النماذج السلوكية المناسبة التي تطبع في الأخير سياستها الخارجية .

كما تعد التكتلات الدولية بمختلف أنواعها سواء كانت اقتصادية أو أمنية من أبرز مخلفات العولمة وكان لابد لهذه الأخيرة أن تترك أثرها على السياسة الدولية بصفة عامة وعلى عملية صنع القرار الخارجي للدول بصفة خاصة حيث أن دخول أية دولة في تكتل ما يجعلها ملزمة بمعايير سلوكية تحكم علاقتها مع باقي الأعضاء ومع الدول غير الأعضاء وخاصة في النزاعات حيث تجد نفسها في مواجهة ضغوطات سياسية، اقتصادية وعسكرية نابعة من التزاماتها بعضويتها في مثل هذه التكتلات.[1]

ثالثا / الرأي العام الدولي :

يعرف الرأي العام الدولي على أنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية وهذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج عن هذا الاتفاق وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة[2].

ويعتبر الرأي العام الدولي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وتزداد أهمية التطرق لتأثيره بحسب نوعية القضايا المثارة فنوع القضية ونوعها هو ما يعطي الدور الحقيقي للرأي العام وأثره على السياسة الخارجية (فلا يمكن الادعاء بأن الرأي العام فاقد لكل تأثير تماما إلا أن فاعلية هذا التأثير ومداه يختلفان بحسب الظروف والوقائع الدولية، فبينما يظهر في بعضها بصورة ايجابية حاسمة فإنه يظهر في بعضها الآخر بشكل أقل ايجابية وليس هناك من دولة في العالم

[1] أحمد النعيمي، **المرجع السابق**، ص 336- 337

[2] مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت :منشورات ذات السلاسل، ط4،1985)، ص 375 .

تحاول دائما أن تقدم تفسيرات وتبريرات لسياستها بغية اقناع الرأي العام بها، وتفاديا لما قد يجلبه عليها عدم امتناعه عن معارضتها).[1]

ويشهد النظام الدولي اليوم العديد من المعضلات التي تحرك الرأي العام الدولي والرأي العام الوطني باعتباره جزءا من هذا الأخير وتجعله يمارس ضغطا على صانع القرار الخارجي ولعل من أبرز هذه المعضلات هو المعضلة الأخلاقية، معضلة الحق والباطل التي تثار أيضا في العلاقات الاجتماعية والدول باعتبارها أيضا نتاج لهذه العلاقات فهي تنشد السير في طريق الحق أو تدعي أنها تسير بالفعل في هذا الطريق،[2] وهنا تبرز المعضلة الثانية والمتمثلة في التناقض بين الأفعال والأقوال ففي الوقت الذي نجد فيه مثلا بعض الدول تنادي بحقوق الانسان والديمقراطية وبضرورة انشاء نظام دولي أساسه المساواة والعدالة نرى أن هناك قصورا في التطبيق أبعد من ذلك أصبح هناك تماد في إلغاء بعض المفاهيم التي كانت تعد ضمن المفاهيم الأخلاقية والدولية وتتميز بالثبات والقدسية لتتحول إلى مجرد قضية تخضع لوجهات النظر المتباينة وما مظاهر تآكل سيادة الدول وقيادة عمليات التدخل والاختراق بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الانسان إلى دليل على ذلك.[3]

يتضح من خلال عرض المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية، أن مدى و حجم تأثيرها على السلوك الخارجي للدول، نسبي فتأثيرها يتفاوت من دولة إلى أخرى، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات و نزول أخرى، وترتيب تأثير هذه المحددات يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة، الذي يحدد طيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها والمتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا.

---

[1] مقلد اسماعي صبري، **المرجع السابق**، ص 82 – 83 .

[2] روي مكريدس وكنيث تومسبون، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب ،(بيروت : دار الكتاب العربي، 1960)، ص 70

[3] أحمد النعيمي، **المرجع السابق**، ص 333 – 334 .

وبالتالي فالسياسة الخارجية يجب أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، فالعقائد الوطنية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر إضافة إلى متغيرات النظام الدولي من الرأي العام وكذا الالتزامات التي تفرضها التكتلات الدولية كلها تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية، و لكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء بين خيارات معينة.

وو تتلخص أهداف السياسة الخارجية فيما يلي:

- حماية السيادة الوطنية و سلامة الكيان الاقليمي،
- دعم قدرات الدولة من القوة،
- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة،
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة،
- حماية التراث الثقافي،
- احلال السلام.

وتندرج الأهداف سالفة الذكر كلها في إطار ما يسمى ب"المصلحة القومية"، فهي التي تعكس الغايات العامة والمستمرة للدولة، طويلة الأمد منها والقصيرة بحيث يتم ذلك في إطار إدراك وفهم الدولة لهذا المفهوم الذي يساهم في:

- استقرار التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة اتجاه العلم الخارجي،
- أنه يمثل المعيار في عملية الاختيار بين البدائل عند اتخاذ القرار[1].

بناء على كل ما سبق نلاحظ أن هناك جملة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في صياغة

وتوجهات السياسة الخارجية لأي بلد حيث يكون هذا الأخير مرتبطا بها ويتصرف على أساسها.

[1] هشام محمود الاقداحي، **المرجع السابق**، ص 20-21.

المبحث الثاني: البعد الثقافي كمقاربة لتحليل السياسة الخارجية

للسياسة الخارجية العديد من الأبعاد التي يتم تستخدمها بناء على محدداتها ، وفي هذا الإطار يبرز لنا البعد الثقافي الذي يستمد خصائصه من عناصر البيئة الداخلية للدولة، ومنها المحددات المجتمعية، الإيديولوجية والشخصية، ونظرا لخصوصية هذا البعد فقد ظهرت العديد من الدراسات والأدبيات في السياسة الخارجية التي حاولت إعطاء دور أكبر له، فيما اتجه دراسات أخرى إلى التركيز على طريقة توظيفه وأهميته وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث الذي نستعرض فيه بداية مفهوم هذا البعد ، ثم ننتقل إلى دور.

المطلب الأول : مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية

1/ مفهوم الثقافة:

حمل العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات والتغيرات في النظام الدولي أعادت إلى الواجهة الحديث عن أهمية ودور العامل الثقافي في العلاقات الدولية وفي السياسة الدولية، أبعد من ذلك أصبح هذا البعد يحتل مكانة هامة لتفسير سلوك مختلف الفواعل الدولية، ولتحديد مفهوم هذا البعد يجب أولا التطرق إلى مفهوم الثقافة لأنها هي التي أوجدته وأثرت في تكوينه .

كلمة الثَّقافة في اللُّغة العربيّة من الفعل ثقف بمعنى: أسرع في أخذ الشيء وأدركه، وثقّف بمعنى أدّب وربّى وعلّم، وفي القاموس المُحيط نجد أنّ ثَقَف بمعنى أصبح حاذقًا فطينًا ملمًّا بالموضوع من كافّة جوانبه، كما نجد فيه أنّ ثَقَفَ بمعنى ظَفِر به وألقى القبض عليه، والثِّقاف هو الشيء الذي تُسوّى به الرِّماح. كلمة الثَّقافة كلمةٌ عامّةٌ ولتخصيصها في مجالٍ ما وتحديد ماهيّتها تُضاف إلى علمٍ أو فنٍّ خاصٍّ كأنْ يقال: الثّقافة الشّرعيّة، والثّقافة الأدبيّة، والثّقافة الطِّبيّة، والثَّقافة الفلسفيّة[1].

ومع مرور الوقت استحوذ هذا المصطلح على اهتمام العديد من الباحثين والدارسين فبرز في هذا الإطار التعريف الذي قدمه إدوارد تايلور من خلال كتابه " الثقافة البدائية" حيث اعتبرها "ذلك

[1] رانيا سنجق، "تعريف الثقافة لغة واصطلاحا"، مأخوذ من http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%8B ، تم الاطلاع يوم 20 أفريل 2016، على الساعة 10:00.

الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والأخلاق والعادات والعرف وكافة القدرات والأشياء الأخرى التي تؤدى من جانب الانسان باعتباره عضوا في المجتمع)[1].

إن الملاحظ على التعريف المقدم من قبل إدوارد تايلور* أنه ركز على كون الثقافة كلا متكاملا يشمل القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي يؤديها الانسان وهذا دون الإشارة إلى كونها مكتسبة وهذا ما حاول كليف براون تأكيده من خلال اعتباره الثقافة بأنها عملية اكتساب التقاليد الثقافية وهي العملية التي تنتقل بها اللغات والمعتقدات والأفكار والذوق والمعرفة والمهارات والاستخدامات في مجموعة اجتماعية أو طبقة اجتماعية من جيل إلى جيل آخر .

وفي ذات الإطار جاء التعريف المقدم من قبل المفكر العربي محمد بيومي الذي اعتبر أن "**الثقافة تشير إلى الأساليب التي يستخدمها الانسان وعاداته وتقاليده وأنظمته وقيمه والطرق التي يفسر بها العالم الطبيعي** ".[2]والملاحظ على هذا التعريف أنه جاء مؤكدا لكون الانسان هو محور الثقافة فهو من يصنعها ويساهم في نقلها من جيل إلى جيل من خلال اللغة التي أكد ويسلر على أهميتها من خلال اعتباره "**للثقافة بأنها تشمل كل الأنشطة الاجتماعية في أوسع معانيها مثل اللغة والزواج ونسق الملكية والاتكيت والفن.**"

إن الملاحظ على التعاريف التي تم عرضها سابقا أنها كلها تعتبر الثقافة كلا مكتسبا من الأنشطة والسلوكيات والأفعال اللامادية فالتركيز على عناصر مثل العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والمعايير كله يدخل ضمن نطاق اللاماديات في الثقافة وبالتالي هناك قصور في الاهتمام بالجانب المادي من الثقافة على اعتبار أن يبقى في جانب منه تعبير عن اللاماديات فيها .غير أنه يوجد تيار آخر من المفكرين يعطي أهمية للأبعاد المادية أيضا في الثقافة ومنهم المفكر العربي عبد الوهاب الكيالي الذي اعتبر الثقافة من خلال تعريف لها قدمه في الموسوعة السياسية بأنها تجسيد للإرث المعنوي حيث يعتبرها بأنها ذلك الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع إذ يتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري

---

[1] فاطمة حموتة ،**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي**،مذكرة ماجستير تخصص دراسات مغاربية ،(جامعة باتنة: ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) ،ص 62- 65

[2] اكرام بركان،**تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية،(جامعة باتنة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2010)،ص65.

والفني والادبي والقيمي الذي يتجلى في الرموز والأفكار والمفهومات والنظم وسلم القيم والحس الجمالي، في حين يتكون الشق الثاني من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني والأدوات والآلات والبيوت وأماكن العمل والسلاح ،أما الإطار الاجتماعي الذي يتعمق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل إلى آخر فنعني به تلك المؤسسات والطقوس وأنماط التنظيم الاجتماعي.[1]

بعد التطرق لمفهوم الثقافة اتضح أنها تحمل جملة من الخصائص* التي تجعل الاختلاف بين الباحثين والمفكرين للاتفاق حول مفهوم موحد لها مبررا خاصة إذا ما علمنا أن الثقافة هي من المفاهيم التي يطلق عليها ما يصطلح عليه ب " المفهوم المظلة "والذي يؤدي تفكيكه أو حتى تركه على حاله إلى تفرع جملة من المفاهيم عنه تجعل من الصعوبة بمكان محاولة تحليله وفهمه بمنأى عنها وتزداد هذه المهمة صعوبة عندما يتعلق الأمر برصد دور الثقافة في العلاقات الدولية التي تعد هي المسرح الذي تظهر عليه مختلف سلوكيات وتفاعلات مختلف الأنساق والأبنية ليظهر لنا في الأخير ما يعرف ب "السياسة الدولية".

فالسياسة الدولية إذا تعبير عن تداخل مختلف العناصر المادية والمصلحية والفكرية حيث يلعب شكل توزع هذه العناصر على مستوى النسق الدولي دورا هاما في ترتيبه ويظهر في هذا الإطار دور الثقافة والتي تمتلك بدورها انتشارا دوليا معتبرا يفرض نفسه بقوة كفاعل في تشكيل وتفسير السلوك الدولي وأبنيته وإعطاءه هويته وهو ما يجعل من الأهمية بمكان اليوم النظر إلى البعد الثقافي ودوره في تفسير مختلف السلوكيات للدول وكذا علاقته بمختلف الأنساق الأخرى كالسياسة وحيث يؤكد الرجوع إلى تصفح مختلف مراحل تاريخ البشرية ترابطها وذلك من خلال

[1] فاطمة حموتة،**المرجع السابق**،ص63.

* تتلخص أهم خصائص الثقافة فيما يلي : أنها ظاهرة انسانية، مكتسبة، الثقافة اجتماعية، متنوعة المضمون، الثقافة متغيرة ومتصلة، للمزيد أنظر **العلاقات الثقافية الدولية** للعلالي الصادق ص 80

مساهمة الأبنية والأنساق المعيارية والفكرية والثقافية وكذا توزع القيم والعقائد في اعطاء الشرعية للنسق الدولي من خلال تمركزها في يد هؤلاء الذين يحوزون على أكبر قدر من القوة المادية والفكرية ويعملون على تدويل هويتهم وثقافتهم على المستوى العالمي.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار البعد الثقافي في العلاقات الدولية كما تتحدث عنه الدكتورة نادية مصطفى مختلف الأبعاد الحضارية والثقافية التي تشير بدورها إلى الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية ،وهي ذات تأثير على المستويات التالية : الأسس الجديدة المعتمدة لتقسيم العالم، المحرك لمختلف التفاعلات الدولية ومحددا لنمطها، وكذا الوضعية التي تميز حالة النظام الدولي وكذلك باعتبارها أداة من أدوات السياسة وأحد موضوعاتها الهامة ومحددا للخطاب السائد بين النخب والصادر منها وفي الأخير يمكن اعتبارها أداة لتفسير وتبرير مختلف التحالفات على مستوى النظام الدولي ومكون ومقوم مهم من مقومات قوة الدولة.[2]

ويعد البعد الثقافي من الأبعاد المهمة في العلاقات الدولية وقد أدى ظهوره والاهتمام العلمي بدراسته إلى بروز ما يعرف "بالعلاقات الثقافية الدولية" التي يرى ال: (british Council) بأنها تلك العلاقات التي ليست علاقات اقتصادية، سياسية أو عسكرية " **فهي علاقات تتجاوز الميادين الأدبية والفنية لتشمل أيضا العلوم الأساسية والتطبيقية الإدارة المحلية، الطب والعلاج،** وكل أشكال الروابط بين الأفراد والمؤسسات ذات الوظائف المتشابهة، دراسة اللغات والاعلام وهي التي تشكل مجتمعة طريقة العيش الوطنية.[3]

إن الدول هي الفاعل الأساسي في هذه العلاقات التي تتخذ أشكالا عدة نوجزها فيما يلي:

---

[1] محمد شلبي ،**دور العوامل الثقافية في هندسة العلاقات الدولية** ،،"المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية"-http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed chalabi_1.pdf، ص 333-334.

[2] أماني محمود غانم ،**البعد الثقافي في العلاقات الدولية : دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات،** (القاهرة :برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007)،ص 97.

[3] العلالي صادق، **المرجع السابق،** ط، ص 174- 175.

- **التعاون العلمي الدولي** :ويقصد به مختلف الأنشطة والتبادلات والعلاقات العلمية التي تجري بين عدة أطراف ويعرفه الأستاذ توكوز بأنه " تبادل المعارف أو الفرضيات البحثية، تحقيقها على المستوى الدولي ،وتحويلها إلى نشاطات مشتركة يفترض فيها إنشاء معارف جديدة".[1]

ويشمل هذا النوع من التعاون العديد من الأطراف منها الدول، أو المؤسسات العامة أو الخاصة والأفراد والباحثين .

- **التعاون الثقافي الدولي** : والمقصود به كما تعرفه منظمة اليونسكو " انتقال أو بعث أو إرسال الأشخاص أو رسائل الإعلام فيما وراء الحدود الوطنية، بهدف الاتصال بواسطة الأفكار والمعارف وبواسطة الكلمة والصورة ".وهذا التبادل قد يتخذ عدة أشكال منها تبادل الأشخاص، الزيارات، الوفود، أو فتح الحدود لوسائل الإعلام سواء السمعية أو السمعية البصرية، أو المقروءة وذلك بهدف التعريف بثقافة كل من طرفي هذا التعاون.

- **الانتشار الثقافي** :والمقصود به ذلك العمل الموجه من طرف دولة واحدة، في اتجاه طرف ثان "دولة ثانية " أو عدة بلدان أخرى ويكون ميدانه الثقافة على أن يتم ذلك برضا جميع الأطراف. وتتراوح وسائل الانتشار الثقافي بين المؤسسات الثقافية كالمدارس والمصالح الثقافية التابعة للسفارات والمؤسسات الإعلامية وغيرها.[2]

ويعد تفصيل مختلف عناصر البعد الثقافي في موضوعنا هذا جد مهم وهذا بالنظر إلى تشعب العلاقات الصينية الافريقية في هذا المجال حيث تتراوح بين التبادل العلمي من خلال تبادل الخبرات العلمية مثلا في مجال التغير المناخي وتأثيره على القارة الافريقية، أو في المجال الطبي ،وبين التبادل الثقافي من خلال تبادل الزيارات وتنظيم العديد من المهرجانات مثل مهرجان ثقافات افريقية تحت المجهر الذي ينظم في السنوات الزوجية في الصين والثقافة الصينية تحت المجهر الذي ينظم خلال السنوات الفردية في افريقيا وكذا الانتشار الثقافي من خلال انشاء المعاهد الكونفوشيوسية التي تتولى نشر اللغة والثقافة الصينية في افريقيا هذا إضافة إلى العديد من

[1] المرجع نفسه،ص 189.

[2] العلالي الصادق،**المرجع السابق**،ص 190-192.

الأشكال الاخرى للتعاون والتبادل الثقافي بين الدول الافريقية والصين في العديد من المجالات منها المجال الزراعي والدبلوماسية الشعبية.

وتهدف العلاقات الثقافية بين الدول اجمالا إلى تحقيق وإقرار السلام والأمن الدوليين وذلك من خلال احترام مجموعة من الأسس والمبادئ نوجزها فيما يلي :

- ✓ التوازن والاعتراف بالمساواة واحترام جميع الثقافات،
- ✓ دعم التسامح المتبادل والتفاهم الدولي ليكون أساسا للسلام بين جميع الشعوب والأمم،
- ✓ القضاء على الحروب والتعصب والتعسف، والقوة والظلم، مع ترقية التفاهم والتقارب بين الثقافات، وإقرار علاقات متوازنة فيما بينها،
- ✓ العمل على تأسيس نوع من الحوار بين الثقافات من خلال التعاون الثقافي،
- ✓ العمل على الدمج بين مختلف الأنشطة والتبادلات الثقافية والتربوية الفكرية والعلوم والتكنولوجيا،
- ✓ ارتكاز التعاون الثقافي الدولي على احترام الذاتية الثقافية ،وكرامة كل ثقافة وما لها من قيمة ،وعلى الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير،
- ✓ توجيه العلاقات الثقافية الدولية إلى العمل على تعزيز السلام وحماية حقوق الانسان والإسهام في تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد ،والعنصرية ،والفص العنصري ،وجميع أشكال العدوان والهيمنة والتدخل .[1]

وإذا كانت هذه الأسس والمرتكزات هو ما أكدت عليه مختلف الهيئات والمنظمات الدولية على رأسها هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو فإن نظرة الدول ومفهومها وتصورها لأهداف ووظائف البعد الثقافي في علاقاتها الخارجية يختلف تماما وهو ما يمكن لمسه في مختلف النظريات والدراسات التي حاولت تفسير وشرح دور الثقافة في التأثير على سلوكيات مختلف الفواعل الدولية وفيما يلي سنتطرق لعينة من هذه النظريات.

المطلب الثاني : أهمية المتغيرات الثقافية في تفسير سلوك الفواعل الدولية

[1] العلالي الصادق ، **المرجع السابق**، 100

أ / النظرية الحدية : يذهب انصار هذه النظرية إلى التأكيد على نفي دور العامل الثقافي في هندسة العلاقات الدولية وتفسير مختلف السلوكيات التي تؤديها الجماعات الدولية وعلى رأسها الدولة ،وهذا بالنظر إلى صعوبة تحديد وتحقيق هذا المفهوم من جهة وكذا اعتباره الغطاء الذي يخفي الصراعات والخلافات متعددة الأشكال بين ما هو اديولوجي سياسي ،اقتصادي وثقافي من جهة ثانية .

كما أن العامل الثقافي كثيرا ما يستخدم من قبل الدول كذريعة لتبرير مختلف تصرفاتها وإضفاء الشرعية اللازمة عليها خاصة تلك الاعمال التي تبدو في ظاهرها ذات طابع انساني،فالعامل الثقافي كما يؤكد على ذلك مورغنثو "مبرر للقيام بأعمال وسلوكيات انسانية كثيرا ما تخفي وراءه الأسباب الحقيقية الدافعة".[1]

إن الملفت للنظر في هذه النظرية هو أنه ورغم نفيها لأي دور يمكن أن يؤديه العامل الثقافي في العلاقات الدولية، إلا أنها تحمل بين طياتها تأكيد لأهميته وضرورة حضوره في سلوكيات الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي وفي استخدامها للقوة من أجل تحقيق مصالحها، وهذا ما يظهر في تعريف مورغنثو للقوة أين اعتبرها "**شاملة وعامة بحيث تمتد إلى دراسة رقابة الانسان على عقول وتصرفات البشر**" واعتبار العلاقة النفسية بين عقلين هي جوهر السياسة.و يصبح هذا الطرح مبررا لحضور الثقافة في هذه النظرية رغم نفي دورها ،عند العودة إلى مختلف التعاريف المقدمة للثقافة والتي اعتبرتها محصلة نشاط وتفاعل الانسان مع بيئته ،وكذلك مختلف السلوكيات النابعة من شعور نفسي ناتج عن مؤثرات معينة بالنسبة إليه وبالتالي تصبح تصرفات الانسان انعكاس لهذا النشاط النفسي والاجتماعي.[2]

ب / النظرية الوسطى : يعد العالم الفرنسي DUROSELLE صاحب كتاب "**كل الامبراطوريات فانية** " من أبرز رواد هذه النظرية التي وعلى عكس النظرية السابقة ،جاءت مؤكدة لأهمية ودور العامل الثقافي في العلاقات الدولية إلى جانب العامل الاقتصادي.وتشير هذه النظرية ،إلى أهمية القيم والمبادئ والأفكار والإيديولوجيات والأنظمة والعقائدية في تكوين شخصية ونفسية أي شعب

[1] العلالي الصادق، **المرجع السابق** ،ص 110
[2] **المرجع نفسه** ،ص 11.

ومنه التأثير في سلوك الجماعات الدولية على اعتبار أن الأفراد والنخب لكل دولة يعدون من أبرز الفواعل في رسم وتنفيذ قراراتها على المستوى الخارجي والداخلي.

وكما سبق وأشرنا فإن هذه النظرية أكدت على أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ،حيث وعلى الرغم من الاختلاف الشاسع بين العاملين من حيث الطبيعة خاصة ،إلا أنهما يتبادلان التأثير حسب المراحل كما يمكن أن يتغلب أحدهما على الآخر رغم أن ديروسيل يعطي الأفضلية للعامل الاقتصادي الذي يعتبره موجها للعامل الثقافي.[1]

ج / النظريـة القصـوى : سادت هذه النظرية وتطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب من أبرزها الاختلاف الحضاري والإيديولوجي والثقافي بين دول العالم الثالث ودول الغرب من جهة، ونشوب الصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمختلفين عن بعضهما البعض اختلافا كليا وعلى كافة المستويات والأصعدة وخاصة الإيديولوجيا والثقافة السائدة، [2]وهو ما أدى إلى تصاعد الاهتمام بالايدولوجيا كمحرك للعلاقات الدولية في ذلك الوقت لأن الايدولوجيا والثقافات كما يؤكد على ذلك حسن بوقنطار (تتعدى بطبيعتها حدود الدول وتريد أن تبرهن أنها هي الاحسن والاجدر للتأثير طوعا او كرها على الدول الأخرى). [3]

ويعد المفكر الفرنسي مونتسكيو والالماني هيجل من أبرز مؤيدي هذه النظرية التي تركز على الأهمية القصوى للعامل الثقافي في العلاقات الدولية، وعلى امكانية اعتباره هو العامل الذي من خلاله يتم الحسم بين الدول الكبرى والدول غير الكبرى.

ويمكن فهم هذا التوجه للنظرية القصوى بالرجوع إلى الزمن الذي سادت فيه، والذي سبق وأشرنا إليه وهو الحرب العالمية الثانية أين كانت الايدولوجيا باعتبارها أحد أوجه الثقافة،هي التي تصنع وتكيف قوة الدولة وتبرز وتحدد مكانتها في النظام الدولي كما كانت هي التي تغذي

[1] **المرجع نفسه**، ص 112 – 113.

[2] العلالي الصادق، **المرجع السابق** ، ص 113 – 115.

[3] حسان بوقنطار، **العلاقات الدولية**، (المغرب : دار توبقال للنشر، 1999) ص 29.

الحروب والصراعات والحروب والأزمات، فالثقافة بالنسبة إلى هذا الاتجاه خارطة الطريق الذهنية التي ترشد سلوك الدولة وتفسره .[1]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للبعد الثقافي في السياسة الخارجية

يقصد بالمقترب الثقافي في العلاقات الدولية كل المحاولات والدراسات التي جاءت لتؤكد على دور وأهمية العوامل الثقافية في تفسير مختلف التغييرات والتطورات التي تطرأ في مجال العلاقات الدولية .

ويرى الباحث ستيفن ووالت في دراسة له صدرت سنة 1998 تحت عنوان العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة أن العقد الأخير من القرن العشرين حمل معه اهتماما واضحا بالثقافة وفي ذات السياق جاءت أطروحة صموئيل هنتغتون الذي أكد أنه لا يمكن الاكتفاء بالمنظور الاقتصادي أو السياسي لتفسير وفهم الظواهر والمواقف والأنماط السلوكية في النظام الدولي دون النظر إلى البعد الثقافي الذي يلعب دورا هاما في توجيه تحركات الفواعل الدولية .ودعم هنتغتون أطروحته هذه بكتابه الشهير صدام الحضارات الذي أكد من خلاله أن العالم سيشهد دورا متناميا ومؤثرا لدور الحضارات في السياسة الدولية وأن الثقافة ستحكم صيرورة العلاقات وهي التي ستكون العامل الأبرز والمصدر الأول للانقسامات الانسانية والمشكل الأساسي لطبيعة الحروب والصدامات التي يشهدها العالم.[2]

وقد برزت في إطار المقترب الثقافي العديد من النظريات والمقاربات التي أكدت على دور وأهمية البعد الثقافي في السياسة الخارجية للدول ،وبالنظر إلى سعينا إلى الكشف عن الدور الذي يلعبه هذا البعد في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الأفريقي فإننا سنحاول التقرب أكثر من هذا الموضوع من خلال مقاربتين هامتين في السياسة الخارجية وهما مقاربة القوة الناعمة والمقاربة البنائية وفيما يلي تفصيل أكبر في الموضوع :

أولا/ مقاربة القوة الناعمة

[1] العلالي الصادق، **المرجع السابق**، ص 114.

[2] ابراهيم دايخة، **المرجع السابق**، 50

يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية من المفاهيم التي يعتمد عليها في فهم وتفسير مختلف السلوكيات والمواقف والتفاعلات الدولية وقد شهد هذا المفهوم على مر التاريخ تطورات مختلفة في مفهومه وتوجهاته بين من كان يركز على دور القوة الاقتصادية ومن يولي اهتماما للقوة العسكرية في جعل سياسات الدول فاعلة ومؤثرة لتحقيق طموحاتها.[1]

وشهد القرن العشرين وتحديدا سنة 1990 ظهور مصطلح آخر يعبر عن اتجاه جديد في فهم القوة في العلاقات الدولية وهو مفهوم القوة الناعمة الذي تحدث عنه الباحث والمفكر الأمريكي جوزيف. س ناي في مقال نشر سنة 1990 تحت عنوان "Soft power "[2] الذي طوره فيما بعد إلى كتاب نشر سنة 2007 تحت عنوان " القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية."

ويرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة هي (القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله في السياسة وسياساته فعندما تبدو سياستنا مشروعة في نظر الآخرين تتسع قوتنا الناعمة).[3]

فيما عرفها جين لي على أنها القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أفعال الآخرين .فالملاحظ على هذا التعريف أنه جاء مركزا على جانب معين من القوة الناعمة والمتمثل في مصادرها إضافة إلى ربطه لها بالقيم والسلوكيات التي تبديها الدولة من أجل التحكم في تفضيلات باقي الفواعل الدولية وذلك من خلال خمس فئات والمتمثلة فيما يلي :

1 – القوة الناعمة التي تستهدف تحسين بيئة الأمن الخارجية وكذا خلق مناخ مستقر للدولة بصورة جذابة وسليمة وهذا من خلال مزيج من أدوات القوة الناعمة المتمثلة في الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية.

---

[1] يمنى سليمان ،"القوة الذكية – المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية" ،تركيا:**لمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (جانفي 2016) ص 01.

[2] يمنى سليمان، **المرجع السابق**، ص 55

[3] جوزيف ناي، **القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، (المملكة العربية السعودية : الكعيبان،ط1، 2007)، ص 12.

2 – القوة الناعمة التي تستهدف خلق وحدة مجتمعية داخل الدولة في حد ذاتها أو بين مجتمع من الدول وذلك من أجل تسهيل العمل على تحقيق أهداف وسياسات مشتركة من شأنها التأثير في توجيه مسار الأحداث والسياسات الدولية ويعتمد هذا النوع من القوة الناعمة على اللغة المشتركة وخلق وتقديم تقاليد وأساليب مشتركة .

3 – القوة الناعمة الموجهة لخلق الدعم على المستوى الداخلي للدولة وذلك من خلال تدعيم القيادة والحصول على التأييد الشعبي لمختلف السياسات المقدمة .

4 – القوة الناعمة الموجهة لخلق الدعم الخارجي للدولة من خلال وجود القيادة التي تمتلك القدرة على التأثير على المستويين الداخلي والخارجي .

5– القوة الناعمة الموجهة إلى تغيير التفضيلات وكذا طرق التفكير لباقي الدول وتوجيهها بما يتماشى مع طموحات الدولة وذلك من خلال تفعيل الأفكار والقيم والصور الجذابة .[1]

ويؤكد جوزيف ناي على أن للقوة الناعمة نفس أهمية ودور القوة الصلبة أبعد من ذلك فإن كلا المفهومين يكمل الآخر على اعتبار أن القوة الصلبة تزيد من جاذبية الدولة وكذلك تطور من قدرتها على التأثير واستخدام مصادر القوة الناعمة وتوجيهها في الاتجاه المناسب بينما القوة الناعمة تعطي للقوة الصلبة غطاء الشرعية في نظر باقي الأطراف التي يمكن أن تلقي مقاومة لطموحات وسياسة الدولة .[2]

ويستمد مفهوم القوة الناعمة أهميته ودوره من اختلافه عن القوة الصلبة التي تعبر عن المفهوم التقليدي للقوة كتعبير عن القدرة على امتلاك القدرات والموارد التي يمكن أن تؤثر على النتائج وتتلخص مقوماتها في امتلاك عدد كبير من السكان وإقليم جغرافي واسع ووفرة الموارد الطبيعية الواسعة والقوة الاقتصادية والعسكرية وإضافة إلى الاستقرار الاجتماعي بينما القوة الناعمة

[1] يمنى سليمان، **المرجع السابق**، ص 6-7.

[2]Simona Vasileyskyte ,**Discussing Soft Power Theory After Nye : the Case of Geun Lee's Theorical Approach , p 147**

تتركز استخدام نوع مختلف من العمل الذي لا يرتكز لا على القسر ولا المال وإنما الانجذاب إلى القيم المشتركة والعدالة ووجود الاسهام في تحقيق تلك القيم .[1]

فالقوة الناعمة تنتج أساسا من القيم التي تعبر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته وقيمه وسلوكياته في استخدام نوع محدد من الموارد عبر عنه ناي في الأبعاد الثلاث للقوة الناعمة وهي كالآتي :

أولا/ الثقافة :يعرف ناي الثقافة على أنها مجموع القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع وهي تنقسم إلى الثقافة العليا المعبر عنها بالفنون والأدب وطرق التعليم فهي ثقافة نخبة والنوع الثاني من الثقافة هو الثقافة الشعبية التي تركز على امتاع الجماهير بالجملة .

وتظهر أهمية الثقافة في السياسة الخارجية للدولة بناء على ما ورد في مقاربة القوة الناعمة عندما تحتوي على قيم عالمية يتم من خلالها الترويج لسياسات وقيم ومصالح مشتركة لذلك البلد ما يجعل إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة وتحقيق طموحاته للتأثير في باقي الفواعل الدولية والحصول على المكانة المرجوة أمرا سهلا للغاية .

ثانيا / سياسات الحكومة في الداخل والخارج ومدى انفتاحها ومراعاتها لقيم الديمقراطية على اعتبار أن ناي يؤكد على أن القوة الناعمة عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية فالأنظمة السياسية المنغلقة والدكتاتورية إضافة إلى المعالجة الضيقة من قبل الدولة للمصلحة الوطنية من شأنه أن يقوض القوة الناعمة للدولة .

ثالثا / السياسة الخارجية للدولة :للسياسة الخارجية تأثير كبير في القوة الناعمة للدولة حيث أن تركيز الدولة على محاولة نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والتعاون من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كل هذا من شأنه أن يساهم في زيادة تأثير وفعالية سلوكيات الدولة مقابل باقي الفواعل وتحقيق أهدافها.[2]

[1] جوزيف ناي، **المرجع السابق**، ص ص 25 – 27

[2] جوزيف ناي، **المرجع السابق**، ص 32 – 34 .

ولا يكتمل الحديث عن القوة الناعمة لتوظيفها كمقاربة لتفسير دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه افريقيا دون التطرق لمفهوم آخر والمتمثل في "القوة الذكية " حيث قدم جوزيف س. ناي هذا المفهوم سنة 2003 وذلك كرد على المغالطة التي سادت بعد ظهور مفهوم القوة الناعمة بشأن قدرة هذه الأخيرة وفعاليتها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية حيث أكد أنه يجب توسيع استراتيجية الدولة لتشمل القوة الناعمة والقوة الصلبة معا[1] وفي ذات السياق جاءت محاولة الباحث أرنست ولسون الذي عرف القوة الذكية بأنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الناعمة والقوة الصلبة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف هذا الفاعل بفعالية وكفاءة وذلك وفقا لاستراتيجية تشمل العناصر التالية :

- تحديد الهدف من ممارسة القوة الذكية
- خلق الاتساق المطلوب بين عناصر القوة الذكية والامكانيات والموارد المتاحة لتحقيقها
- تحديد السياق الاقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق أهداف القوة الذكية
- تحديد الأدوات التي سيتم استخدامها لبناء القوة الذكية .[2]

وجاء توظيف هذه المقاربة في دراستنا هذه لمحاولة فهم سلوك السياسة الخارجية الصينية وكيفية توظيفها للثقافة كبعد من أبعاد مقاربة القوة الناعمة من اجل تحقيق أهدافها في القرن الافريقي.

ثانيا / المقاربة البنائية:

ظهرت المقاربة البنائية نهاية سنوات الثمانينات تحت تأثير الحرب الباردة وما حملته من تغيرات مست السياسة العالمية وذلك من خلال ظهور فاعلين وقوى جديدة إضافة إلى بروز ظاهرة الأقليات والتنظيمات الارهابية التي تستند في عملها على قوة الخطاب ومحاولة استغلال

[1] يمنى سليمان، **المرجع السابق**، ص 17

[2] Ernest J. Wilson, III, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", **Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 616, Public Diplomacy in a Changing World (Mar., 2008), pp. 110-124, Published by: Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science, Article Stable URL: http://www.jstor.org/stable/25097997, p. 112-114.

الاختلافات العرقية والثقافية لتأجيج النزاعات الطائفية من خلال التركيز على الهويات كمحرك أساسي لها وهو ما أعطى صبغة جديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي[1] فكانت هذه المقاربة من أولى المقاربات الداعية إلى ضرورة التركيز على البناء الداخلي للدولة واعتماده في تفسير سلوكيات الفواعل الدولية وذلك من خلال التركيز على خصائص الدول وقياداتها والتفاعلات البينية والداخلية القائمة بها .

ويرى بعض الباحثين وعلى رأسهم جون فريديريك مورين ،أن ظهور هذه المقاربة كان بمثابة العودة القوية للدراسات التي تعنى بالتركيز على دور البعد الثقافي العلاقات الدولية أبعد من ذلك يشير كورت إلى أن البنائية ارتبطت دائما بالثقافة حيث أن معظم البنائيين كرسوا مشوارهم العلمي للبحث في دور الهوية ،القيم ،الخطابات ،ومجموع الممارسات الثقافية في المجتمع في توجيه وتفسير السياسة الخارجية للدول وهذا ما ساهم في تطوير ميدان البحث في تحليل السياسة الخارجية[2] واعطائه بعدا آخر ترجمه الجدل الواسع والعميق حول دور البعد الثقافي في السياسة الخارجية بين البنائيين وعلى رأسهم وندت والذين رأوا بأن للثقافة دورا هاما ومؤثرا في السياسة الخارجية والواقعيين بصورة خاصة والذين كانوا يؤكدون على أنه حتى داخل الدولة الواحدة هناك اختلاف كبير في القيم والمعتقدات وبالتالي لا يمكن الحديث عن مجتمع دولي بقيم وثقافة واحدة ومشتركة ما يعني استبعاد أن يكون للعوامل الثقافية دور في تحديد سلوك الفواعل الدولية أو تأثير في توجيه سياستها الخارجية ودورها يقتصر على استعمالها كتبريرات لمختلف السلوكيات التي تقوم بها الدولة .[3]

وفالمقاربة البنائية تقوم على افتراض أساسي مفاده أن (لهويات والمعايير والثقافة تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية مع العلم أن هويات ومصالح الدول لا تعد فقط بناء على دور البنية أو الهيكل ذات البعد المادي حسب الواقعيين بل هي نتائج تفاعلات ومؤسسات، معايير

---

[1] ابراهيم بن دايخة،**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009)،ص50.

[2] Jean-frédéric MORIN,**opcit**,p 125

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، ط 1، (د.م.ن، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 41 .

وثقافات ،وبالتالي فإن المسار – وليس البنية – هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول) [1]والواضح أن كل العناصر التي يركز عليها البنائيون وعلى رأسها الهوية والقيم والمعايير والممارسات الثقافية هي نتاج العنصر البشري وتفاعلاته داخل المجتمع ويمتد تأثيرها ليشمل أيضا الدول وعلاقاتها فيما بينها ،ويؤكد نيكولاس أنوف أن العلاقات الدولية هي علاقات ذات طابع اجتماعي لأنها تتأثر بالقيم التي يحملها الأفراد الناتجة بالأساس عن التفاعل فيما بينهم وتجسيدها على أرض الواقع من خلال جملة من التصورات والمعتقدات والقناعات التي تنعكس على سلوك الحكومات والدول فهي مجرد وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد.

ويظهر في هذا الإطار دور الاتصال الاجتماعي حسب التصور البنائي والذي يساهم في تقاسم وتشارك المعتقدات والتصورات والقيم بين أفراد المجتمع فيتشكل لديهم إدراك جماعي يتجسد على أرض الواقع في شكل قواعد تعبر عن المشاعر الانسانية والوعي البشري اللذين يؤثران على مجريات السياسة الدولية وينعكسان على استجابة السياسة الخارجية لنمط هذه القيم والمعتقدات .[2]

ويعتبر ألكسندر وانت من خلال كتابه " anarchy is what state make it" أن الفوضى التي تميز النظام الدولي هي نتيجة للسلوكيات الإرادية التي تؤديها الدول وهي مدركة لها (فحتى في ظل الفوضى النظام فإننا نحن اللذين نتبع قواعدنا ومنظومتنا ونحن اللذين نغير ممارسات من سبقنا ونتبع خطابهم)[3].

ويحتل مفهوم المصلحة حيزا مهما في التحليل البنائي للسياسة الخارجية حيث يعتبر البنائيون أنه لا يمكن الفصل بين البنية الداخلية والبيئة الدولية في تحليل سلوك الفواعل الدولية لأن المصلحة ليست نتاج مجريات البيئة الدولية وحسب بل هي نابعة أيضا من طبيعة القيم والبناء الاجتماعي للوحدات السياسية كما تساهم الهوية بدورها كنتاج للتفاعل الاجتماعي في تحديد مفهوم المصلحة حيث يرى ألكسندر وندت أن (الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، فالمصالح والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في

[1] فاطمة حموتة،**المرجع السابق**،ص 90

[2] ابراهيم دايخة ،**المرجع السابق**،ص ص 51-52.

[3] ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية، عالم واحدد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاق وزياني زيدان **www.geocties .com / edelzeggagh/IR**

المجتمع ،لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول)[1].

وإذا كانت الواقعية البنيوية تتحدث عن مفهوم البنية باعتباره هو الذي يحدد طبيعة السلوكيات التي تبديها الوحدات السياسية في النظام الدولي وفق قانون الحتمية فإن البنائية تعبر عنها بالمسار الذي يعتبر مجال العمل الذي يملك في ظله الفاعلون الدوليون حرية تامة في اتخاذ القرار وفق تصوراتهم المبنية على أساس معتقداتهم وقيمهم الاجتماعية.[2]

مما سبق يظهر لنا جليا الأهمية الكبيرة التي توليها المقاربة البنائية للعوامل الثقافية مثل القيم والمعتقدات والهوية والعادات والتقاليد كنتاج للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والذي يمتد تأثيره إلى توجيه سلوكيات واتجاهات متخذ القرار من خلال استخدامها كمرجع يتم اعتماده لرسم وتوجيه السياسة الخارجية .

وقد جاء إدراج هذه المقاربة ضمن دراستنا هذه بالنظر إلى تضمنها للعديد من العناصر التي يمكن أن تكون متفقة مع تصورنا لتوظيف الصين للبعد الثقافي في سياستها الخارجية وذلك من جانب مصدره ومرجعيته فهذا العنصر هو بغاية الأهمية بالنسبة إلينا لأنه سيحدد لنا الهدف الذي تسعى الصين إلى تحقيقه من خلال اهتمامها المتنامي بالبعد الثقافي في سياستها الخارجية .

---

[1] Thierry Braspenning.**Constructivisme et Reflexivisme en Théorie des Relations Internationales**. In site Internet: **www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/etudes recherches_3119/annuairefrancais- relations-internationales**

[2] إبراهيم بن دايخة، **المرجع السابق**، ص 54 .

خلاصة الفصل :

تقتضي عملية فهم ودراسة السياسة الخارجية ، تعريفها وفهم خصوصيتها ورصد ومختلف العناصر المؤثرة فيها، وهو ما يفضي في الأخير إلى فهم سلوك الدولة العام، الذي يبنى في الأساس بناء على خصائص البيئة الداخلية والخارجية لها وفي هذا الإطار برز المتغير الثقافي كأحد أبرز المتغيرات المؤثرة في سلوك الدولة و الذي يمتاز بأبعاد داخلية وأخرى خارجية منحته خصوصية جعلت أدبيات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة تصب تركيزها عليه لفهم دوره في رسم توجهات الدولة وكيفية استخدامه لإضفاء فعالية أكبر على السياسة الخارجية،وفي هذا الإطار برزت مقاربة القوة الناعمة التي أكدت على دور الجاذبية الثقافية للدولة في جعلها مؤثرة على مستوى العالم و كذا المقاربة البنائية التي أكدت أهمية عناصر الهوية الوطنية في رسم وتوجيه وتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

لقد أفادنا هذا الإطار النظري للدراسة في فهم متغيرات البحث ولتسهيل إجراء الاسقاط فيما بعد خاصة وأن المقاربات النظرية المعتمدة تشتمل على العديد من الخصائص والأفكار التي تتفق إلى حد بعيد مع ما نطمح للوصول إليه.

الفصل الثاني:السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي

المبحث الأول: جيواستراتيجية القرن الإفريقي

المطلب الأول: القرن الإفريقي، التحديد والأهمية

المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي

المطلب الثالث: إشكالية الثقافة في القرن الإفريقي

المبحث الثاني: خصوصية القرن الإفريقي من منظور سياسة الصين الخارجية

المطلب الأول: تأثير متغيرات البيئة الداخلية للقرن الإفريقي على سياسة الصين الخارجية

المطلب الثاني:تأثير البيئة الدولية على سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي

تمهيد

اكتسبت إفريقيا في السنوات الأخيرة بعداً استراتيجياً متميزاً ومتزايداً، وهذا على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد أن كانت قد عاشت عقودا طويلة من التهميش والإبعاد والاستغلال من قبل الاستعمار الأوروبي في منتصف وأواخر القرن العشرين.

واستمدت القارة أهميتها هذه، من تمتعها بالعديد من المزايا التي اكتسبتها من موقعها الجغرافي أساسا، فإضافة إلى شساعة مساحتها، تمتلك أيضا العديد من الإطلالات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية، كما تعرف أيضا بثرائها الكبير بمختلف الموارد الطبيعية والمعدنية ذات الأهمية الحيوية لتطور ونمو الاقتصاد العالمي، حيث أنها تستحوذ على أكبر النسب من الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي، الألماس، والفوسفاط إضافة إلى اعتبارها خزان العالم للمياه.

وقد دفعت هذه الأهمية بالقوى الدولية، إلى الدخول بقوة إلى مختلف مناطقها وذلك بهدف تحقيق مصالحها المرتكزة أساسا على الاقتصاد والأمن، حيث تعد الصين في هذا الإطار من أبرز هذه القوى العالمية، فهي تنفرد بالمرتبة الثانية عالميا في هذا المجال الاقتصادي وهو ما أدى إلى تزايد احتياجاتها الطاقوية، وللأسواق من أجل تصريف منتوجاتها، فوجدت في إفريقيا ما تبحث عنه، ولذلك عملت على تكريس كافة مواردها وطاقاتها للتوغل فيها بحيث أصبحت هيمنها عليها تلفت أنظار المحللين والمهتمين بالشأن الإفريقي، خاصة وأنها بدأت تكشف عن وسائل وأدوات في سياستها الخارجية لم يعهدها العالم عنها من قبل، ومن ضمن هذه الوسائل نجد الثقافة.

هذا فيما ظهرت على مستوى التطبيق لهذه الأدوات جملة من التحديات في مناطق عديدة في القارة فرضت عليها محاولة تكييف هذه السياسة مع واقعها. ويعد القرن الإفريقي في هذا الإطار أبرز هذه المناطق التي تحتل أهمية استراتيجية واقتصادية عالمية، وفي المقابل يتميز بخصوصية ثقافية وسياسية واقتصادية فرضت على الصين على صياغة سياسة خارجية له بناء على هذه الخصوصيات، وهو ما سنسعى إلى الكشف عنه من خلال الفصل الثاني المعنون بالسياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي".

المبحث الأول: القرن الإفريقي، التحديد الجغرافي والأهمية

يمثل التحديد الجغرافي لأية منطقة، المنطلق الأول للكشف عن أهميتها الجيوبوليتيكية، فكما سبق وأشرنا فإن للعوامل الجغرافية تأثير أيضا دور في توجيه السياسة الخارجية للدول، ولهذا فإننا سنسلط الضوء في المبحث التالي على الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي وكذا تأثيره على أهمية هذا الأخير على المستوى العالمي، بحيث جعله محط أنظار القوى الكبرى، ثم سنعرج على توضيح أهميته بالنسبة للصين بحيث نضع بذلك المنطلق الأول لدراستنا والمتمثل في الكشف الأسباب الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للاهتمام الصيني بالقرن الإفريقي ثم الانتقال إلى إلى الحديث عن أوضاع هذا الأخير على المستوى الاقتصادي، السياسي والثقافي بحيث ننتقل إلى مستوى آخر من تبرير الاهتمام الصيني والمتعلق بهذه المستويات سالفة الذكر.

المطلب الأول: القرن الإفريقي :التحديد الجغرافي والأهمية

يتناول هذا المبحث من دراستنا عنصرين هامين، يتعلق الأول بالتحديد الجغرافي للقرن الإفريقي فيما يركز الثاني على تحديد الاهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة مع إشارة خاصة للأسباب التي دفعت الصين للاهتمام بها على هذا المستوى.

أ/ التحديد الجغرافي للقرن الإفريقي:

يعد مصطلح القرن الإفريقي من المصطلحات التي أثارت جدلا واسعا بين الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم كالجغرافيا وعلم السياسة والجيوبوليتيك، وهذا بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي الهام الذي جعله محط أنظار القوى العظمى في العالم، فنجد مثلا، المختصين في الانثروبولوجيا يعتبرونه (تلك الأراضي التي سكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال واثيوبيا أو كينيا، وهو بذلك يمتد من أقصى شرق وشمال شرق إفريقيا مشكلا ذلك المثلث بقاعدة تمتد بخط يبدأ من منتصف أراضي جمهورية جيبوتي على باب المندب في الشمال ويمر داخل أراضي اثيوبيا غربي اقليم الأوجادين، ويسير داخل أراضي كينيا حتى نهر تانا جنوب الاقليم

الشمال الشرقي من كينيا ورأسه على المحيط الهندي في الشرق)[1]. وتشمل مساحة القرن الإفريقي حوالي 450 ألف ميل مربع وهي مساحة الصومال ونحو نصف مساحة إثيوبيا وخمس مساحة كينيا (الإقليم الشمالي الشرقي).

في الجانب الآخر نجد الجغرافيون يعتبرون أن(القرن الإفريقي يضم ثلاثة دول هي الصومال، اثيوبيا وجيبوتي، وبذلك تكون مساحته تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مليون ميل مربع وهي تمتد على طول 2500 كلم من الشمال إلى الجنوب و1500 كلم من الشرق إلى الغرب)[2].

فكما هو ملاحظ على هذا التعريف أنه قصر القرن الإفريقي على ثلاثة دول فقط وهذا بالنظر إلى تشابهها من حيث الخصائص الجغرافية وخاصة المناخ والتربة وغيرها من باقي عناصر الجغرافيا.

وبعيدا عن الجغرافيا والأنثروبلوجيا يعتبر علماء السياسة والجيوبوليتيك أن القرن الإفريقي يعد من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، ما جعل تحديده يتسع أكثر مقارنة بالتحديد الجغرافي ليشمل إضافة إلى الدول الأربع سالفة الذكر (الصومال جيبوتي، أريتيريا وأثيوبيا) دولة السودان، كينيا، أوغندا وتنزانيا، وهي تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر[3].

وتتضح هذه الرؤية أكثر، عند التطرق لمفهوم هذه المنطقة في المدرك الاستراتيجي لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتضح اهتمامها بالقرن الإفريقي منذ عام 1998 أين طرحت فكرة "**مشروع القرن الإفريقي الكبير**" والذي يضم إضافة إلى كل من: الصومال، جيبوتي، أثيوبيا وأريتيريا، السودان وكينيا ومنطقة البحيرات العظمى.

أما فرنسا، فترى أن القرن الإفريقي يشمل الدول الأربع سالفة الذكر والمحددة في المفهوم الجغرافي، إضافة إلى اليمن، وهذا ما اتضح أثناء انعقاد مؤتمر لحل مشاكل المنطقة سنة 1981

---

[1] عبد الرزاق علي عثمان: "القرن الافريقي، التاريخ والجيوبوليتيك"، (قطر: **مركز الوثائق والدراسات الانسانية**، قطر)، ص 19

[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني، **الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الأفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية**،(العراق: دار صفاء للطباعة والنشروالتوزيع،ط1، 2012)،ص17 .

[3] جلال الدين محمد صالح، "القرن الافريقي، أهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية"، لندن: **مجلة قراءات افريقية** ،العدد الأول (أكتوبر 2004) ،ص 100.

حيث وجه وزير الخارجية أنذاك أوليفييه ستيرن الدعوة إلى اليمن لحضور المؤتمر، وهذا بالنظر إلى التواصل السكاني وتبادل التأثير والتأثر في مختلف المجالات.وفي زيارة قادته إلى جمهورية اليمن سنة، 1994 صرح الرئيس الأريتيري أسياسي أفورتي أن الدائرة الاستراتيجية للقرن الإفريقي لا تكتمل من دون اليمن التي ترتبط معه بعلاقات حضارية وتاريخية قديمة[1].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن ملاحظة أن القرن الإفريقي يتميز بموقع استراتيجي جعله يتحكم في المنافذ البحرية الهامة في العالم، والمتمثلة في البحر الأحمر، خليج عدن وباب المندب وكذلك المحيط الهندي، ليتحول بذلك إلى منطقة تحكم في الطرق التجارية الدولية وطرق نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض النيل ومن ثمة فهي تتحكم في منابع نهر النيل[2] .(أنظر الخريطة رقم 1)

الخريطة رقم (1): دول القرن الإفريقي وحدودها السياسية.

المصدر : http://istratigy.com/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

الجدول رقم 01: يمثل مساحة دول القرن الإفريقي

[1] علي حسن خولاني، **تحديد وأهمية القرن الأفريقي**، http://www.al-tagheer.com/art30564.html ، يوم 18 فيفري 2016 ،على الساعة 12.26 .

[2] مجدي كامل، **قراصنة الصومال :إسرائيل..أمريكا..و مسمار جحا**،(سوريا: دار الكتاب العربي، ط1،2009، ص 187.)

الدولة	المساحة
اثيوبيا	1104300
ارتيريا	117600
جيبوتي	23200
الصومال	637657
السودان	1861484
السـودان الجنوبي	644329
كينيا	580367
المجموع	4948934

SOURCE:LAROUSSE,**Atlas socio-économique des pays du monde**,2016,p

كما هو ملاحظ من خلال الجدول والخريطة، تتميز دول القرن الإفريقي بشساعة مساحتها فإثيوبيا والصومال والسودان دول تتمتع بمساحة واسعة منحتها تنوعا جغرافيا انعكس بصورة ايجابية على مقوماتها الاقتصادية وخاصة، في مجال الزراعة وكذا الثراء بالموارد الأولية وهو ذات الأمر الذي ينطبق على اثيوبيا التي تستحوذ على المنبع الرئيسي، للنيل كما كشفت تقارير عن وجود اتفاقيات لشركات تنقيب نفط عالمية للبحث عن البترول ومن بين هذه الشركات نجد أيضا شركات صينية.

ونظرا لكون دراستنا هذه تحاول تسليط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي بالنسبة للصين، فإنه سيتم الاعتماد على المفهوم الجيوبوليتيكي لهذه المنطقة ،لتشمل بذلك الدول التالية: الصومال، اثيوبيا، ارتيريا وجيبوتي إضافة إلى السودان الجنوبي، السودان وكينيا.

ويستمد القرن الإفريقي أهميته الجيواستراتيجية، من موقعه الجغرافي المطل على أهم الممرات والمسطحات المائية في العالم، وكذا قربه من بعض المناطق التي تصنف بأنها الأغنى بالموارد الطاقوية، المعدنية والمائية وهذا ما جعل هذه المنطقة محل تنافس القوى الاستعمارية قديما ثم خلال فترة الحرب الباردة وهذا للاعتبارات التالية:

1 – يشرف القرن الإفريقي على ممرين مائيين مهمين وهما: مضيق باب المندب وخليج عدن إضافة إلى إطلالاته بسواحل طويلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر، وكل هذه الممرات والمسطحات لها أهميتها الاستراتيجية وهو ما منح اطلالة دول القرن الإفريقي عليها امتياز السيطرة على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي إضافة إلى سيطرتها على جزر ذات أهمية عالمية منتشرة على مستوى هذه المسطحين المائيين[1].

وتطل أربعة دول من القرن الإفريقي على الممرات التي سلف ذكرها، حيث نجد كل من ارتيريا، السودان، جيبوتي واثيوبيا تطل على البحر الأحمر كما تملك الصومال تملك الصومال اطلالتين، فإضافة إلى الاطلالة على البحر الأحمر هي تمتلك أيضا أطول ساحل مطل على المحيط الهندي. كما نلاحظ أمرين هامين، يتمثل الأول في سيطرة الدول العربية الاسلامية في القرن الإفريقي (السودان وجيبوتي) على نسب كبيرة من سواحل البحر الأحمر كما تسيطر أيضا على عدد من الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية وهو ما منح هذه الدول امتيازين، أولا السيطرة والتحكم في حركة الملاحة المدنية والعسكرية، وكذا التحكم في جزر تعتبر بمثابة نقاط خنق، حصار وتحكم استراتيجي، وهنا يمكن أن ننطلق في تفسير سبب تركز استراتيجيات القوى الكبرى على مختلف المستويات (اقتصاديا، سياسيا وثقافيا) على هذه الدول.

2 – قرب القرن الإفريقي من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وهي مناطق تسيطر على أكبر احيتاطيات النفط والغاز في العالم وهذا ما منح أهمية إضافية للقرن الإفريقي وللممرات المائية التي يشرف عليها، حيث أنه يساهم في تقليص مسافة ومصاريف نقل النفط والغاز إلى

[1] علي حسن خولاني، **المرجع السابق** .

الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية[1]، كما يعد القرن الإفريقي، بوابة منطقة البحيرات الكبرى التي تضم ستة دول وهي: بورندي رواندا، الكونغو الديموقراطية، كينيا، تنزانيا وأوغندا، وهي منطقة غنية بالمعادن الثمينة خاصة منها اليورانيوم الكوبالت، النحاس، الألماس والذهب، إضافة إلى أهم مورد والمتمثل في الماء حيث تعتبر المنطقة خزان إفريقيا المائي فهي تضم أهم منابع النيل والمتمثلة في بحيرة فكتوريا وشلالات إيجا[2].

3 – يعتبر القرن الإفريقي منبعا لنهر النيل الذي يستمد 85 % من موارده من القرن الإفريقي وتحديدا من هضبة الحبشة بأثيوبيا، ويدور صراع كبير حاليا حول تقسيم مياه هذا الأخير وذلك بعد رفض اثيوبيا لاتفاقية تقسيم مياه نهر النيل الموقعة سنة 1959*، وأعلنت اثيوبيا أنها سوف تقوم بالتصرف لصالحها الخاص بمياه النهر الواقعة في اقليمها وذلك من خلال بناء سد النهضة الذي يقع بمسار النيل الأزرق، على مسافة تقدر ب 40 كم من الحدود الاثيوبية السودانية، ويصل ارتفاعه عن 145 مترا، أما طوله فيقدر ب 1708 مترا وتزيد قدرته التخزينية عن 70 مليار م مكعب[3].

و يكشف التمسك الأثيوبي ببناء سد النهضة عن مستوى آخر من الصراع في القرن الإفريقي " "الصراع حول الموارد" الذي يأخذ شكل الصراع حول مياه النيل، كما يكشف أيضا عن خرائط جديدة ترسم من أجل إعادة تقسيم النفوذ للقوى الكبرى فيه، وعن توسع هذا الصراع ليمتد ويشمل الصراع عن مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية عالمية، وهذا يقودنا إلى العودة عن الحديث عن

---

[1] عز الدين جوهري، "القرن الافريقي، الأهمية الاستراتيجية...و الصراعات الداخلية"، http://www.nashwannews.com/articles.php?action=view&id=1948، تم الاطلاع يوم 2016/05/12، على الساعة 15:05

[2] عطا حسن البطحاني، "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في افريقيا"، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 17، (2013)، ص 42

* **اتفاقية تقاسم مياه النيل 1959**، هي اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929، وتشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

[3] عبد الحي رمضان فرج، "السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية و أدوات الضغط السياسي"، **مجلة قراءات إفريقية** العدد 23، (مارس 2015)،ص 48.

أهمية هذه المنطقة في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي والشرق الأوسط، فالمتتبع لصراع سد النهضة يلاحظ أن بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، تستخدم هذا المشروع كورقة للضغط على الأمن القومي العربي وإزاحة دول أخرى من الصراع على هذه المناطق ومنها الصين وايران اللتان تطمحان أيضا إلى لعب أدوار ريادية في الشرق الأوسط نظرا لأهميته الاقتصادية والأمنية لكلا الدولتين، وتمكن اثيوبيا من بناء السد سيعطي الفرصة لهذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل) من حسم الصراع لتحقيق لمصلحتها، خاصة وأنها ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية على مستوى عال من التفاهم جعلت تساؤلات كثيرة تطرح عن كيفية تمكن اثيوبيا من استكمال المشروع رغم محدودية امكانياتها.

في هذا الإطار نشرت العديد من التقارير قائمة الدول الرئيسية الممولة لمشروع سد النهضة وظهرت الصين ضمنها في الرتبة الأولى وذلك بعد توقيعها سنة 2013، لشراكة مع شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية من خلال شركة المعدات والتكنولوجيا المحدود الصينية، ونصت هذه الاتفاقية على إقراض أثيوبيا ما يعادل مليار دولار أمريكي؛ من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية لمشروع السد النهضة، بالإضافة إلى الخبرات البشرية التي تشارك بها الصين[1].

إن ما تقدمه الصين من دعم لإثيوبيا يؤكد أنه رغم كل محاولات احتواء قوتها إلى أنها لاتزال مسرة على تطبيق قوتها الناعمة والمرتكزة في شقها الاقتصادي على تقديم المساعدات لبلوغ أهدافها ما يعني أنها تحاول اكتساب موقع نفوذ في المنطقة لتوسيع نفوذها على المناطق الأخرى،أبعد من ذلك تحاول الصين تجنب المواجهة المباشرة مع باقي القوى المتواجدة في المنطقة، وما يؤكد على هذا هو التقارب الاسرائيلي الصيني الذي حدث على خلفية تمويل الصين للسد النهضة، حيث أنه ورغم أن اسرائيل كانت من أشد المعارضين لمشروع بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي من قبل الصين غير أن موقفها سرعان ما تغير بمجرد إعلان هذه الأخيرة عن دعمها للمشروع سد النهضة في الجانب الآخر أعربت مصر عن تحفظها الكبير من هذا القرار، فعلى الرغم من أنها تعتبر من

[1] عبد الرحمن عباس، "بالأسماء، ممولو مشروع سد النهضة الإثيوبي.. الصين وإيطاليا أول الدول الداعمة"، **http://www.vetogate.com/1960382**، تم الإطلاع يوم 2016/04/25، 14.23.

حلفاء الصين في المنطقة العربية غير أن ذلك لم يكن كافيا لثني الصين عن قرار التمويل الذي ترى مصر أنها المتضرر الوحيد منه[1].

- كما يتميز القرن الإفريقي بأهمية اقتصادية كبيرة، ففي قطاع الزراعة نجد أنه يتمتع بوجود إمكانيات هائلة إذ أن 44%من مساحته الزراعية غير مستغلة، كما تغطي الغابات حوالي 27% من اجمالي مساحته، في حين تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للرعي 25%، أما الأراضي التي لا تصلح للزراعة فتبلغ 4% فقط، وصدرت في الآونة الاخيرة، العديد من الدراسات التي تؤكد على وجود ثروة نفطية ومعادن استراتيجية في عدد من الدول ومنها اثيوبيا والصومال هذا من جهة، كما يعتبر القرن الإفريقي أهم مناطق للسوق الحر وتصريف للمنتجات الأمريكية والأوربية والإنتاج المحلي من جهة ثانية.[2] وتكشف الخريطة التالية عن مناطق استخراج وتكرير ونقل البترول في القرن الإفريقي .

الخريطة رقم(2): محطات استخراج وتكرير البترول في القرن الإفريق

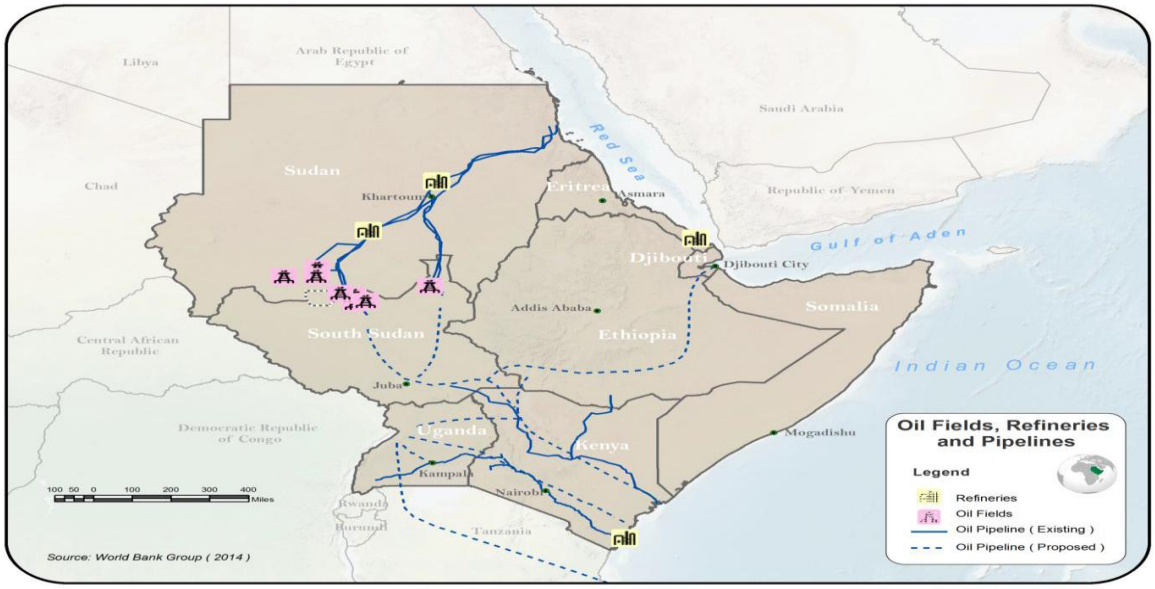

Source:world Bank, "**Regionale intitiativein support of the Horn of Africa**",Regional integration,Departement ,Africa Region (2014) ,p38

[1] عماد عنان،"الصين تحتل إفريقيا اقتصاديا وبدأت طريقها بتمويل سد النهضة"، مأخوذ من https://www.noonpost.net/content/11622 ، تم الإطلاع يوم 15-05-2016، على الساعة 22.29

[2] عمر يحي،**المرجع السابق**.

إن سلوك الصين في ما يتعلق بتمويل سد النهضة يكشف عن خاصية مهمة من خصائص سياستها الخارجية ألا وهي البراغماتية، حيث أنها تتصرف وفقا لمصلحتها ولا يهمها موقف شركائها الاقتصاديين، فمصر كما سبق وأشرنا تجمعها علاقات متميزة مع الصين على خلاف أي دولة عربية أخرى وهو ما يكشف عنه التبادل التجاري بين الطرفين، ورغم أن الإعلام المصري وبعض المسؤولين المصريين قد عبروا عن معارضتهم الشديدة لما قامت به الصين وتأكيدهم على أن ذلك سيسيئ إلى علاقة الطرفين كما سيضر بمصالحهما، غير أن الصين فضلت التقارب مع اسرائيل على حساب مصر، وهو ما يكشف لنا عن اهتمامها برضا منافسيها أكثر من حلفائها على اعتبار أن اسرائيل هي المنافس الأول للصين في أثيوبيا والقرن الإفريقي.

وظهرت أهمية القرن الإفريقي بالنسبة للصين بوضوح أكبر ظهرت مؤخرا في أشغال مؤتمر دولي عقد في مدينة كينغادو الصينية على ساحل المحيط الهادئ وخصص للطرق البحرية الاستراتيجية، حيث أزاح هذا المؤتمر من خلال دراسات المشاركين الصينيين، جزءا من الستار الذي غطى على الاستراتيجية الصينية في إفريقيا. فبعد أن تمكنت الصين من بسط نفوذها الاقتصادي وخاصة في مجال الطاقة والاتصالات في القارة، بدأت تبحث عن منافذ بحرية لهذا النفوذ، وخلال سنوات قليلة استطاعت أن تضع أقدامها بثبات في القرن الإفريقي من خلال انشاء نفوذ اقتصادي، وكان لا بد لها من أن تؤمن منافذ بحرية استراتيجية لهذا النفوذ المتنامي، وبالتالي لم تجد في هذه المنطقة سوى الصومال وجيبوتي نظرا لأهمية موقعهما الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب الذي يعتبر ممرا مهما للتجارة العالمية ولأي تحركات عسكرية قادمة من أوربا أو الولايات المتحدة باتجاه منطقة الخليج العربي وشرق إفريقيا.[1]

وعلى هذا الأساس أولت الصين في السنوات الأخير اهتماما كبيرا لجيبوتي وفتحت آفاقا جديدة للتعاون معها، ولم يقتصر هذا التعاون على المجال الاقتصادي وحسب بل تجاوزه ليشمل أيضا قطاعات أخرى هامة وحساسة ومن بينها المجال العسكري، فقد كشفت تقارير اعلامية عن

[1] "كل الطرق الصينية تمر من جيبوتي"، http://www.mc-doualiya.com/articles/20141021 ،تم التصفح يوم 2016/04/2/15 ،على الساعة 14.20.

وجود اتفاقية سرية بين الطرفين لإنشاء قاعدة عسكرية صينية بالقرب من قاعدة «ليمونيير» أهم القواعد العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية وهي تضم أكثر من 4500 جندي أمريكي وتنطلق منها الطائرات بدون طيار والعمليات العسكرية ضد عناصر القاعدة في اليمن والصومال، وهو الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الامريكية أكبر الدول الداعمة لجيبوتي وهذا بسبب التخوف من التأثير السلبي للقاعدة الصينية على مصالحها في هذا البلد.[1]

إن حاجة الصين الماسة للمنافذ البحرية لتقوية نفوذها في إفريقيا دفعها إلى التوجه إلى القرن الإفريقي، ولهذا فكان لابد عليها من البحث على مبررات تضفي بها طابعا من الشرعية على مختلف السياسات التي ستنتهجها فيه ومن هنا نطرح التساؤل التالي :ماهي الخصوصيات التي يتميز بها القرن الإفريقي على مختلف المستويات وكيف يمكن أن تستغلها الصين ؟

المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي

يعد الأمن الإنساني* من المفاهيم الحديثة، حيث يرجع الفضل في إثارته لباري بوزان، الذي أكد على أنه من الضروري توسيع هذا مفهوم –الأمن– والنظر أليه خارج إطار القضايا العسكرية مادام أن الدولة لم تعد هي الإطار المرجعي الذي من خلاله يتم النظر إلى الأمن، كما لم تعد أيضا هي المصدر الرئيسي للتهديد، ويشمل هذا المفهوم العديد من الأبعاد وفيما يلي التي سنحاول إجراء اسقاط من خلالها على القرن الإفريقي لمعرفة مدى توفر الأمن الانساني فيه وهو ما سيمكننا من التقرب أكثر من خصائص المنطقة وكيفية تعامل الصين معها من خلال سياستها الخارجية.

أ/ **البعد الاقتصادي:** وهو يشير إلى الوصول إلى الموارد، الأسواق والأموال للإبقاء على مستوى مقبول من الرفاه، الذي يكفل حصول الفرد على منصب عمل ثابت يبقيه بعيدا عن تهديد الفقر، ويحيل تتبع هذا البعد في القرن الإفريقي إلى التأكيد على أن هذه المنطقة تعد من أفقر

[1] "كل الطرق الصينية تمر من جيبوتي"، **المرجع السابق**.

* عرفت لجنة الأمن الانساني عام 2003 **الأمن الانساني** بأنه حماية جوهر الحياة للناس جميعا بطرق تعزز حريات الانسان والانجاز الانساني وهذا من خلال ضمان حقوق الانسان الاساسية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية، للمزيد أنظر. بول روبنسون، قاموس **الأمن الانساني**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط1، 2009)،ص 140-141.

المناطق في إفريقيا، وهذا بسبب انخفاض الدخل مقابل ارتفاع نسبة المديونية ومعدلات التضخم في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، وتحت تأثير العولمة وما أدت إليه من تحرير للتجارة وحركات رؤوس الأموال والاستثمارات التي تتحكم فيها الدول القوية والمؤسسات المالية العالمية دون أدنى اعتبار للحاجات الانسانية والاجتماعية للأفراد في مختلف أنحاء العالم وعلى رأسها القرن الإفريقي، فهذه المنطقة تشهد تراجعا ملحوظا في مؤشراتها الاقتصادية والتنموية ما جعلها أسفل الهرم العالمي في هذا المجال.[1]

و يوضح الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية لدول القرن الإفريقي :

الجدول رقم(2): المؤشرات الاقتصادية للقرن الإفريقي

الدولة :	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	الدخل الوطني الخام	الدخل الفردي الخام
أثيوبيا	10.4	%7.0	43 مليار دولار	470 دولار
أريتيريا	13	/	3 مليار دولار	490 دولار
جيبوتي	/	%3.7	/	/
الصومال	/	/	/	/
كينيا	% 4.77	%5.7	/	930 دولار
السودان	2013 %6	2012%37.4	43 مليار دولار	1130 دولار
جنـــــــوب السودان	/	%47.3	12 مليار دولار	1120 دولار

SOURCE:LAROUSSE ,opcit

[1] أمينة دير، **،أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في إفريقيا(دراسة حالة القرن الإفريقي)**،مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية،(جامعة باتنة: ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) ص131-132

وكما هو ملاحظ من خلال الجدول، تعاني دول المنطقة من تدني واضح في مؤشراتها الاقتصادية وهو ما من شأنه أن يشكل منطلقا لتفسير ظاهرة الفقر فيها، فالنمو الاقتصادي للدولة وكذا دخلها الوطني الخام ونصيب الفرد منه، كلها تعكس صورة الأوضاع الاجتماعية للدولة وما دام أن هذا هو حال دول القرن الإفريقي من الناحية الاقتصادية فإنه من المؤكد أن ذلك قد أدى إلى انعكاسات خطيرة على المستوى الاجتماعي وفي هذا الإطار تبرز لنا ظاهرة الفقر.

حيث يؤكد المتتبعون لأوضاع المنطقة أن تفشي ظاهرة الفقر فيها يعود لأسباب عديدة منها كبر حجم الأسرة هناك مقابل ارتفاع معدلات الإعالة، وكذا زيادة الأعباء على نفقات الأسرة هذا إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم كما لاحظنا في الجدول أعلاه، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي التأثير المباشر على الدخل الحقيقي للأفراد والذي وصل إلى حد 1 دولار يوميا للفرد[1].

ونظرا لارتفاع حجم الدين الخارجي لدول هذه المنطقة وخاصة مع المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) فقد كان من الطبيعي أن تتعرض إلى برامج التصحيح الهيكلي لتكون هذه الأخيرة بدورها سببا آخر في تنامي معدلات الفقر والفشل الاقتصادي لبعض الدول ومنها الصومال وجيبوتي.[2]

[1] World Bank,**opcit** .

[2] محمد لبوخ،**عملية بناء الدولة في القرن الأفريقي**،مذكرة ماجستير في السياسات المقارنة، تلمسان:جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،،قسم العلوم السياسية،2014،ص ص 124-125- 126.

ويوضح الجدول التالي معدلات الفقر في دول المنطقة:

الجدول رقم(3): يوضح معدلات الفقر متعدد الأبعاد ومؤشر التنمية البشرية لدول القرن الإفريقي:

الدولة	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد*	مؤشر التنمية البشرية * (2014)	المرتبة على مستوى العالم (2013)
الصومال	/	/	/
جيبوتي	0.290 (2010)	0.447	170
أثيوبيا	0.537 (2011)	0.442	174
أريتيريا	/	0.391	182
كينيا	2.66 (2008)	0.548	145 (2014)
السودان	0.290	0.479	166
السودان الجنوبي	0.551 (2010)	0.467	169

المصدر :تم إعداد الجدول بتصرف من الطالبة اعتمادا على:

* **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:** مؤشر جديد تم وضعه من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ليحل محلل مؤشر الفقر الانساني، و هو يحدد عددا من العوامل الهامة على مستوى الأسر من التعليم إلى الصحة إلى الممتلكات والخدمات، وبالنظر إلى جميع هذه العوامل يمكن أن نحدد صورة كاملة عن الفقر بدلا عن قياس حجم الدخل فقط، كما يكشف عن طبيعة ومدى استفحال الفقر على مختلف المستويات بدءا من المستويات الأسرية إلى المستويات الإقليمية والوطنية والدولية.

* **مؤشر التنمية البشرية:**(Human Development Index HDI) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة و هو يتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم.

1- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم، بناء المنعة، الولايات المتحدة الأمريكية: PBM Graphics، 2014

2 -برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، الولايات المتحدة الأمريكية: PBM Graphics 2015

يقدم لنا الجدول في الأعلى صورة عامة تدعم الطرح المقدم حول تحديات الأمن الانساني في القرن الإفريقي، حيث أن دول هذه المنطقة تعاني من ارتفاع في معدلات الفقر، إضافة إلى انخفاض في مؤشر التنمية البشرية الذي يؤكد عليه احتلالها لمراتب متدنية في الدليل الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

ويؤكد لنا هذا الوضع مرة أخرى تشابك وتعقد الأوضاع في القرن الإفريقي هو الذي أثر بصورة مباشرة على الأمن وجعل المنطقة عاجزة عن الاعتماد على الذات، وفي خضم هذا الواقع وبالنظر إلى أهمية المنطقة التي سبق وأشرنا إليها، هذا ما منح القوى المتداعية عليها الفرصة لفرض سيطرتها عليها من خلال تقديم المساعدات الانسانية، غير أنه لا يجب التأكيد على كون مساهمة هذه المساعدات في تحسين الوضع الاجتماعي، الانساني والاقتصادي لها غير أنها تعرضها بصورة مباشرة لفقدان سيادتها بحيث تحولت إلى مجرد أوراق لعب في يد القوى الكبرى، أمر يؤكد عليه وضع اثيوبيا في الصراع على تقسيم مياه النيل.

ب / أوضاع التنمية في القرن الإفريقي: تعتبر دول القرن الإفريقي من أبرز الدول في العالم التي لاقت صعوبات كبيرة في السير بعملية التنمية بمختلف أبعادها، وخاصة الاقتصادية منها، حيث وإلى غاية اليوم، لم تتمكن من الخروج من دائرة التخلف وهذا لعدة أسباب منها النزاعات الداخلية والخارجية والتي نتج عنها خراب وتهدم المنشآت العامة والبنية التحتية هذا إضافة إلى سوء توزيع الثروات بين مختلف المناطق .

ب/ الأمن الغذائي: وهو يشير إلى تمتع البشر كافة، وفي جميع الأوقات، بفرص للحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجياتهم الغذائية. ويكشف تتبع الوضع العام في القرن الإفريقي أن هذا الأخير كان في عرضة مستمرة لخطر

المجاعة[1] فدوله لا تزال تعاني من هذه الظاهرة ،التي تعد التعبير الأبرز عن غياب هذا العنصر الأساسي لأمن المجتمعات –الأمن الغذائي – وهي تبدأ عندما تكون هناك مجموعة بشرية مكونة من 10 آلاف شخص وتشهد وفاة 4 أشخاص يوميا بسبب سوء التغذية، وهو الوضع الذي شهدته الصومال والعديد من الاخرى في المنطقة في الماضي ولاتزال مهددة بحدوثه بسبب التقلبات المناخية.[2]

و أكدت منظمة الأغذية والزراعة، التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الأمن الغذائي في القرن الإفريقي يتعرض للتدهور بسبب انخفاض معدلات الأمطار، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المحتاجين للمعونات الغذائية حيث وصل إلى حوالي 20 مليون شخص ،و شهدت هذه المنطقة منذ عام 1970 وإلى غاية 2000 أكثر من 42 مجاعة وهو ما أدى إلى تضرر أكثر من 109 مليون شخص وذلك بسبب التغيرات المناخية والنمو السكاني الهائل[3] ويوضح الجدول التالي عدد السكان المتضررين من أزمة الغذاء في القرن الافريقي 2011.

الجدول رقم (4): عدد السكان المتضررين بسبب أزمة الغذاء 2011

الدولة	السكان المتضررون	النسبة من اجمالي عدد السكان%
جيبوتي	117.000	%20
ارتيريا	2 مليون نسمة	%35
اثيوبيا	6.2 مليون نسمة	%71
كينيا	3.2 مليون نسمة	%10
الصومال	2.6 مليون نسمة	%37
السودان	5.9 مليون نسمة	%14

[1] أمينة دير، **المرجع السابق**،153

[2] توفيق المديني،**تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط 1 ،2012) ص 202.

[3] أمينة دير، **المرجع السابق**، 134

المصدر: أمينة دير، **المرجع السابق**، ص 136(بتصرف من الباحث)

و يقدم لنا الجدول أعلاه صورة عن الوضع الخطير الذي وصلت إليه دول المنطقة في بعد مهم من أبعاد الأمن الانساني وهو البعد الغذائي، فإذا كان هذا الأخير غائبا في الدولة فهذا سيجعلها في حاجة دائمة إلى المساعدات الخارجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى حالة ضعف على المستوى السياسي والاقتصادي لأن كثيرا من الدول الكبرى تستغل ضعف الدول الأخرى لتسيطر عليها وتعمق من حاجتها لها بحيث لا تتمكن بعدها من التحرر مهما فعلت، وضع دول القرن الإفريقي الذي يكشف لنا عن تغير في استراتيجيات تنافس القوى الكبرى في المنطقة، بحيث أنها لم تعد تقتصر على التدخل المباشر عسكريا وسياسيا، وإنما أخطر من ذلك هي انتقلت لاستغلال الأوضاع الانسانية الصعبة لتحقيق مصالحها الخاصة وهو ما يكشف عنه التدخل الدولي الأخير للإغاثة السودان من المجاعة.

وفيما يلي مخطط يكشف عن مستويات تدخل الدول المانح في الدول المستقبلة للمساعدة.

المخطط رقم 01: يوضح مستويات تدخل الدول المناحة في الدول المستقبلة للمساعدة

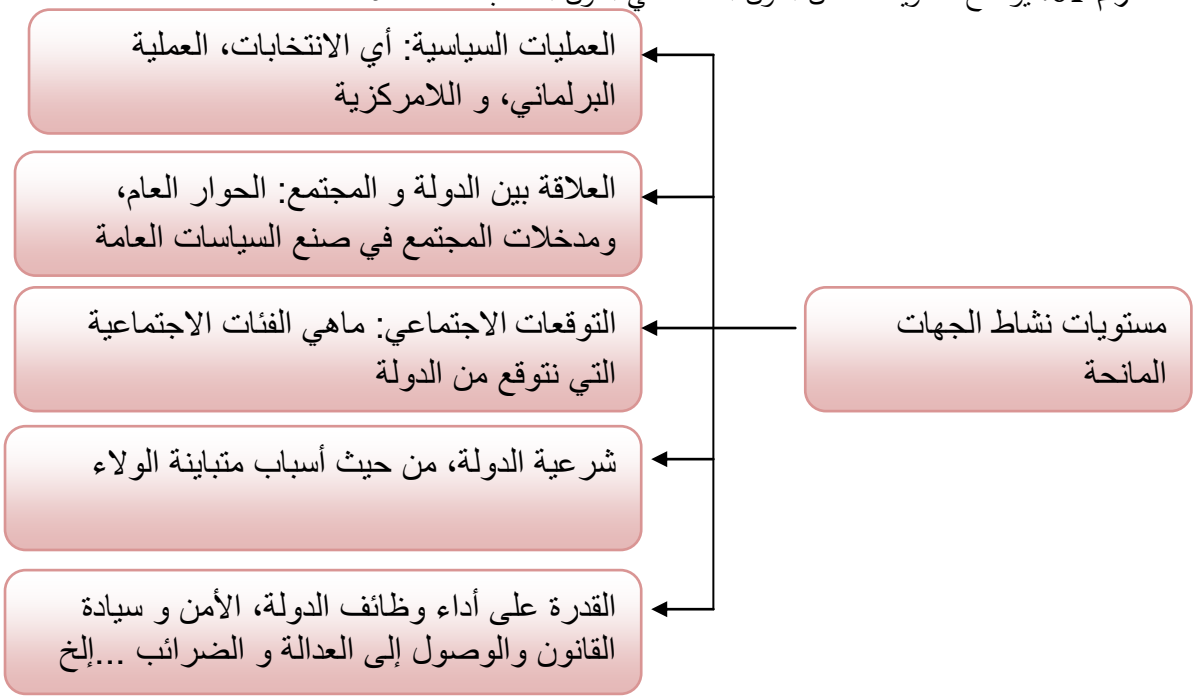

المصدر: محمد لبوخ، **المرجع السابق**،ص238

د / البعد البيئي: يشير إلى القدرة على مواجهة مخاطر التلوث والتدهور البيئي الذي يهدد الأشخاص والموارد ويشهد القرن الإفريقي العديد من التهديدات البيئية التي أثرت بصورة مباشرة على أمنه العام ومن أبرز هذه التهديدات نذكر:

- التغيرات المناخية: وهذا بسبب التناقص الكبير لمعدلات سقوط الأمطار وهو ما تسبب في تراجع الانتاج الزراعي وإمدادات المياه إضافة إلى حدوث الجفاف لفترات طويلة تعقبه فترات فيضانا

- التلوث: من أبرز أسباب حدوث التلوث في القرن الإفريقي الإدارة السيئة للنفايات وخاصة في المناطق الحضرية أين يتزايد الضغط السكاني والأنشطة الاقتصادية وقد أدت هذه الظاهرة إلى نتائج وخيمة تتعلق أساس بالإضرار بالتنوع البيئي والبيولوجي في المنطقة.[1]

ن/ **البعد السياسي:** وهو يشير إلى الوقاية من التهديدات التي تأخذ أشكالا متعددة كالتهديدات الممارسة من طرف الدولة والعنف المترتب عن الصراعات الاثنية وكذا الحروب الإقليمية. ويصنف القرن الإفريقي ضمن أكثر المناطق في العالم عرضة للمشاكل والصراعات السياسية، وخاصة منها تلك التي تنشأ بسبب الحدود أو الاختلافات العرقية والأثنية ،وتشير مختلف الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة عبر التاريخ إلى وجود استمرارية وتتابع في هذه الانشقاقات والخلافات داخليا واقليميا وهذا ما أجج التنافس والصراع على شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية لدول هذه المنطقة[2].

و تنقسم الصراعات في القرن إلى عدة أنواع جاء ظهورها بناء على مختلف التطورات التي شهدها العالم بحث نجد الصراعات الحدودية، كما نجد الصراع على الموارد إضافة إلى الصراعات الاثنية وفيما يلي تفصيل أكثر في الموضوع:

أ/ الحروب الدولية: حيث شهد القرن الإفريقي العديد من الحروب بين دول ذات سيادة في المنطقة ويعد في هذا الإطار النزاع الصومالي – الأثيوبي عام 1977 – 1978 أو ما يعرف

[1] أمينة دير، **المرجع السابق**، ص 125-127.

[2] فارس مظلوم مكي عريم الغاني، **المرجع السابق**، ص 34.

بحرب الأوجادين، أبرز مثال واندلع هذا الصراع بين الدولتين بسبب مطالبة الصومال بضم اقليم الأوجادين إليها .غير أن أبرز وأحدث الحروب الدولية التي شهدتها المنطقة هي الحرب الأرتيرية الأثيوبية التي اندلعت سنة 1998[1].

ويعود السبب الرئيسي لهذه الحرب إلى المطالبة بمناطق حدودية وذلك بعد قيام أريتيريا بالتضييق على حركة النقل بين موانئها (مصوع وعصب)، وطالبت هذه الأخيرة بترسيم الحدود بينها وبين اثيوبيا وفقا لما هو محدد من قبل الاستعمار الايطالي، مدعمة مطالبها، بوجود امتدادات سكانية لشعب اريتريا في هذه المناطق، والمتمثلة في القومية التيجرية. وفي المقابل قدمت أثيوبيا سنة 1997 خرائط تظهر تبعية هذه المناطق إليها خاصة وأنها بعد هذه الحرب أصبحت دولة حبيسة تفتقد إلى أي منفذ بحري رغم مساحتها الشاسعة وهو ما تسبب في إعاقة الحركة التجارية فيها.[2]

ورغم أن الأسباب سالفة الذكر أثرت بصورة مباشرة على تصاعد النزاع غير أنه كان لتدخل أطراف خارجية أيضا، دور في تفاقم الأوضاع وخاصة بسبب الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تتميز بها اثيوبيا حاليا بسبب سيطرتها على 85% من مياه نهر النيل ومطالبتها بحق الاستفادة منها، ما جعلها تحظى بدعم امريكي اسرائيلي لإدراكهما بأهمية السيطرة على منابع النيل في تهديد الأمن القومي العربي.

الحروب الأهلية: وهي الحروب التي تتجاوز حدودها الاقليمية لتخلق شبكة من التفاعلات الصراعية على المستوى الإقليمي وهو ما يزيد الأمور تعقيدا. وتعتبر الأزمة الصومالية التي تعود جذورها إلى عام 1978 في هذا الإطار أبرز مثال، حيث وعلى إثر انهزام سياد بري في الحرب الصومالية الأثيوبية ضد اثيوبيا أو ما يعرف بحرب الأوجادين قامت اثيوبيا بدعم العديد من الجماعات القبلية المختلفة من أجل الإطاحة بحكمة بري وعلى إثر ذلك تضرر الصومال خاصة وأنه أصبحت سهل المنال بالنسبة للدول المجاورة التي كانت تترصده لتفكيك وحدته الداخلية من

[1] حمدي عبد الرحمن ،"الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي" ،الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، (2009)، دص.

[2] محمد لبوخ، **المرجع السابق**، ص 154-155

من خلال التشجيع على التمرد على نظام الحكم مستفيدة من ممارسات هذا الأخير القمعية وضعف العدالة الاجتماعية والتمييز على أساس قبلي، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية في 26 يناير 1994 حيث طالبت الأطراف المتصارعة من الدولة المساواة في الحقوق السياسية والتنمية الاقتصادية، وساهمت هشاشة الدولة الصومالية في تأزم الأوضاع خاصة وأن اقتصادها كان يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الأجنبية.ويبقى من أهم ما ميز الأزمة الصومالية عن باقي الأزمات في إفريقيا هو تسببها في انهيار كلي للدولة خاصة وأن أيا من الأطراف المتصارعة كان يتمتع بالقوة الكافية من أجل فرض سيطرته وحسم الحرب لصالحه.[1]

وكما هو شأن الحرب الإرتيرية – الأثيوبية فقد كان للقوى الاقليمية والدولية تأثير كبير على تطور الأزمة الصومالية حيث ونظرا لكثافة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للصومال وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فدعمها لنظام بري كان في إطار منافستها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي الذي كانت تربطه علاقات متميزة بإثيوبيا آنذاك. وهكذا أصبحت تقدم الصومال نموذجا حيا عن الدولة الفاشلة في القرن الإفريقي فهي أصبحت متفككة وتعاني من غياب كلي للسلطة المركزية واستمرارية للاقتتال الداخلي أصبح يهدد أمن واستقرار دول كل المنطقة.

د/ الصراع حول الموارد الطبيعية :يعتبر الصراع على الموارد في القرن الإفريقي أحد أهم مصادر التهديد للأمن والاستقرار ويبرز في هذا الإطار الصراع حول مياه نهر النيل بين مصر واثيوبيا بسبب سعي هذه الأخيرة إلى الاستئثار به مستفيدة في ذلك من الدعم الدولي[2].

وفيما يتعلق بالأسباب الأساسية للتفشي ظاهرة النزاعات المسلحة بمختلف أبعادها في المنطقة الإفريقي، فيلخصها الباحثون كما يلي:

أولا/ الموروثات الاستعمارية القديمة: كما هو الشأن في معظم المناطق والدول في إفريقيا فإن القرن الإفريقي بدوره تأثر إلى حد كبير بالتحديد الاستعماري للخريطة السياسية في

[1] سعيدة محمد عمر،"اشكالية بناء الدولة في الصومال"،(تركيا: **المؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية**،2013)، د.ص.

[2] حمدي عبد الرحمن، "الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي"،**المرجع السابق**.

إفريقيا التي لم تكن متوافقة وإلى حد كبير مع التوزيع القومي والعرقي والقبلي واللغوي المكون للوحدات السياسية للدول الإفريقية ،فالقوى الاستعمارية في إفريقيا وعلى رأسها بريطانيا ،فرنسا وإيطاليا قامت بوضع خطوط فاصلة بين الدول بناء على تقديرات لقوى عسكرية تجاهلت كليا الواقع العرقي والديني والسياسي للشعوب الإفريقية وكذا الركائز الجغرافية والتقسيمات السياسية التقليدية وهو ما خلق سلسلة من الصعوبات أدت في الأخير إلى نشوب حروب ونزاعات حدودية بين دول المنطقة، أو ظهور حركات انفصالية تطالب بالاستقلال أو الانفصال عن دولها وأبرز الأمثلة والنماذج في هذا الإطار نجد النزاع الأثيوبي الإرتيري وكذا نزاع جنوب السودان.

ثانيا / أزمة الاندماج الوطني :تصنف أزمة الاندماج الوطني من أبرز المشاكل والمعيقات التي تواجه الدول الإفريقية اليوم فهي من الأسباب الرئيسية لبروز ما يعرف بإشكالية بناء الدولة في إفريقيا وهي راجعة إلى طغيان الولاءات والانتماءات الأولية أو بعبارة أدق الانتماءات القبلية والعرقية على حساب الانتماءات والاعتبارات القومية والوطنية وهذا ما أدى إلى وجود العديد من حالات الاقصاء لأقليات وإثنيات من قبل نظم الحكم وعزلها عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية مقابل إعطاء الأولوية لجماعات الانتماء لنظام الحكم. ويعد في هذا الإطار النموذج الصومالي من أبرز نماذج الدولة الفاشلة في إفريقيا والتي كانت أزمة الاندماج الوطني الناتجة عن ممارسات نظام الحكم أحد أبرز أسبابها.[1]

كما كان لظهور القرصنة أثر كبير في تعميق أزمة الأمن في المنطقة خاصة وأن الكثير من الدول قد اتخذتها كمبرر من أجل التواجد العسكري على سواحل القرن الإفريقي .

يدل الوضع الأمني العام في القرن الإفريقي على وجود العديد من الاختلالات، حيث تعاني دول هذه المنطقة من التدهور الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وهو ما يجعلها بيئة خصبة بالنسبة للصين من أجل تطبيق دبلوماسيتها الناعمة التي تقوم في شق منها على تقديم المساعدات والقيام بالاستثمارات الاقتصادية، ونؤكد على هذه النقطة تحديدا رغم نفي جوزيف ناي الواضع الأصلي لمقاربة القوة الناعمة أن تكون لهذا النوع من القوة مرتكزات اقتصادية، لأنها تقوم

[1] إدريس عبد الله أحمد قرقاج، محاضرة بعنوان، "القرن الافريقي، آخر المستجدات"، **منتدى الفكر العربي** http://www.farajat.net، 14 / 02 / 2016 على الساعة 13.00

في جوهرها على خلق نوع من الانجذاب الثقافي، وذلك لا يكون باستخدام المساعدات الاقتصادية والاستثمارات لأنها لا تعبر دائما عن الثقافة، بل على العكس يمكن أن تسيء للدولة، غير أن الخبراء والباحثون الصينيون لا يعترفون كليا بهذا الطرح، حيث أنهم يؤكدون على تقبله على العموم بيد أن المفهوم تعرض لإعادة الصياغة في المدرك الاستراتيجي الصيني حيث تم طرح خصائص صينية مميزة للقوة الناعمة نلخصها فيما يلي:

- اعتبار كافة أشكال القوة، ومنها القوة العسكرية والأمن إضافة إلى المساعدات والاستثمارات والمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف، قوة ناعمة،

- المقاربة الصينية للقوة الناعمة كلية، بمعنى أنها تطبق على المستويين الداخلي والخارجي وهذا ما يقودنا مرة أخرى إلى التطرق إلى فكرة "التناغم" التي تدعو إليها الصين، حيث أعطي لها بعد داخلي وآخر عالمي بهدف خلق الجانب الآخر من القوة الناعمة وهو المتعلق بالقوة الناعمة المقدمة من قبل ناي "خلق الانجذاب أو الإشعاع الثقافي.[*1]

ومن هنا يتضح لنا أن الصين وجدت في القرن الإفريقي البيئة الاقتصادية والأمنية التي تمكنها من تطبيق قوتها الناعمة لتحقيق أهدافها دون أن تواجه أية اعتراض، فلا مجال للدول الضعيفة والهشة في الاختيار واتخاذ القرار إذا كانت في حاجة ماسة للمساعدة.

المطلب الثالث: اشكالية الثقافية في القرن الإفريقي:

تتميز منطقة القرن الإفريقي بوجود العديد من الجماعات الثقافية والعرقية وذلك تحت تأثير العديد من الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة وأثرت بشكل كبير على الوحدة الثقافية التي تميزت منذ آلاف السنين[2].

[*] يشير مفهوم الاشعاع أو الانجذاب الثقافي إلى القدرة على تغيير حالة شيء ما عن طريق الثقافة فيمكن بذلك القول بأن للدولة اشعاع ثقافي.

[1] Martina BASSAN,"Le soft power chinoise en Afrique",Paris: **institue de recherche Stratégique militaire**, 2012,p05.

[2] فارس مظلوم مكي كريم العاني، **المرجع السابق**، ص 114 .

ويكشف لنا التطرق إلى الجوانب العقائدية والفكرية والأيديولوجية في المنطقة عن خصوصيتها في الجانب الثقافي والذي جعلها من ضمن أهداف بعض الدول لتحقيق مصالحها القومية، وهو ما يؤكد عليه مختلف الصراعات العقائدية التي شهدتها المنطقة وكان من أهم أسبابها تميزها (بثنائية المنبع والانتشار) ، فعندما دخلت الديانة المسيحية إفريقيا استقرت في القرن الإفريقي وتحديدا في أثيوبيا، وعندما دخل الدين الإسلامي أيضا استقر في ذات الدولة.

ويعرف القرن الإفريقي بأنه من المناطق الكبيرة لتجمع المسلمين، فنجد في اثيوبيا 45 % مسلمين، جيبوتي 94 % ، أما الصومال فتصل نسبة الإسلام فيه إلي 99% وفي السودان أكثر من 70 % ، أما إرتيريا فتشكل نسبة الإسلام فيها حوالي 53 %[1].

وتعتبر العولمة من أبرز العوامل المؤثرة على الثقافة في إفريقيا عموما والقرن الإفريقي تحديدا، وعلى اعتبار أن هذه الظاهرة تقوم على الاعتبارات الايديولوجية فإنها خلقت شعورا بوجود تهديد ثقافي حقيقي يترصد المنطقة، خاصة وأن جوهر العولمة يقوم على بناء مشروع حضاري غربي من خلال احداث تحول ثقافي من قيم وخصوصيات المجتمع الأصلي، إلى القيم المادية للمجتمع الرأسمالي، بمعنى الأخذ من ثقافات الآخر والانتقال بالأفكار والمعارف من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية.

ومن هنا تبرز الاشكالية التي تتمثل في كيفية إيجاد الصيغة الفكرية التي تمكن من استيعاب ثقافة الأخر دون المساس بالخصوصية الثقافية للمجتمع الأصلي.

وفي هذا الإطار أكد تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه انساني"أنه رغم المزايا الكبيرة التي تعرفها العولمة من نقل التقنيات والتكنولوجيا في جميع المجالات غير أنها في المقابل تفرض مخاطر على الأمن البشري تصيب الدول الفقيرة بالدرجة الأولى وعلى رأسها دول القرن الإفريقي، لأن انتقال المعرفة والامتزاج الثقافي الذي يأتي من خلال العولمة، يتم بطريقة غير متكافئة تقوم على نقل الأفكار والمعارف من الدول الغنية إلى

[1] حسن خولاني، **المرجع السابق**.

دول القرن الإفريقي بحيث تشكل تهديدا على قيمها الثقافية المحلية[1] وأمنها الثقافي الذي يرتكز في جوهره على الحفاظ على الذات الثقافية من خلال القيم والمعايير التي تحيط بالمجتمع وتحفظ استقراره وتميزه عن باقي المجتمعات، إضافة إلى الحفاظ على الثقافة في جميع مستوياتها وأبعادها ومجالاتها.[2]

كما تعاني المنطقة من أزمة هوية حقيقية حيث أن معظم الدول ضائعة بين هويتها الإفريقية،و العربية ويعد في هذا الإطار الصومال أبرز مثال حيث برز في الوسط الصومالي اتجاهان رئيسيان حول هوية الصومال أحدهما يؤكد على أن الصومال عربي في حين يؤكد الآخر على أنه افريقي.

غير أن ما يهمنا في هذا الإطار هو ان ازدواجية انتماء الصومال والضياع بين الهوية العربية والإفريقية قد أضر به كثيرا حيث أن عدم وجود نخبة واعية في المجتمع الصومالي أدت به إلى دخول في حرب أهلية ودوامة من العنف لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال تقوية العلاقات بين هذين المكونين للمجتمع الصومالي ، وإلا أن يدرك المسؤولون الصوماليون هذا الواقع يبقى المستفيد الاول من وضع الصومال هو الدول الكبرى المتنافسة عليها، حيث ان من مصلحتها بقاء الصومال على وضعه هذا من اجل فرض سيطرة أكبر عليه.[3]

---

[1] عمر يحي، **المرجع السابق**.

[2] أسامة عبد الرحمن، **الأمن الثقافي العربي، أهميته عوامل تهديده وعوامل استقراره**، (مصر: دار الكتب المصرية،ط1، 2013)،ص9-10.

[3] عبد الرحمن محمود علي عيسى،" الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي و الإفريقي"،الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**،(مارس 2016)،ص 2-5.

المبحث الثاني: خصوصية القرن الإفريقي من منظور السياسة الخارجية الصينية

لقد فرض واقع القرن الإفريقي على الصين تبني سياسة خارجية تتوافق وخصوصيته، فهو المنطقة غير الآمنة، المتوترة سياسيا وضعيفة التنمية، يتميز في المقابل بأهمية استرتيجية واقتصادية كبيرة لا يمكن أن يفوت على الصين استغلالها وهي التي تسعى إلى دعم قوتها على مستوى العالم، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عنصرين هامين يتمثل أولهما في الكيفية التي تعاملت بها الصين مع مختلف التحديات التي يعيشها القرن الإفريقي، وثانيهما يتمثل في تسليط الضوء على تأثير العوامل الدولية على مكانة القرن الإفريقي بالنسبة إليها والسياسة التي يجب تبنيها في هذا الإطار.

المطلب الأول: السياسة الصينية في مواجهة تحديات الامن الانساني في القرن الإفريقي

تنطلق السياسة الخارجية لأية دولة من مجموعة من المحددات النابعة بصورة خاصة من خصوصيتها الاجتماعية وقيمها السياسية والاقتصادية، بحيث تتحكم في توجيه السياسة الخارجية وتجعلها تتميز بقدر من الثبات حتى في ظل أسوأ الظروف، ولعل من أسوأ الظروف التي عرفتها سياسة الصين الخارجية ارتباط مصالحها الاقتصادية بقارة تعرف بكثرة مشاكلها وأزماتها والتي جعلت معظم الدول تبدي تحفظا في التقدم أكثر في علاقتها معها، وهو عكس ما أبدته الصين التي أعلنت أنها ستسعى إلى تطوير علاقاتها معها لترتفع بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية وهو ما تحقق فعلا، فيما يلي ومن خلال منطقة القرن الإفريقي سنحاول تسليط الضوء عن كيفية تعامل الصين مع خصوصية القرن الإفريقي كمنطقة من مناطق التوتر في إفريقيا، ومشاكله من منطلق سياستها الخارجية.

أ/ مبادئ سياسة الصين الخارجية، ومقتضى المصلحة الوطنية:

قبل الدخول في تفاصيل موضوع كيفية تأثير النزاعات التي تميز القرن الإفريقي، وكيفية تعامل الصين معها من منطلق مبادئ سياستها الخارجية لابأس أن نوضح بعض المحددات السياسية التي ترتبط بها الصين وتوجه سياستها الخارجية

– **النظام السياسي:** حيث أنه يعتبر من أبرز المؤثرات على السياسية الخارجية، الصينية لأنه الذي يلعب دورا بارزا في توجيها من خلال الخصائص التي تميزه والتي منحته قوة أثرت بصورة مباشرة على استمراره ومنها اتصافه "بالوطنية" فهو نظام واحدة المستوى العالمي والإقليمي [1] وكذلك الطابع الايديولوجي: فهو يخضع لجملة من الأفكار الايديولوجية والفلسفية والتي تعد من أبرزها الماوية وهي التي انعكست بصورة مباشرة على السياسة الخارجية من خلال بقائها متمركزة في يد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وكرست البيروقراطية الدكتاتورية وذلك من خلال إرساء سياسات الحزب الشيوعي لخدمة الاقتصاد اللبيرالي الحر الذي تمارس عليه السلطة رقابة مشددة بهدف حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي وضمان استمرارها[2].

ويكشف لنا التطور التاريخي للنظام السياسي الصيني عن لعبه لدور مهم جدا في صياغة السياسة الخارجية الصينية فخلال فترة ما قبل الإصلاح كان من أهم ما ميز النظام السياسي الصيني إبقاءه للسلطة مركزة في أيدي عدد محدود من الأفراد وكذا التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية والحكومية مع عدم وضوح للخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد[3].

غير أنه ونظرا لتفشي بعض مظاهر الفساد وكذا التخاذل الذي مس بعض مواقع القرار السياسي والعسكري تم الشروع في عملية الإصلاح من خلال مأسسة النظام السياسي على الرغم من أن العمل بقي محصورا في الجهاز السياسي والإداري على أساس أن الاصلاحات تمت اعتمادا على آليات قانونية أدت إلى بقاء بعض السمات أولوية النظام على الحرية، أولوية الواجب على الحق وأولوية مصلحة العامة على المصلحة الخاصة[4].

---

[1] وو بن،"الصينيون المعاصرون التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي"، ترجمة عبد العزيز حمدي، الكويت : **عالم المعرفة**، عدد 210، (1996)، ص 98 .

[2] Alain Frachon :**Un siecl chinois** , le monde, bilan géostratégique ,2010 , p 03.

[3] نبيل سرور، "الصين و التحولات الدولية و حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 91 (2015)،ص 84 .

[4] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية السياسية، أبعادها الإيديولوجية والتاريخية**، (القاهرة": دار أم القرى للطبع والنشر، ط1، 2007)ص 124 – 126 .

– **الحزب الشيوعي:** لقد أثر الحزب الشيوعي بدوره وبصورة مباشرة في السياسة الخارجية الصينية فهذا الأخير أظهر قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف التحولات التي طرأت على النظام الدولي بدعم من النخبة السياسية التي عبرت عن ارادة قوية على مواصلة التحديث والانفتاح وذلك وفق مبادئ السياسة الخارجية الصينية التي أقرها دنغ هيسياو بنج والمتمثلة في:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة،
- التشبث بالموقع الدولي للصين وهو ما يتضح في التركيز على مبدأ السيادة وهدوء الفعل ورد الفعل.[1]

و طرحت القيادة الجديدة للحزب الشيوعي خلال انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب سنة 2012 أفكار وخطوات جديدة من أجل ضمان الاستمرارية والاستقرار في السياسة الخارجية الصينية وهذا من خلال التركيز على ستة محاور كبير تتمثل فيما يلي :

- إقامة علاقات دولية جديدة،
- انشاء شبكة شراكة عالمية،
- توثيق العلاقات مع الدول الكبرى،
- الألفة والتناغم مع دول الجوار،
- بناء حزام اقتصادي متمثل في طريق الحرير البري وحزام الحرير البحري،
- تكريس الرؤية الصحيحة تجاه المصالح والأخلاق[2].

و لقد انعكست هذه التوجيهات الجديدة للحزب الشيوعي على علاقاتها الدولية إضافة إلى المبادئ والمرتكزات، ومن هذا المنطلق جاء التعامل مع القرن الإفريقي في ظل الصراعات السياسية التي يعيشها وكذا التنافس الدولي عليه.

[1] وليد عبد الحي و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،(عمان : دار الشروق، 2007)،ص 29.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الصين و التحديات الداخلية"، قطر :**مركز الجزيرة للدراسات**،(يناير 2015)،ص 4-5

ويعد التمسك بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول من أبرز المبادئ التي تطبقها الصين في التعامل مع واقع القرن الإفريقي حيث أنه بالنسبة إليها أكثر من مجرد آلية لحماية سلامة الدول من الانتهاك والتدخل في شؤونها الداخلية ورفض كل شكل من أشكال التدخل ، إنه تمسك بحق الدول في اختيار نظامها وتنميتها الاجتماعية بشكل مستقل، وبناء عليه تكون جميع الدول متساوية وليس لدول القوية والغنية أي حق في الهيمنة على الدول الصغيرة والفقيرة وهي بهذا المبدأ تأكد أيضا على الالتزام بالتعددية القطبية في النظام الدولي بدلا من الأحادية القطبية وهو ما يؤدي إلى الخروج بفوز مشترك لجميع الأطراف وهذا ما أكد عليه الرئيس الصيني في قوله " نحن نحترم التطلعات المعقولة وتقاسم الأدوار مع الدول الأخرى لتحقيق نتائج متكافئة في علاقاتنا مع الدول الصغيرة مبدأ الصين الأساسي للتعامل معها هو المساواة والاضطلاع بمسؤولية توفير المواد الضرورية للمساعدة في تحقيق التنمية الاقليمية.)

وتدعم هذا المبدأ بمعارضتها المعلنة لسياسة "الهيمنة" حيث استعرضت الصين ما يصطلح عليه بدبلوماسية القوة الكبرى ذات الخصائص الصينية والتي تقوم على أساس التمسك بسياسة خارجية سلمية ومستقلة من خلال الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة وكذا رفض مسلك الهيمنة لتحول من دولة كبيرة إلى دولة كبرى ورفض كل المساعي المنفردة للسيطرة على النظام الدولي من خلال الدعوة إلى المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلا من الانفراد بها.[1] كما ترفض الصين الخضوع بأي شكل من الأشكال للضغوطات الخارجية فيما يتعلق بسياستها الخارجية وترفض أيضا سياسة التحالفات العسكرية مع التأكيد على ضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية من خلال المفاوضات بدلا من القوة وكذا التشديد على الابتعاد عن كل شكل من أشكال فرض نظامها الاجتماعي أو اديولوجيتها السياسية على أي دولة وبالمقابل هي ترفض أيضا أن تقوم أي دولة من دول العالم بفرض نظامها الاجتماعي أو اديولوجيتها السياسية عليها[2]

[1] "دبلوماسية القوى الكبرى ذات الخصائص الصينية"، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2015-06/01/content_690169.htm، تم الاطلاع يوم 2015/10/11 على الساعة 12:56

[2] نبيل سرور، **المرجع السابق**، ص80- 81

ونجد هذا التوجه الصيني واضحا في القرن الإفريقي خاصة في التعامل مع الصراعات والنزاعات المتواجدة هناك، ويعد نزاع دارفور في السودان في هذا الإطار أبرز مثال على التزام الصين بدعم الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية وكذا احترام سيادة الدول الإفريقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية دون موافقتها .

فلقد حافظت الصين ومن خلال أزمة دارفور على موقفها الداعم لحماية سيادة السودان وتفضيل الوساطة السودانية أو من خلال الاتحاد الإفريقي كما رفضت الصين أي عملية تدخل أجنبي لحل هذا النزاع دون موافقة السودان. ودعما لموقفها هذا حاولت الصين التخفيف من حدة لغة القرارات والعقوبات الأممية كما امتنعت عن التصويت في ثماني مرات على حوالي 22 قرار أممي يخص السودان[1].

وتأكد هذا الموقف الداعم لحماية سيادة السودان بعد النقاش الذي دار في مجلس الأمن حول القرار رقم 1706 حيث وعلى الرغم من أن الصين هي التي توسطت وأقنعت السودان بالقبول بقوات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والتي نشرت فعليا سنة 2008 غير أن الكشف عن الصيغة النهائية للقرار أكد على شرط موافقة الخرطوم على هذا القرار وكذا حقها في رفضه، وتواصل الدعم الصيني للسودان من خلال الرفض والاعتراض على تقرير صادر عن لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي كشفت عن وجود انتهاكات خطيرة من قبل حكومة الخرطوم[2] .

وعلى الرغم من أن الصين حاولت الصمود أمام كل الضغوطات والاتهامات المتواصلة من قبل الغرب بعدم احترامها لحقوق الانسان وأسس الديمقراطية وعدم شرعية نظامها السياسي وكذا تمسكها بدعم الأنظمة الفاسدة والمتسلطة في إفريقيا، غير أن الحديث عن تغير موقفها ازاء الصراعات في القارة بصفة عامة والقرن الإفريقي من خلال ازمة السودان بصفة خاصة يتزايد

[1]" التقييم الأساسي للأمن الانساني: "الاسلحة و النفط ودارفور السلاح : تطور العلاقات بين الصين و السودان"، السودان: **تقرير السودان**، العدد07، (2007)، ص 08.

[2]" الاستيطان الاقتصادي الصيني في افريقيا ...استعمار جديد بشروط جديدة"، **جريدة العرب**، العدد 10035 ، (2015)، http://www.alarab.co.uk، تم الاطلاع يوم 2015/11/20،على الساعة 12.20

وخاصة بعد صدور قرار تقسيم السودان سنة 2011 إلى سودان شمالي وسودان جنوبي، حيث كشف هذا النزاع عن تبني الصين لمقاربة جديدة في تسيير علاقتها مع كلا الطرفين- السودان والسودان الجنوبي- تعتمد على التوازن وإدارة المخاطر وهذا سعيا منها لحماية استثماراتها خاصة وأنها خسرت ما يقارب 55 % من عائداتها النفطية كما خسرت ثلثي احتياطها من العملة الأجنبية بعد التقسيم وهذا بناء على تقرير مقدم من قبل صندوق النقد الدولي.

وما يؤكد على أن الصين قد أصبحت مجبرة عن التخلي على دور المتفرج والانتقال الى دور الفاعل في ادارة النزاعات في القرن الإفريقي هو تفطنها لكونها الخاسر الأكبر نظرا لضخامة استثماراتها هناك ما دفعها الى اصدار قرار في ديسمبر 2014 اعلنت من خلاله نشر 700 جندي للمشاركة في قوات حفظ السلام الأممية بدولة جنوب السودان وهي قوات تتميز بتسلح جيد من خلال امتلاكها لناقلات مدرعة للمشاة وصواريخ مضادة للدبابات ومدافع هاون[1].

ومع أن الصين قد نفت في أكثر من مناسبة أن يكون لهذا القرار علاقة بحماية مصالحها الخاصة هناك غير أن قيامها بتقديم اسلحة للخرطوم قبل التقسيم من أجل مواجهة المعارضة المسلحة في الجنوب إضافة إلى توسطها من أجل عقد اتفاقية سلام وتسوية بين شمال السودان وجنوب السودان حول بعض المناطق الغنية بالبترول وكذا خلاف حول رسوم لأنابيب نفط في اغسطس / آب 2012 يؤكد أنها دخلت في مرحلة تحول إلى الوساطة بشأن مختلف أنواع النزاعات المسلحة الداخلية والصراع للدول الإفريقية كما يكشف عن الأهمية القصوى التي توليها الصين لمصالحها الاقتصادية في القرن الإفريقي.[2]

ب/التنمية السلمية، شعار الصين لمعالجة الوضع الاقتصادي:

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الواعدة في العالم وهذا بالنظر إلى ما يمتلكه من مقومات، فالسوق الاستهلاكية الواسعة التي تفوق مليار مستهلك وكذا المقومات الطبيعية

[1] جونثان بيركشير ميلر، "الصين و علاقتها بجمهوريتي السودان ،الالتزام بالاقتصاد و الأمن" ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (يونيو /حزيران 2015)، ص 03- 04 .

[2] الأولي اسماعيل، "العلاقات الصينية الافريقية ...شراكة أم استغلال، وجهة نظر افريقية" قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (19 أفريل 2014)، ص 09.

والجغرافية إضافة إلى سلسلة الاصلاحات الواسعة التي أقرتها الحكومة كل هذا جعل طموح الصين للتحول إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم مشروعا إلى حد بعيد.

ولقد مر هذا الأخير في تطوره التاريخي بالعديد من المراحل التي عرفت العديد من التجارب الاصلاحية وكذا الخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق هدفها في التحول إلى أكبر قوة اقتصادية في العالم ومثلت التنمية الاقتصادية أحد أهم عوامل توجيه سياستها الخارجية، فهي هدف استراتيجي لتحقيق التقدم الاقتصادي ووسيلة في يد صانع القرار الصيني في تنميتها الاقتصادية وهو ما منحها القوة لتكون فاعلا أساسيا في السياسة الدولية وبالتالي مواجهة الضغوطات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان، الديموقراطية والحرية.[1]

أما حاليا فنجد أن التزايد المستمر في الاحتياجات الطاقوية للصين أصبح من أكبر محركات السياسة الخارجية الصينية وهي التي تشهد تراجعا في معدلات الانتاج من أبار النفط فيها وارتفاعا في الاعتماد على النفط المستورد وهو ما دفع بالعديد من الباحثين والمحللين الصينيين إلى الدعوة إلى تأسيس استراتيجية وطنية من أجل تحقيق أمن الطاقة للصين تقوم على مبدأ اتخاذ كافة الوسائل السياسية ، الاقتصادية والعسكرية واتباع النموذج الروسي، الأمريكي والياباني من أجل الحصول على موارد نفطية من خلال تشجيع النشاطات والاستثمارات الصينية النفطية في الخارج واعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الاستيراد النفطية[2].

وكانت إفريقيا هي المجال الأكثر استقطابا للصين في كلا الجانبين –التنمية والأمن الطاقوي" وفي نفس الوقت لاقت ترحيبا كبيرا من القادة الأفارقة حيث اعتبرت من خلال الاسترتيجية التي أعلنت عنها أنها قوة مضادة للغرب الذي لازال يستنزف موارد القارة دون أن يعود عليها ذلك بالنفع، خاصة وأن الرأي العام الإفريقي رحب بدوره بهذا التوافد الصيني حيث اعتبر نموذجها في

[1] عبد الغاني حومر، **العلاقات الافريقية الصينية – دراسة حالتي الجزائر و تنزانيا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اسيوية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية ، 2012)، ص 210.

[2] علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الانعكاسات**، (لبنان : دار المنهل اللبناني، ط1،2010)، ص 162.

التنمية الأقرب إلى الواقع الإفريقي ويمكن أن يكون بمثابة مصدر إلهام لطموحات إفريقيا التنموية ومن هنا جاء ازدهار دراسات اللغة الصينية وتقبل علاماتها الثقافية بمعدل لم يسبق له مثيل[1].

وفي الجانب الآخر عملت الصين أيضا على جعل مقاربتها الاقتصادية في مستوى تطلعات دول إفريقيا عموما والقرن الإفريقي خصوصا حيث أقامت استراتيجية اقتصادية مبنية على جملة من المرتكزات ، والإفادة من العولمة الاقتصادية في هذا الإطار يعد أبرزها حيث تحاول من خلالها الاستفادة من مخلفات العولمة الغربية وذلك من خلال السعي لتصدي إلى كل محاولات الغرب لإبعادها عن الاستثمار في السوق الإفريقية خاصة في المجال النفطي[2]وذلك من خلال "عولمة بديلة" خاصة بها تستخدمها ضمن فكرة القوة الناعمة في إفريقيا.

وتحاول الصين من خلال عولمتها البديلة هذه أن تحافظ على النمو السريع لاقتصادها ولتحقيق ذلك فهي بحاجة ماسة إلى موارد إفريقيا وخاصة بعد تحول الاقتصاد إلى قضية مركزية وجب ضمان مصادر الطاقة اللازمة لها بهدف حماية تجربتها الاصلاحية من خلال تبني سياسة تقوم على البراغماتية مع إضفاء درجة معينة من الليونة والمرونة في التعامل مع الدول الإفريقية وكذا السير على سياسة الانفتاح التي جاء بها Xiaoping Deng سنة 1978[3].

كما تؤكد الصين على سعيها الحثيث من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي يتميز بالابتكار والتسامح وتبادل المنافع كما أكد الرئيس الصيني على هذا في خطابه الأخير بهيئة الامم المتحدة حيث صرح "علمتنا الأزمة المالية العالمية 2008 أن السماح لرأس المال بتحقيق الربح على نحو غير رشيد ، لابد وأن يؤدي إلى خلق أزمات ،لا يمكن تحقيق الرخاء العالمي على أسس سوق هشة وترك رأس المال يعمل من دون قيود أخلاقية أو موجهات ،لابد من معالجة الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ، فصعب أن تتحقق التنمية المستدامة معها ، كما أن ذلك يخالف الانصاف

[1] كريس ألدن، **المرجع السابق**، ص 85.

[2] أمير سعيد، "الصين الصاعدة و فرنسا الآفلة في قلب افريقيا"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 3، (2008)، ص 46

[3] محمد جمال عرفة ،"الصين و التغيير الناعم في افريقيا، العولمة البديلة"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 9، (2011)، ص 70.

والعدالة .من المهم بالنسبة لنا استخدام كل الإمكانات المتاحة من أجل خلق التوازن الفاعل بين قوى السوق ووظائف الدولة مع السعي إلى تحقيق الكفاءة والانصاف ."[1]

وتولي الصين أهمية خاصة لعقد الشراكات التنموية مع الدول الإفريقية وهي تلقى تجاوبا ملحوظا من قبلها وهو ما يؤكده تصريح السفير الزامبي في بكين السيد ليوباندو مواب حينما قال " **تعرض الصين قروضا بشروط ميسرة جدا، على الأقل هي تعرف ما نحن بحاجة إليه ولا يضعون الكثير من الشروط مقابل قروضهم ويبنون البنية التحتية التي نحن حقا بحاجة إليها فعشرات الآلاف من العمال الصينيين يعملون الآن في زامبيا حيث يبنون الطرق وملعبا رياضيا ومدرستين**"[2]. وكما هو واضح من تصريح الرئيس الصيني والرئيس الزامبي فإن هناك توفقا في الرؤى بين إفريقيا والصين ففي حين تركز الصين تركز استراتيجيتها الاقتصادية على الدول النامية الغنية بالموارد أو ذات الأهمية الاستراتيجية، وتعتبر نفسها قائدة لها وتسعى لدعمها ومساعدتها لتجد مكانا لها في النظام الدولي، وفي المقابل ينقل لنا تصريح الرئيس الزامبي رؤية تعكس موقف باقي الدول الإفريقية فهو يرحب بالوجود الصيني في القارة وبالدعم الذي تقدمه لها.

الجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الصينية في 10 بلدان أفريقية سنة 2013

الجدول رقم(5): يوضح حجم الاستثمارات الصينية في 10 بلد أفريقي لعام 2013 (مليار دولار) وذلك بحسب احصائيات وزارة الخارجية الصينية

البلد	حجم الاستثمار بالمليار دولار	النسبة المئوية
أثيوبيا	427	% 2.6
كينيا	309	% 1.9
السودان	1526	% 9.4
مصر	403	% 2.5
تنزانيا	407	% 2.5

[1] خطاب الرئيس الصيني في هيئة الامم المتحدة بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 28 سبتمبر 2015، نيويورك

[2] أمير سعيد،**المرجع السابق**،ص 47.

زامبيا	1200	% 7.4
مدغشقر	254	% 1.6
سيراليون	525	% 0.3
جنوب إفريقيا	4060	% 25
غانا	270	% 1.7

المصدر: يحى يحياوي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، (2015) ، ص 07 .

والملاحظ في الجدول أن أكبر الأسواق الاستثمارية بالنسبة للصين هي جنوب إفريقيا، السودان وزامبيا وهي دول تتميز بثرائها بالموارد الطبيعية والمواد النفطية والمعادن وبالتالي فإن استحواذ هذه الدول على النسبة الأكبر من الاستثمارات الصينية يبدو مفهوما وهذا بالنظر إلى كون الصين هي دولة صناعية وهذا ما يدفعها إلى الاستثمار في القطاعات التي من شأنها مساعدتها في تحقيق هدفها في التحول إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم مثل قطاع التصنيع واستكشاف النفط والغاز واستخراج المعادن.

ويعتبر هذا التوجه والاستغلال الواضح من قبل الصين للأداة الاقتصادية من خلال الاستثمارات واضحا في إفريقيا وخاصة في القرن الإفريقي فالعلاقات الصينية الاثيوبية مثلا تشهد تطورا ملحوظا في هذا المجال فخلال زيارة لرئيس الوزراء الصيني لي كيجيانج قادته إلى اثيوبيا رفقة وفد وزاري سنة 2013 تم التوقيع على ستة عشر (16) اتفاقية بين الطرفين شملت تمويل مشاريع وقروض ومساعدات اقتصادية لتشييد الطرق وإنشاء مناطق صناعية .كما تم خلال الزيارة افتتاح أول طريق سريع بطول 80 كيلومتر يربط العاصمة أديس أبابا مع الطريق

الذى يمر بجنوب البلاد ويمتد إلى ميناء جيبوتي وهو الطريق الذي تم تشييده بقرض من بنك الصادرات والواردات الصيني. [1]

وإضافة إلى كل ما سبق تعمل حاليا أكثر من 500 شركة صينية في اثيوبيا وهو ما جعل حجم الاستثمارات الصينية هناك تفوق 1.5 بليون دولار .هذا كما تدعم الصين بقوة نشر التكنولوجيا وتطوير خدمات الاتصال في اثيوبيا وهو ما يؤكده قيام شركة هاواي الصينية التي تعد ثاني أكبر شركة في العالم في مجال تصنيع أجهزة الاتصالات بدعم شركة " زد تي أي " من أجل استحداث أسرع شبكة اتصالات الجيل الرابع في العاصمة الاثيوبية وخدمات اتصالات الجيل الثالث على نطاق اثيوبيا .

و تتركز الاستثمارات الصينية في اثيوبيا في العديد من المجالات منها ما هو رئيسي ومنها ما هو فرعي

أ / القطاعات الرئيسية للاستثمار الصيني في إفريقيا:

1 – قطاع التصنيع: 45 مصنعا صينيا،

2 – قطاع الخدمات: 13 مصنعا صينيا،

3 – قطاع الخدمات: 11 مصنعا صينيا.

ب / القطاعات الفرعية للاستثمار الصيني في اثيوبيا: وهي تتكون من 56 مصنع مقسمة كما يلي:

5% لقطاع المنسوجات، 5% الأطعمة، 4% ملابس، 2% الكترونيات، 4% تكنولوجيا المعلومات، 9% آلات ومعدات، 5 %معادن من غير الحديد، 4% صناعات تجزئة، 16% خدمات و46 % صناعات أخرى.

[1] غانم سليمان غانم، "الشراكة الصينية الأفريقية: أثيوبيا أهم شريك استراتيجي للصين فى القرن الأفريقي" http://sudaneseonline.com/board/7/msgAB%.ht تم الاطلاع يوم04/04 / 2016، على الساعة12.00

هذا وقامت هيئة الاستثمار الاثيوبية حتى نهاية 2012 بمنح نحو 1000 ترخيص إلى مستثمرين صينيين بحجم استثمارات بلغت أكثر من 2.1 مليار دولار.[1]

ويوضح الجدول التالي تطور حجم الاستثمارات الصينية في اثيوبيا منذ سنة 2004 وإلى غاية 2011:

الجدول رقم(06): يوضح حجم الاستثمارات الصينية في اثيوبيا منذ سنة 2004 وإلى غاية 2010:

السنة	حجم الاستثمار بالمليون دولار
2004	4 مليون دولار
2005	4.9 مليون دولار
2006	24 مليون دولار
2007	13.3 مليون دولار
2008	9.7 مليون دولار
2009	74.3 مليون دولار
2010	85.5 مليون دولار

المصدر: مركز بحوث مركز الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 222

وتتمثل أهم الواردات الصينية من اثيوبيا في السمسم والجلود والمنتجات الزراعية والحيوانية والمعادن مثل النتالوم بينما تستورد اثيوبيا الآلات الميكانيكية والكهربائية والمعدات الهندسية وأجهزة الكومبيوتر ومعدات الاتصالات والمنسوجات والملابس ومواد البناء والمواد الصيدلانية والكيماوية.

وهذا ما جعل الصين تعتبر الشريك التجاري الأول لإثيوبيا ما جعل الرئيس الاثيوبي مولاتو تسهوم يشيد بالعلاقات الثنائية بين الطرفين حيث أكد أن "أثيوبيا والصين أقامتا شراكتهما

[1] مركز بحوث مركز الشرق الأوسط، "الوجود الصيني في دول حوض النيل"، **وحدة بحوث المركز**،العدد 61،(2013)،ص 224-228

الاستراتيجية على المنافع والمصالح المتبادلة وهما تتمتعان بعلاقات متميزة قائمة على الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل ولقد أثبتت الصين بأنها صديق لأثيوبيا يعتمد عليه في محاربةالمجاعات وتعتبر الصين الشريك الاستراتيجي لإثيوبيا في مجال التنمية وبتعاونهما الاقتصادي سوف تعزز وتوطد اثيوبيا والصين العلاقات الثنائية من خلال تبادل الزيارات المرتبطة بالمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومن خلال التعاون الفني كذلك."[1]

الصعود السلمي، مبدأ الدبلوماسية الأمنية الصينية الجديدة

شهدت نهاية الحرب الباردة تغيرا جذريا في النظام الدولي حمل معه جملة من المفاهيم الجديدة وتحولا في رؤية بعض الدول لبعض المفاهيم وفي هذا الإطار يبرز المفهوم الجديد للأمن بالنسبة للصين التي ترى بأن أمن جميع دول العالم مرتبط ببعضه ولا يمكن تجزئته حتى في ظل التغيرات التي حملتها العولمة الاقتصادية، كما ترى بأن بناء هيكل أمني عالمي منصف وعادل لا يمكن أن يتحقق باعتماد كل دولة على جهودها الذاتية بمعنى ضرورة أن يكون هناك تكاتف وتكامل لجهود جميع الدول من أجل تطوير رؤية جديدة للأمن المشترك والشامل والمستدام وكذا ضرورة احترام جميع بلدان العالم لأمن بعضها البعض وضرورة أن يكون هناك إطار مفتوح ومتساو للتعاون الأمني على كافة المستويات من خلال المساهمة المشتركة لجميع الدول وتقاسم الفوائد وفق الفوز المشترك وحماية السلام العالمي.

و حاولت الصين دعم توجهها هذا من خلال تبني دبلوماسية أمنية جديدة منذ أواسط التسعينات منطلقها الأساسي هو تحقيق هدف الصين في لعب المزيد من الادوار في مختلف القضايا الأمنية الإقليمية والدولية تتماشى وما يفرضه النظام الدولي من معايير وممارسات وديناميكية، وقد دعمت الصين مسعاها هذا بمجموعة من الصيغ السلطوية أو ما يعرف أيضا ب:"Tifa" والتي يعد مبدأ "الصعود السلمي للصين " أهمها . وتشير الوثيقة البيضاء التي أصدرها المكتب الاعلامي لمجلس الدولة لقيمة هذه المفهوم في سياسة الصين الخارجية بأنه" وفي ظل ما يمر به العالم من تحولات عميقة، تفرض نبذ عقلية الحرب الباردة وتطوير مفهوم أمني جديد،

[1] غانم سليمان غانم، **المرجع السابق** .

ونظام سياسي واقتصادي وأمني عالمي جديد يلبي حاجات زمننا الحاضر.يجب أن تشكل الثقة المتبادلة، والفائدة المشتركة، والمساواة والتعاون جوهر المفهوم الأمني الجديد".[1]

غير أن القوة العسكرية الصينية تشهد تناميا ملحوظا وهذا في ظل تزايد حجم الانفاق العسكري الذي شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا حيث تراوح ما بين 60 و70 مليار دولار لعام 2010 وهذا بحسب السلطات الرسمية الصينية في حين يؤكد الكثير من المحللين والمراقبين أن ما تنفقه الصين أقل بكثير مما تعلن عنه بسبب محدودية الشفافية في الأوراق الرسمية والميزانيات كما أن الصين بلد نام ويبقى ما يدفعه لقاء اقتناء بعض الخدمات والمعدات العسكرية متدن جدا وفق معايير حلف الشمال الأطلسي والدول العسكرية لتحديد حجم القوة العسكرية لأي بلد. كما تعمل الصين حاليا على تحديث وعصرنة جيشها وتشير بعض التقارير إلى أن هذا التوجه نحو التحديث والعصرنة يرجع الى أسباب عديدة يكشف عنها التعمق في الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية والتي تكشف عن:

- سعي الصين في السنوات الأخيرة إلى تحديث الجيش ليصبح أقل حجما وأفضل تسليحا وتجهيزا،

- تحسن القدرات العسكرية الصينية التي تهدف إلى الضغط المباشر على تايوان ومنها زيادة مخزون الصواريخ البالستية مع زيادة دقتها،

- اجتهاد الصين لاكتساب وسائل أخرى لجعل أي جهد أمريكي يرمي إلى مساعدة تايوان في حال حدوث أزمة أمرا أشد صعوبة ومن بين هذه الوسائل الصواريخ المتطورة المضادة للأقمار الصناعية وأسطول أقوى من الغواصات،

- الاهتمام بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقية ، مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها رغم أن قدرتها في هذا المجال لا تزال متواضعة[2].

---

[1] بايتس غيل ،**النجم الصاعد ،الصين : دبلوماسية أمنية جديدة،** (لبنان :دار الكتاب العربي، د.ط، 2009) ص 17- 19

[2] مايكل أوهانلون، "عن العقيدة العسكرية الصينية"، **مجلة آفاق المستقبل،** مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 8،(2010)،ص 56

وترافق هذا التنامي في القوة العسكرية الصينية مع اشتداد جرأة الجيش الصيني في الدخول الى مناطق لم يكن ممكنا دخولها من قبل بسبب النفوذ الأمريكي، وفي هذا الإطار شهدت سنة 2010 حدثا هاما في تاريخ الجيش الصيني حيث رست أول سفينة عسكرية صينية في ميناء عدن وهذا في إطار علاقات التعاون بين الصين واليمن القريبة من القرن الإفريقي. ويأتي هذا التوغل الصيني في ظل تزايد شدة خطورة النشاط الارهابي والقرصنة في هذه المنطقة والتي أصبحت تشكل تهديدا ملحوظا على مصالح الصين الاقتصادية في الخليج العربي والشرق الأوسط على اعتبار ان أمن هذه المناطق لا يمكن حفظه دون حفظ أمن القرن الإفريقي لأنه يمثل أحد دوائر الأمن القومي العربي.[1]

وبالتالي يمكن القول أن الصين تتعامل مع القرن الإفريقي في مجال الامن من منطلق المصلحة، فهي أصبحت تبحث عن مناطق تسيطر عليها لأنها أصبحت تتضرر من التهديدات الأمنية التي يشهدها هذا الأخير وعلى رأسها القرصنة، فالعديد من سفن الصين تمر عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق باب المندب وبالتالي فهي مهددة بشكل مباشر.

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية على سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي

إضافة إلى العوامل الداخلية التي كانت منطلق الصين في التعامل مع وضع القرن الإفريقي هناك أيضا العوامل الخارجية، فالصين تعيش في بيئة دولية تحتم عليها الالتزام بما تفرضه عليها بحيث عليها أن تتصرف في نطاقها حتى تحقق أهدافها، وفيما يلي أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على سياسة الصين في القرن الإفريقي:

1 - النسق الدولي: شهد النظام الدولي الحالي تغيرا جذريا خلال الحرب الباردة تجسد في بروز نظام القطبية الثنائية تحت تأثير جملة من العوامل من أبرزها التقسيم الثنائي للإمكانيات وقدرات القوة الدولية بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية إضافة إلى تفاقم التنافس الأيديولوجي والسياسي وتقاطع المصالح بين الطرفين .و هو ما أفرز جملة من

[1] مايكل أوهانلون،**المرجع السابق**، ص 58

التطورات من ابرزها زيادة عدد الدول والوحدات المكونة للنظام الدولي وهذا نتيجة لتحرر الكثير من الدول من الاستعمار إضافة إلى اتساع حدوده الجغرافية لتشمل العالم كله[1].

وبعد نهاية الحرب الباردة ظهر إلى الوجود ما يعرف ب" النظام الدولي الجديد " وهذا تحت تأثير جملة من العوامل منها انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وتوحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين وكذا بروز مفهوم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يقوم على جملة من المبادئ أهمها كما جاء على لسان جورج بوش الأب عام 1991 " تسوية النزاعات الاقليمية والدولية بطرق سلمية والتضامن في وجه العدوان ، ومعاملة جميع الشعوب بمبدأ العدالة والمساواة ، وخفض سباق التسلح في عالم يسوده الرخاء والسلام والتكافل ضمن شرعية هيئة الأمم المتحدة بعد تفعيل دورها عالميا.

ولقد كانت الثقافة من أبرز العناصر التي تأثرت بالتغيرات التي طرأت على النظام الدولي حيث برز اتجاه كبير نحو تكريس هوية عالمية أكثر شمولا من خلال جعل النظام العالمي الاقتصادي والسياسي والثقافي متشابها وهذا من أجل خلق ثقافة عالمية موحدة [2]وهو ما يقودنا إلى الحديث أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتغتون الذي رأى بأن العالم سيشهد حروبا ونزاعات أسماها بحروب " التقسيم الحضاري " ينتج عنها دول أقطاب لكل حضارة ودولا أخرى تدور في فلك تلك الأقطاب بمعنى اخر كل النزاعات التي سيشهدها العالم سيكون لها محرك ثقافي حضاري وليس اقتصادي وأن الحضارة الكونفوشيوسية الصينية ستتحد مع الحضارة الاسلامية من اجل مواجهة الحضارة الغربية.

ولقد أدى هذا التغير في بنية النظام الدولي إلى تحرر السياسة الخارجية الصينية وإعطائها الفرصة لممارسة المزيد من الأدوار التي كانت حكرا على القوتين العظمتين خلال فترة الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) وتحت تأثير الاقتناع الصيني بضرورة

[1] علي حسين باكير،**المرجع السابق**، 28.

[2] محمد خنوش، **الفواعل المؤثرة في النظام الدولي**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، د . س . ن، ص 187.

لعب دور متميز اقليميا ودوليا لتكون بذلك الدفعة نحو الانتقال من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية إلى " الانفتاح النشيط " في مرحلة القطبية الأحادية[1].

ويعد تخلي الصين عن الاديولوجيا كموجه لسياستها الخارجية ومبرر لمختلف سلوكاتها من أبرز مظاهر هذا التغيير حيث أصبحت أكثر انفتاحا على الرأي العام الصيني وهو ما ساهم في التوسع أكثر في مفهومها للمصلحة الوطنية ونظرتها للقانون الدولي واعتباره الاداة الكفيلة بتحقيق أهداف سياستها الخارجية نظرا لكونه يسمح لها بالمشاركة في تدعيم الشرعية الدولية. في مقابل رفضها الدخول في أي شكل من أشكال الصراع على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ كسبيل للانفراد بقيادة النظام الدولي وبدلا من ذلك هي تتجه إلى المزيد من الانخراط في الالتزامات الدولية من خلال المشاركة المباشرة في حل النزاعات الدولية فهذا هو الطريق بالنسبة للصين من اجل الظفر بمكانة في النظام الدولي .[2]

غير أن توجهها هذا يطرح العديد من التساؤلات حول قدرتها على الظفر بهذه المكانة حيث وعلى الرغم من وجود العديد من الفرضيات التي ترجح امكانية وصولها إلى قيادة العالم في حدود 2025 والتأكيد على أن القرن الحالي سيكون قرنا صينيا غير أن هناك اتجاهات نظرية أخرى وعلى رأسها الواقعية والتي تؤكد على أن الصين تشكل فعلا مصدر خطر على الاستقرار العالمي والاقليمي غير أن درجة تأثير هذا الخطر تبقى مرهونة ببنية النظام الدولي فكلما ازداد عدد الأقطاب فيه قل احتمال أن تشكل أية قوة صاعدة خطرا كبيرا على استقراره وهو ما ينطبق على الصين التي تعاني من العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية كما أن تماديها في تطبيق دبلوماسية " الأموال السائلة " (cash diplomacy) بهدف تحقيق مصالحها الحيوية جعلها عرضة لانتقادات لاذعة صورت صعودها الحالي وتنامي قوتها على انه مجرد صورة خادعة وهو ما تؤكد عليه جملة من العناصر نوجزها فيما يلي :

- معانات الصين من العديد من الاختلالات الهيكلية التي تهدد نموها الاقتصادي ومنها انعكاسات نجاحها في السيطرة على النمو السكاني ما جعلها مهددة لتحول إلى دولة "

[1] نبيل سرور، **المرجع السابق**، ص 72

[2] سالم زقزوقة، الصين، "التحولات الداخلية و السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، (2009)،ص 56

بمجتمع عجوز " وما يجعل هذا العائق شديد الخطورة هو ارتكاز قوة الاقتصاد الصيني على العامل البشري.

- الاعتماد المفرط للصين على الاستثمارات والصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الاستهلاك المحلي ضعيف حيث أنه يمثل النسبة الأضعف (36 %) من اجمالي الناتج المحلي وهي أقل نسبة في أي اقتصاد عالمي[1].

- تتمثل العقبة الثالثة في نمو قوة الصين في الاعتماد الكبير على الطاقة والموارد الخام من العالم النامي وهو ما يزيد من فرص تعرضها إلى صدمات تتعلق بندرة هذه المواد بسبب انعدام الأمن للوصول إليها[2].

إن تكيف الصين مع ما يجري في النظام الدولي الحالي لا يعني تقبلها له فهي لا تزال تنادي بنظام دولي جديد متعدد الأقطاب يقوم على الأمن والعدالة والمساواة بعيدا عن كل مظهر من مظاهر الحرب الباردة وعلى رأسها التحالفات الدولية .كما تنادي بضرورة جعل القانون الدولي هو الأساس للعلاقات الدولية من أجل تحقيق التعايش السلمي بالارتكاز على مبدأ حرية الاختيار حيث وبناء عليه تكون للدول سيادة كاملة على قراراتها على المستوى الاقتصادي السياسي ، الاجتماعي والداخلي بما يتماشى وتحقيق التنمية القومية[3].

2 - المؤسسات والتكتلات الدولية:

تعد هيئة الامم المتحدة من أهم المؤسسات وأكثرها تأثيرا على سياسة الصين الخارجية فهي كانت أول دولة وقعت على ميثاق الأمم المتحدة كما قدمت العديد من الاقتراحات الهامة في مسودة هذا الأخير ومن أبرزها " التشديد على الالتزام بالعدالة الدولية ومبدأ القانون الدولي عند التعامل مع الصراعات الدولية ".

[1] مينكسن باي،"لماذا لن تهيمن الصين على العالم"، **مجلة أفاق المستقبل**، المرجع السابق، ص 44-46

[2] المرجع نفسه، ص 44 .

[3] نبيل سرور، **المرجع السابق**، ص 76

أما حاليا فتعد الصين من الداعمين بشدة للدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في انهاء الصراعات الدولية وحفظ السلام غير أنها تعارض اصلاحات المجلس فهي تدعو الى توخي الحذر والتدرج في ذلك من أجل المحافظة على سلطة الامم المتحدة من جهة وكذا من أجل تمكين المجلس من تؤدية مهامه كاملة في حفظ السلام الدولي.

وتتطلع الصين إلى لعب المزيد من الأدوار في النظام الدولي فعلى الرغم من مساندتها الكبيرة لدور هيئة الأمم المتحدة إلا أنها تؤكد على التزامها الكامل بالمشاركة بجدية في حفظ السلام وبغض النظر عن كيف يمكن أن تتطور الأحداث على الساحة الدولية ومدى القوة التي قد تبلغها الصين كما يؤكد الرئيس الصيني فإنها لن تكون قوة مهيمنة أو توسعية وأشار أيضا إلى أن الصين ستواصل الاسهام في التنمية العالمية وانتهاج استراتيجية الفوز المشترك والانفتاح .

ويبرز تأثير هيئة الأمم المتحدة على السياسة الصين الخارجية في مبادئ هذه الأخيرة فمنذ خمسينيات القرن الماضي أعلنت الصين عن مبادئ التعايش السلمي رفقة الهند وماينمار وهذه المبادئ ما هي إلى امتداد لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة وتكريس لمقاصده وتتمثل هذه المبادئ في :

- الاحترام المتبادل للسيادة،
- سلامة الأراضي الداخلية للدول،
- عدم الاعتداء على الغير ،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير،
- العمل على تقاسم المنفعة والفوز المشترك.[1]

إن ما تبديه الصين من تفاعل مع المؤسسات الدولية ما هو إلى محاولة منها إلى التكيف مع متطلبات هيئة الأمم المتحدة خاصة وأن بقاءها خارج تفاعلات هذا الأخير سيؤدي إلى المزيد

[1] شيماء عاطف الحلواني،"**دبلوماسية الصين الجديدة**، متاح على http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/213.htm تم الاطلاع يوم ، 2016/05/18.

من التضييق عليها من قبل الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يشكل تهديدا على طموحها في التحول إلى قوة كبرى .

أن كل هذه الأنشطة التي تقوم بها الصين من خلال سياستها الخارجية تؤكد على أنها تطمح لأن تصبح أكثر تعاونية ومسؤولية اتجاه ما يجري في البيئة الدولية وذلك من خلال لعبها لدور ايجابي في بعض القضايا الهامة والمؤثرة ومنها الدعوة إلى عدم الانتشار النووي وحماية البيئة إضافة إلى المشاركة الفعالة في مساعي هيئة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الألفية لمنع انتشار الفقر وذلك من خلال تحولها من متلقي للمساعدات إلى مانح لها فالصين خلال الخمس عشر سنة الماضية أصبحت أول وأفضل دولة في مجال تحقيق هذه الأهداف ووجهت أنظارها من أجل دفع باقي الدول إلى بلوغ ما حققته لأنها تعتبر نفسها قائدة الدول النامية .[1]

وقد سعت الصين على اثبات توجهها في إفريقيا التزاما بهذا الواقع من خلال تأسيس منتدى التعاون الصين– إفريقيا منذ عام 2000، والذي تطمح من خلاله إلى إقامة علاقات قوية مع دول إفريقيا تضمن لها تحقيق مصلحتها الاقتصادية، وتحرص الصين من خلاله على التنويع في تعلامتها مع القارة، فنجد التعاون الأمني، الاقتصادي، السياسي، وكذلك الثقافي، هذا الأخير الذي لم يكن ظاهرا من قبل في سياسة الصين الخارجية ، غير أن الصين أصبحت تبدي مؤخرا اهتماما لافتا به يؤكد تطلعها إلى لعب المزيد من الأدوار في إفريقيا.

3 – الرأي العام الدولي:

تواجه الصين اليوم العديد من الانتقادات من قبل الرأي العام الدولي بسبب تماديها في استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة من أدواة سياستها الخارجية وكذا مواصلتها دعم الأنظمة التي صنفها العالم ضمن الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة والمتسلطة وعلى رأسها نظام السودان حيث تتهمها وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية منها بأنها دولة كولونيالية ودكتاتورية وبعيدة كل البعد عن تحقيق قيم الديمقراطية في مجتمعها فكيف ستقوم بذلك مع باقي المجتمعات"فالصين

[1] توفيق حكيمي ،**الحوار النيواقعي النيواللبيرالي لمضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 62.

تلعب دورا متزايد التأثير على القارة الإفريقية، وهناك قلق من أن الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الإفريقيين المستبدين، ووضع يدها على الموارد الطبيعية الثمينة في إفريقيا،وأن تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم احرازه على مستوى الديموقراطية والحكم في السنوات الخمس عشر الماضية في الدول الإفريقية"[1] .

لقد حاولت الصين تغيير هذه النظرة الأمريكية والغربية إليها من خلال اعلانها مؤخرا عن الخطة الخمسية الثالثة عشر للتنمية والتي قامت بترجمتها إلى سبع لغات ومنها العربية وذلك بهدف تحفيز مختلف الدول على تعزيز تعاونها معها ، ولتحقيق المزيد من المنافع المتبادلة واعطاء جانب مهم للتنمية الاجتماعية من خلال ادراج أهداف تتعلق بتحسين سبل العيش وتخفيض نسب الفقر إضافة إلى التأكيد على منح المؤسسات التعليمية المزيد من الاستقلالية ومحاولة ارساء قواعد صارمة لتحقيق الحكم الراشد الهادف الى تعزيز آليات الديموقراطية وسيادة القانون والمصداقية القضائية وحماية حقوق الانسان ، كما عملت الصين على اعطاء بعد دولي لهذه الخطة من خلال اشراك الدول الإفريقية فيها حيث أعلن السيد يانغ جيه تشي عضو مجلس الدولة الصيني في حفل افتتاح المنتدى الثاني لتعاون الحكومات المحلية بين الصين وإفريقيا الذي عقد ببكين في 2015 أن الخطة وبتأكيدها على التنمية الابتكارية والمنسقة والخضراء والمنتجة تقدم فرصا للتعاون بين الصين وإفريقيا وتحقق ربحا مشتركا للطرفين وكما حاول وزير الخارجية الصيني السيد وان غبيي ارسال ذات الرسالة إلى الدول العربية عبر جريدة الشعب المصرية[2].

و في الجانب الآخر نجد بعض الدول الأخرى ترحب بدور المتنامي الذي تلعبه ومنها بريطانيا التي تعتبر الصين لاعبا رئيسيا في إفريقيا وعلى مستوى العالم أيضا حيث أعلن أحد المسؤولين البريطانيين أن (هناك دورا كبيرا للصين في إفريقيا فهي تمتلك نفوذا هائلا في السودان ...نحن نريد منها الضغط على السودان لعدم القيام بالمزيد من القصف في دارفور وأن تضطلع

[1] كريس ألدن، **الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟** ،ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص143).

[2] أشرف السيد محمد،" الخطة الخمسية الثالثة عشر للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية : الفرص و التحديات"، http://arabic.china .org .cn، 03 أفريل 2016، على الساعة 14.34.

بدورها في تجديد العملية السياسية والمساعدة في توسع قوات حفظ السلام)[1] وبالتالي فإن الدور الصيني في إفريقيا والقرن الإفريقي، بقدر ما يثير ترحيبا دوليا هو يلاقي أيضا انتقادات والصين مجبرة على التعامل معها بما يحسن صورتها ويجعلها في وضع تحقق من خلاله مصلحتها الاقتصادية دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة مع أية قوة من القوى المتنافسة على إفريقيا.

[1] كريس ألدن، **المرجع السابق**، ص 146.

خلاصة:

يحتل القرن الإفريقي مكانة خاصة في المدرك الاستراتيجي الصيني، وهذا نظرا إلى عدة اعتبارات منها موقعه الاستراتيجي وثراءه الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالنفط، فهذه المنطقة بالنسبة للصين هي مصدر له وطريق لنقله خاصة وأنه وفي ظل ما يعيشه العالم اليوم من توترات وتهديدات وصراعات على الموارد تؤكد على أن طرق نقل النفط أصبحت مهمة بقدر مصادره، كما يمثل القرن الإفريقي أيضا سوقا واعدة للصين التي لا تزال تبحث عن المزيد من المناطق لتصريف منتجاتها.

غير أن خصوصية المنطقة وأوضاعها الانسانية والسياسية والأمنية فرضت على الصين تحد يتمثل في ضرورة إيجاد الطريقة المثلى للتعامل معها بما يتفق وسياستها الخارجية التي تقوم على مبادئ " التعايش السلمي"، ورغم أنها تمكنت إلى حد بعيد من التأقلم مع واقع المنطقة بدليل العلاقات السياسية والاقتصادية التي أصبحت تجمعها بها، غير أن آليات تمكنها من ذلك هي التي يبقى يكتنفها بعض الغموض الذي سرعان ما يزول إذا إلى ما رجعنا إلى عام 2000 تاريخ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي أسست من خلاله الصين لنوع جديد من العلاقات مع إفريقيا يتمثل بصورة خاصة في العلاقات الثقافية.

كما تقوم سياسة الصين في إفريقيا على المساعدات الاقتصادية، ولهذا فإن واقع المنطقة قدم لها أيضا الفرصة لتبرير مختلف سياستها فيه ، بحيث أن الفقر وكذا الأزمات الغذائية إضافة إلى الخصوصية الثقافية التي تميزها "أزمة الهوية" التي تعاني منها المنطقة كل هذا منح الصين الحرية في التصرف في سياساتها بما يحقق مصلحتها الاقتصادية، وهو ذات الأمر الذي ينطبق على سياستها الثقافية العالمية التي أعلنت عنها منذ 2007 وجربتها كمرحلة أولى في إفريقيا منذ سنة 2000.

الفصل الثالث: دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المبحث الأول:البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية: الأدوات والأهداف

المطلب الأول: أهداف توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية

المطلب الثاني: أدوات توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية

المبحث الثاني: محددات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المطلب الأول: المحددات الدولية، نحو تفعيل الثقافة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: المحددات المجتمعية، قدسية الثقافة مقابل حتمية الانفتاح.

المطلب الثالث: المحددات الإفريقية، التخوف من ثقافة الهيمنة أم هيمنة الثقافة.

المبحث الثالث: تحديات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المطلب الأول: التواجد الامريكي بالمنطقة وطموحات استكمال مشروع القرن الإفريقي الكبير.

المطلب الثاني: التواجد الاسرائيلي في القرن الإفريقي و تهديد الأمن القومي العربي

تمهيد:

لقد كانت سنة 2000 عهدا جديدا من العلاقات بين الصين وإفريقيا، حيث أن الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصين إفريقيا، مثل أيضا الإعلان عن انطلاق نوع جديد من العلاقات بين الطرفين، وهو العلاقات الثقافية، والتي أصبحت أحد أهم المنطلقات التي تتعامل من خلالها الصين في علاقتها مع دول إفريقيا في مختلف المناطق، وتبرز في هذا منطقة " القرن الإفريقي" التي تجمعها أشكال متعدد من التبادلات مع الصين أكدت أهميتها بالنسبة إليها، وكما سبق وأشرنا في الفصل السابق، حول خصوصية منطقة القرن الإفريقي من منظور السياسة الخارجية الصينية، أن الصين تتعامل مع المنطقة من منطق المصلحة، فهي من جهة تحاول بناء علاقات جيدة مع دول المنطقة من خلال التعامل معها من منطلق أنها من نفس حجمها، على اعتبار أنها ترفض التقليل من شأن أي دولة كما تلتزم ايضا بمبادئ التعايش السلمي التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكنها في ذات الوقت لا تغفل الهدف الحقيقي من تواجدها في المنطقة، وهو تحقيق مصلحتها والاستفادة من مقومات المنطقة قدر الإمكان.

وفي المقابل يظهر لنا البعد الثقافي في سياستها الخارجية، فالصين التي كانت تظهر للعالم بأنها الدولة المنغلقة على نفسها، المقدسة لثقافتها أصبحت تسعى إلى إقامة علاقات ذات بعد ثقافي مع دول العالم ومنها دول القرن الإفريقي، ومنها هنا نتساءل عن دور هذه الأخيرة وعلاقاته بأهداف الصين في القرن الإفريقي.

المبحث الأول:البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية: الأهداف والوسائل

تعتبر الثقافة من أهم المجالات والعوامل التي تحسن في اجواء العلاقات بين الدول، فمنذ القدم كانت المهرجانات والتظاهرات الثقافية تمثل الفرصة الأكبر للاحتكاك بين الشعوب، وهو ما نعيشه اليوم أيضا ولكن اختلفت وسائل هذا الاحتكاك كما اختلفت أهدافه، حيث أصبح توظيف الثقافة في السياسة الخارجية للدول يتميز بخصوصية لأنه يحتاج إلى إمكانيات كبيرة كما يحتاج أيضا إلى دراسة وتخطيط، وفي هذا الإطار تعد الصين من أكبر القوى الثقافية في العالم وهذا بالنظر إلى عدد سكانها الكبير، وقد أعلنت منذ 2007 عن استراتيجية ثقافية عالمية تهدف إلى جعلها أكبر قوة اشتراكية ثقافية، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل، التي اصبحت تطرح العديد من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية للصين من وراء هذا التوظيف وهو ما سنسعى إلى الإجابة عليه من حلال تسليط الضوء على اهداف ووسائل الصين من توظيف البعد الثقافي في سياستها الخارجية تجاه القرن الإفريقي الذي يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للصين سبق وأشرنا إليها.

المطلب الأول: أهداف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

تسعى الصين من خلال توظيفها للبعد الثقافي في سياستها الخارجية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الثقافية، والسياسية وهي تستغل في ذلك إمكانيات هذا الأخير كما سيظهر فيما يلي:

أولا/ مقومات القرن الإفريقي لاستكمال بناء القوة الاقتصادية الصينية:

لقد شهد التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الإفريقي الانتقال إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، ويظهر لنا في هذا الإطار التنافس الصيني- الأمريكي الذي يعد الأصعب والأكثر شراسة، وهذا نظرا لكونه يقوم على محدد واحد حساس وهو النفط، فهذه المادة تعد هي الأولوية لدى الطرفين، وهي تؤثر بشكل أساسي ورئيسي على أمنهما القومي فالولايات المتحدة تتطلع إلى المزيد من الاعتماد عليها ما يكفل لها السيطرة على المخزون العالمي، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القرن الإفريقي ومواجهة التحرك

الصيني[1]، فيما تعمل الصين على تحقيق أمنها الطاقوي من خلال التوغل في كل منطقة نفطية استكمالا لطموحها في التحول إلى أكبر قوة اقتصادية عالمية وبالتالي إزاحة الولايات المتحدة الامريكية من الريادة العالمية في هذا المجال بعدما تمكنت من إزاحة اليابان، وهو ما جعل هذا التنافس والصراع الدولي الجديد يرتبط أساسا بالدور الصيني وهذا منذ أعوام التسعينيات[2].

ولقد جعل هذا الواقع الجديد الصين تجتهد في البحث عن وسائل جديدة لإغراء تلك الدول وفي هذا الإطار ظهرت فكرة "التغيير الناعم"، التي تقوم على تنحية العوامل السياسة والإيدولوجيا مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة وتوظيف كل الطاقات والامكانيات العسكرية السياسية، وحتى المجتمعية في جانبها القيمي والثقافي لتحقيق هذه المصلحة[3]، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو النفط الإفريقي يتم في إطار سياسة المساعدات مقابل النفط " Oil – For – Aid"، وهذا نظراً لوجود احتياطيات نفطية مهمة في القرن الإفريقي وخاصة في السودان إضافة إلى اكتشاف احتياطيات أخرى في دولتي الصومال وأثيوبيا وبالتالي فالصين تجتهد في استخدام وتجنيد مواردها الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث أنها تحصل على 25% من واردتها النفطية من إفريقيا وهو ما من شأنه مساعدتها على بناء قوتها الاقتصادية وتحقيق استقلالها الطاقوي من خلال الحصول على نفط ذو نوعية جيدة وأسعار معقولة كالنفط الإفريقي[4].

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل القرن الإفريقي، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون،

---

[1] نجلاء محمد مرعي، التدافع الدولي نحو القرن الأفريقي، **مجلة البيان**، العدد 300 ،(2012)، **http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2083#sthash.0cswkWY2.dpu " 143 ... .م** ، تم الاطلاع يوم22 /2016/04 على الساعة 14.23.

[2] نجلاء محمد مرعي، "**السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989م-2002م**"، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص 68

[3] محمد جمال عرفة، **المرجع السابق**، ص 66-76.

[4] Brooks, Peter., **China & Influence in Africa: Implications For the United States**, backgrounder (Washington : The heritage Foundation, 2006), p7.

إضافة إلى وضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل الطرق ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات.

كما أولت الصين أهمية بالغة لتوريد الأسلحة للمنطقة حيث حصلت بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا على كميات هائلة منها مقابل أسعار منخفضة رغم أن مجلس الأمن قد منع تماما بيع الأسلحة لدولتي أثيوبيا وأرتيريا أثناء النزاع الذي شب بينهما، كما حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها هذا في الجانب المتعلق بالقوة الصلبة. أما فيما يتعلق بالقوة الناعمة كما تحدث عنها ناي فنجد أن الصين لم تقصر أيضا، فهي تحاول في كل مرة التأكيد على أهمية التعاون والتبادل الثقافي مع دول المنطقة في مختلف المجالات وخاصة منها التعليم والسياحة والتبادل العلمي والأكاديمي وهذا كله بهدف تنمية قوتها الاقتصادية خاصة وأن دول هذه المنطقة تعد من أفقر دول العالم وأنظمتها السياسية تعد من أكثر الأنظمة هشاشة كما أن بنيتها الاجتماعية ووضعيتها الثقافية، تحيل بقابليتها لكل ما يتم تقديمه من قبل الصين، وهذا كله مقابل الحصول على المساعدات فمادامت الصين تحصل على النفط الذي تحتاجه ودول المنطقة تحصل على الاستثمارات وكذا المساعدات والقروض فلا بأس بإثراء التقارب الثقافي لخلق انسجام بين شعوب البلدين تحضيرا لتوظيف أكبر وأبعد وأعمق للبعد الثقافي من قبل الصين وهذا انطلاقا من مبدأ الفوز المشترك والتنمية السلمية الذي تنادي به الصين.

ثانيا/ الخصوصية الثقافية للقرن الإفريقي ونشر الثقافة الصينية:

على الرغم من أن العالم لايزال ينظر إلى الثقافة الصينية على أنها الثقافة المنغلقة والرافضة للانفتاح على العالم، إلا أن نظرة الصينين إلى ثقافتهم تختلف، فهم يعتبرونها ثقافة عالمية وهذا ما يؤكد عليه الرئيس الصيني هو جينتياو الذي اعتبر أن الثقافة الصينية ليست ثقافة الصينيين بل ثقافة العالم بأكمله ولهذا فإن الصين لا تتوان في استخدامها كأداة من أدوات تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، حيث صرح وزير الثقافة الصيني سنة 2006 بمناسبة إطلاق برنامج ترقية الثقافة الصينية بأن الثقافة تمثل الركن الثالث في الدبلوماسية الصينية بعد كل من الاقتصاد والسياسة.

ويعود إعلان الصين عن اهتمامها بالثقافة إلى عام 2007 حيث أعلن الرئيس الصيني عن ضرورة دعم الثقافة لتصبح عنصرا من عناصر قوة الصين لتحقيق مصالح الشعب. وفي اجتماع المكتب السياسي الصيني في جويلية 2010 أكد الرئيس الصيني مرة أخرى على ضرورة تدعيم المؤسسات الثقافية من أجل تقوية وتدعيم القوة الناعمة الصينية، كما أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أكتوبر 2010 عن الخطة الخمسية الثانية عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ورد في الفصل 44 منها تأكيد على ضرورة ترقية تصدير المنتوجات الثقافية الصينية وانتشار وسائل الاعلام في الخارج بهدف تطوير القدرات الدولية لتأثير الثقافة الصينية وتحسين القوة الناعمة[1].

وقبل التطرق لسبب سعي الصين لنشر ثقافتها في إفريقيا، لابد أن نعرف أولا هذه الثقافة ومرتكزاتها فالثقافة الصينية المعاصرة والتي كان لها تأثير ملحوظ على توجهات سياسة الصين الخارجية عبر مختلف المراحل تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي: الثقافة الصينية التقليدية، الفكر الاشتراكي والقيم الغربية التي اكتسبت نتيجة للانفتاح على العالم .

أولا / الثقافة الصينية التقليدية: تستمد الثقافة الصينية التقليدية من ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في :

أ / **الكونفوشيوسية:** يعتبر الفكر الكونفوشيوسي الأكثر تأثيرا في المجتمع الصيني وهي شكلت الركائز الأساسية لتقاليد الثقافة الصينية، وأساسا لكل قواعد السلوك والمعاملات بين الصينيين[2].

ب/ **الطاوية** : وهي عقيدة دينية تقوم على مجموعة من المبادئ المشتقة من الفلسفة والديانة الصينية القديمة. وتحتل الطاوية المرتبة الثانية من حيث التأثير في المجتمع الصيني بعد

[1] David Bénazéraf,**Soft Power Chinois en Afrique ,Renforcer les Intérêts De La Chine au Nom de L'amititié Sino –Africaine**,Paris: Ifri Centre Asie,2014 ,p10

[2] فؤاد محمد شبل، **حكمة الصين، دراسة تحليلية لمعالم الفكر الصيني منذ أقدم العصور**، (القاهرة : دار المعارف للطباعة ،ج1، ط1 1998)، ص 63.

الكونفوشيوسية كما نجد أيضا البوذية التي تقوم على جملة من الأفكار أبرزها رفض تقسيم المجتمع إلى طبقات[1].

لقد قدمت الثقافة التقليدية الصينية الأساس المادي والروحي الذي منح للمجتمع الصين تماسكه وذلك من خلال تشكيل قيم ثقافية مشتركة وهو ما كان له تأثير واضح في ترسيخ قيم التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني.

ثانيا / الفكر الاشتراكي:شهدت الصين خلال القرن العشرين أهم حدث تاريخي لها يتمثل في صعود الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ الذي تمكن من الوصول إلى زمام السلطة سنة 1949 بعد قيادته لأعظم ثورة في تاريخ الصين (1923 – 1949) التي حررت المجتمع الصيني من العبودية والاقطاعية. وعمل على تطويل مفهوم جديد للاشتراكية العلمية والشيوعية سميت بالماوية وكانت مزيجا بين الماركسية واللينينية.

لقد أدت مقومات الثقافة الصينية التي فصلنا فيها أعلاه إلى تشكيل الملامح الكبرى للثقافة السياسية الصينية والتي تتمحور حول جملة من العناصر الأساسية وهي:

1 – البراغماتية الواقعية :و هي تشير وفق التصور الصيني إلى التكيف مع الأوضاع والمستجدات بحيث يتم تبني القرارات المناسبة حسب المواقف التي تواجهها الدولة[2].

2 – طاعة السلطة :تستمد هذه السمة من تعاليم كونفوشيوس الذي يرى بأن طاعة الحاكم واجبة ولكنها ليست مطلقة بل هي مرتبطة بمدى قيام الحاكم بواجباته والتزاماته وأبرز مثال على تشبع الصينيين بهذه القيمة هو أحداث بكين الدامية التي وقعت سنة 1989 فعلى الرغم من أن الصينيين مستعدون دائما لتحمل أخطاء السلطة إذا كانت تهدف لتحقيق مصالح الصين الخارجية غير أنهم يثورون إذا ما دعت الضرورة لذلك .فالثقافة الصينية هي ثقافة طاعة وليست ثقافة خضوع.

---

[1] مانع بن حماد الجهني، **الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب المعاصرة**، (الرياض :دار الندوة العالمية للطباعة و النشر ط4، 1420)، ص 735.

[2] عبد الغاني حومر، **المرجع السابق**، ص 15

2 – **أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة** :فالمجتمع الصيني له أولوية على الفرد ولعل نجاح الصين في المجال الاقتصادي يعود إلى هذه الفكرة أو ما يعرف "بالإنتاج الجماعي"[1].

ويعكس الخطاب الإيديولوجي الذي تتبناه الصين مختلف هذه القيم الثقافية، ويعد شعار "المجتمع المتناغم في خدمة التنين" من أبرز خصائص هذا الخطاب، وهو عبارة عن مفهوم سياسي يستجيب لوعي المنتظم السياسي الصيني لمختلف الخصائص السوسيواقتصادية للمجتمع، حيث يهدف من خلاله إلى احتواء التوتر الذي يمكن أن يبديه هذا الأخير إزاء مختلف القضايا الهامة المتعلقة بالصحة والبيئة والاثنيات...إلخ، ويقوم هذا الشعار على مجموعة من الأسس والمرتكزات نوجزها فيما يلي:

- زيادة الرفاه الشعبي من خلال تلبية الحاجيات المادية والثقافية المتنامية،
- مواصلة التطور العلمي بما يخدم تطور الصين داخليا وتفتحها على العالم الخارجي،
- المواصلة في سياسة الإصلاحات والتفتح على الخارج،
- مواصلة نشر الديمقراطية،
- الحفاظ على إدارة الحزب الشيوعي الصيني،
- التوفيق بين غزارة الاصلاحات، وتيرة التنمية وقدرة المجتمع على التأقلم والحفاظ على وحدته واستقراره، إلى جانب التأكد من أن المواطن يعمل ويعيش بسلام بما يديم النظام والاستقرار السياسي.

أما على المستوى الخارجي فتتخذ الصين فكرة "العالم المتناغم" المتناغم" كاشعار ذو أبعاد اديولوجية ثقافية بقدم صورة مغايرة عن الصين للعالم، فهي تصور نفسها على أنها الصين العادلة، المعطاءة، العالمية والصين المروجة للحوار والتعاون بين الشعوب من أجل العالم المتناغم.

[1] عزة جلال هاشم، "الثقافة السياسية الصينية"، القاهرة : **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، ص 83 – 84

وهو ملاحظ من خلال استعراض فكرة "المجتمع المتناغم"و "العالم المتناغم" تحاول الصين أن تطبق نوعا من القوة اللينة على المستويين الداخلي والخارجي، وهي في سبيل تحقيق ذلك تحاول أن تستخدم عناصر من ثقافتها تراها تتمتع بالجاذبية لتبهر بها العالم، ففكرة التناغم تضرب بجذورها في الفكر الديني الصيني وبخاصة عقيدة كونفوشيوس[1].

ويكشف سعي الصين إلى تسهيل الفهم الدولي لعناصر ثقافتها، اهتمامها بالتنافس الدولي في هذا المجال وهذا من خلال سعيها إلى تطبيق استراتيجيتها الجديدة لنشر الثقافة الصينية في دول العالم النام خاصة، ويؤكد الاخصائيون والمتابعون للشأن الصيني أن إفريقيا كانت بمثابة مخبر لتجريب هذه الاستراتيجية في انتظار تعميمها على العالم[2].

وهو ما يدفعنا إلى تسليط الضوء على سبب اختيار الصين لإفريقيا عموما و القرن الإفريقي بصورة خاصة لتطبيق استراتيجيتها الثقافية الجديدة؟ وتقودنا محاولة الإجابة عن هذا التساؤل إلى العودة إلى الخصوصية الثقافية التي تتميز بها المنطقة بسبب ما تعاني منه من اضطرابات على مستوى الهوية والاندماج والتجانس الاجتماعي، فهي تعيش وضعا خاصا يمنحها القابلية للتعرض لأي نتاج ثقافي مغاير وفي هذا الإطار نجد هناك طرحين ثقافيين يواجهان المنطقة، فمن جهة هناك الطرح الغربي الذي يقوم على فكرة العولمة كمشروع حضاري غربي يهدف إلى نقل المعايير والقيم والمعرفة من الغرب إلى دول المنطقة مباشرة في شكل قوالب جاهزة من خلال وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وهناك المشروع الصيني المضاد إلى الغرب، الذي تسعى الصين إلى مجابهته والتصدي لمحاولات احتوائه لها في القارة الإفريقية.

وبهدف التأقلم مع هذه الرؤية الغربية قامت الصين خلق نموذج "عولمة" أو "عولمة بديلة" خاصة بها مغايرة تماما، وهي تقوم على شقين، الشق الاقتصادي الذي ينادي بفكرة الفوز المشترك، بمعنى أن الصين ترى أن أي شراكة أو مشروع اقتصادي تقوم به مع أي دولة مهما كانت قوتها أو ضعفها، يجب أن يعود بالفائدة على الطرفين، أما الشق الثاني فهو الشق

[1]Khaled BAAZIZ, "Le Soft Power Chinois ,Quand La chine Mixe Propagande Extérieure Et Stratégie Culturelle",**Le Réseau D'experts En Intelligence Economique** ,(15 juillet 2011),p12-13.

[2] Martina BASSAN, "Le Soft- Power Chinoise en Afrique "Paris:,Institut de Recherche de L'Ecole Militaire,(janvier 2012),p 7-8.

الحضاري والذي يقوم على فكرة الحوار على اعتبار أن الصين ترى أنها تشترك مع إفريقيا في امتلاكهما لتاريخ وحضارة عريقين وأنه يجب العمل على اثرائهما ودعم استفادتهما من بعضهما البعض من خلال خلق قنوات للتقارب والاحتكاك الشعبي وهو عكس تماما ما تقوم عليه العولمة الغربية التي تنادي بالانفتاح الاقتصادي، مقابل التفتيت الثقافي للهويات المحلية، وهكذا نلاحظ أن الصين لا تطمح من خلال الثقافة إلى السيطرة وفرض هويتها كما يفعل الغرب وإنما هي تحاول أن تبقى بمنأى عن العولمة الغربية وتأثيراتها من خلال خلق نموذج خاص بها يمكنها من الحفاظ على خصوصيتها الثقافية من جهة، ويحقق لها أهدافها ومصالحها من جهة ثانية.

ثالثا/ مقتضيات التنافس الدولي، الصين موجودة في كل مكان:

رغم المشكلات العديدة التي يعاني منها القرن الإفريقي على مختلف المستويات السياسية الامنية والاقتصادية، إلا أنها حظيت على مر التاريخ باهتمام كبير من جانب القوى الفاعلة في النظام الدولي، سواء خلال فترة الحرب الباردة أو بعدها.

وتعرف مصالح القوى الإقليمية في المنطقة تشابكا وتعقيدا بين مختلف الأطراف المكونة للإقليم من ناحية، والقوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية من ناحية أخرى، ولكنها تتجه كلها نحو تحفيز الصراع واستمراره، خاصة في دولتي الصومال والسودان اللتان تعتبران من أشد البؤر توترا في المنطقة[1].

ويمثل القرن الإفريقي نقطة التقاء لعوالم استراتيجية ثلاثة هي الشرق الأوسط، إفريقيا والمحيط الهندي، وهذا ما يجعله مصدراً وطريقاً هاما لنقل الأفكار والقيم الثقافية والسلع، ليكون هذا سببا آخر من أسباب بقائه ولقرون طويلة محط اهتمام القوى الكبرى المسيطرة على النظام، والتي تتنافس عليه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، فخلال العقدين الأخيرين من القرن الـ19 تنافست كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من أجل السيطرة على المنطقة، ثم خلال فترة

[1] نجلاء محمد مرعي، **تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2011م –دراسة حالية: السودان**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011م)، ص 122–126.

الحرب الباردة انتقلت المنافسة لتصبح بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك لكسب ولاء أنظمة الحكم الوطنية في هذه المنطقة المهمة من العالم، ومنه تأكيد تفوق إحدى الإيديولوجيتين الاشتراكية أو الرأسمالية.

وبعد نهاية الحرب الباردة عانت منطقة القرن الإفريقي الفوضى وعدم الاستقرار، حيث شهدت العديد من أشكال الفشل الاقتصادي والسياسي من خلال سيادة نموذج "الدولة الفاشلة" في المنطقة، كما أصبحت تشكل مصدرا لتهديد مصالح القوى الكبرى من خلال تفشي ظاهرة القرصنة، والجماعات الجهادية الراديكالية، التي تسعى إلى تأسيس دولة الإمارة الإسلامية، . ولعل هذه العوامل كلها أدت إلى تعميق حالة التدافع الدولي على المنطقة، حيث استندت إليها كمبررات لتدخلها، ويعد في هذا الإطار "الإرهاب" العنوان الأبرز الذي ميز سياسات القوى الكبرى في مرحلة ما بعد 11 من أيلول سبتمبر[1].

وجاء الدور الصين ليشهد تناميا هو الآخر بالنظر إلى ظهور العديد من التهديدات الأمنية من القرن الإفريقي وعلى رأسها القرصنة التي تهدد بشكل مباشر المصالح الاقتصادية للصين في الخليج العربي، الشرق الأوسط والقرن الإفريقي لتتحول بذلك هي الأخرى إلى أحد أبرز الفاعلين في المنطقة فهي الدولة الطامحة إلى التحول إلى القوة الكبرى ترى في كل منطقة من مناطق العالم مجالا لتأكيد قوتها في شتى المجالات كما أنها لا تضيع أي فرصة لتواجد الأمريكي في أي من مناطق العالم لتأكد تفوقها عليها، متجنبة في ذات الوقت الدخول في مواجهة مباشرة معها، وهذا من خلال خلق أسلوب جديد يطبع علاقاتها الدولية يتميز بالتوظيف الذكي لثقافتها، فهي تحاول تستخدم كل عناصر قوتها للدخول في التنافس الدولي وفي جميع المجالات، والقرن الإفريقي في هذا الإطار يمثل إحدى هذه المناطق التي ترى فيها الصين ملعبا استراتيجيا حيويا لإثبات قوتها وخاصة في المجال الاقتصادي من خلال توظيف الثقافة وهو ما يؤكد عليه تصريح أحد الباحثين الاستراتيجيين الصينيين وهو وانغ جيان jian WANG الذي أكد

[1] حمدي عبد الرحمن،**"**القرن الإفريقي.. إعادة تشكيل وصياغة جيوإستراتيجية وتحالفات إقليمية ودولية جديدة**"**، **http://www.aleqt.com/2011/01/21/article_494309.html**، تم الاطلاع يوم 05/12 / 2016 على الساعة 21.23

أن (الاستعمال الصيني للقوة الناعمة يطبق في العلاقات الدولية...وتهدف هذه القوة الناعمة إلى جعل البلد أكثر تأثيرا على المستوى السياسي، وأكثر تنافسية على المستوى الاقتصادي، وأكثر قبولا لصورتها، وأكثر إلهاما على المستوى الأخلاقي)[1] محاولة في ذات الوقت الحفاظ على تمسكها بمبدئها الشهير في سياستها الخارجية والمتمثل في رفضها لكل محاولات فرض أي نمط من أنماط التفكير والثقافة عليها من قبل أي دولة مهما كانت قوتها والتزامها هي أيضا بهذا المبدأ من خلال تأكيدها على محاولة إثراء باقي الثقافات دون المساس بخصوصيتها.

المطلب الثاني: وسائل توظيف البعد الثقافي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه القرن الإفريقي

إن توظيف الثقافة في السياسة الخارجية لأية دولة يتطلب تسخير امكانيات هائلة على جميع المستويات، وهو ما برهنت عليه الصين التي سخرت امكانيات هائلة من أجل بناء علاقات ثقافية تساهم في تحقيق أهدافها في إفريقيا وهو ما سنكشف عنه فيما يلي:

أولا/الأدوات الدبلوماسية، نحو تحديد أشكال العلاقات الثقافية

إن من أبرز ما يميز الدبلوماسية المعاصرة عن الدبلوماسية التقليدية هو تجاوزها لذلك الطابع الجامد الذي يقتصر على التمثيل الدبلوماسي بين الحكومات لتتحول إلى علاقة تمثيل بين الشعوب والحضارات من خلال جعل الموظف الدبلوماسي يمثل حضارة معينة في التماسها وتقاربها مع حضارة أخرى[2].

وتعد الأداة الدبلوماسية من أبرز أدوات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي ونجد في هذا الإطار ما يعرف بالدبلوماسية المؤتمرات كأبرز مظهر للتواجد الصيني في إفريقيا حيث تهدف الصين من خلالها إلى إضفاء طابع أكثر إلزامية ورسمية على علاقاتها مع دول القارة في شتى المجالات ومنها المجال الثقافي.

[1] WANG Jianm,",Introduction China's Search of Soft Power,in Soft Power in China", **public diplomacy throuhg communiction**, New york:Palgrave Macmillanm,2011,**p1-18**

[2] أحمد النعيمي، **المرجع السابق**، ص 394 – 395 .

أ/ دبلوماسية المؤتمرات وتكريس أسس التعاون الثقافي

1 – التبادل الثقافي بين الصين وإفريقيا : تعد سنة 2000 بمثابة الانطلاقة الحقيقية للتقارب الصيني الإفريقي في المجال الثقافي، حيث وفي أول اجتماع لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في نوفمبر في من ذات السنة تم إدراج التبادل الثقافي في الاعلان الختامي للاجتماع وأدرج ضمن مجال ترقية العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية حيث ورد في هذا الاعلان: "التركيز على رفع التبادل الثقافي وخاصة تبادل الزيارات عالية المستوى من قبل الوفود الثقافية والفنية والرياضية لكلا الجانبين والعمل جنبا الى جنب من أجل ترقية الثقافة الإفريقية والصينية على حد سواء".

كما ورد في وثيقة سياسة الصين ازاء إفريقيا التي تم الكشف عنها في 12 جوان 2006 عن سعي الصين إلى مواصلة تنفيذ اتفاقيات التبادل الثقافي والبرامج التفيذية المتعلقة بها حيث وصل عدد هذه الاتفاقيات الى 65 اتفاقية و150 برنامج متعلق بها، كما أكدت الوثيقة على مواصلة التبادلات الدائمة بين الدوائر الثقافية وكذا تعزيز تبادل الاخصائيين في الثقافة والفنون والرياضة إضافة إلى تشجيع الدبلوماسية الشعبية من خلال دفع تنظيم فعاليات التبادل الثقافي والسوق بين الطرفين[1].

وشهدت العلاقات الصينية الإفريقية انعقاد العديد من المؤتمرات الهامة لمناقشة مختلف التطورات على الساحة الدولية وكذا بهدف إضفاء طابع أكثر إلزاما لمختلف الاتفاقيات ومنها تلك المتعلقة بالجانب الثقافي، وفيما يلي أهم هذه المؤتمرات:

- **المؤتمر الوزاري الأول:** انعقد في الفترة الممتدة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000 في العاصمة الصينية بكين حيث تم التطرق من خلاله إلى مواضيع تتعلق بالتنمية وكيفية توحيد الجهود من أجل تقوية علاقات الصداقة الإفريقية الصينية وكانت أجندة العمل كما يلي:
  - العمل على انشاء علاقات اقتصادية وسياسية جديدة في القرن 21 .

[1] David Bénazéraf,**Soft Power Chinois en Afrique ,Renforcer les Intérêts de la chine au nom de l'Amitié Sino –Africaine**, Paris: Ifri Centre Asie,2014 ,p

- كيفية تقوية التعاون الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة.

كما عرف هذا المؤتمر عقد أربع ورشات عمل تم التطرق من خلالها إلى عدة مواضيع تتعلق بالقضاء على الفقر والتنمية والعلوم والتكنولوجيا.

شهد هذا المؤتمر انبثاق وثيقتين والمتمثلتان في إعلان بكين للتعاون بين الصين وإفريقيا وبرنامج الصين وإفريقيا في المجال الاجتماعي والاقتصادي وهما الوثيقتين اللتين تحولتا إلى أسس لتنظيم العلاقات الثنائية خاصة بعد الإعلان على تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي خلال هذا المؤتمر .

وجاء تأسيس هذا المنتدى تحت شعار " الصداقة، السلام، التعاون، التنمية " وهو عبارة عن آلية تهدف إلى تأطير العلاقات الصينية الإفريقية في مختلف المجالات وكذا تقوية الصداقة والتعاون من أجل مواجهة تحديات العولمة وتحقيق الأهداف التنموية للألفية وكذا العمل على توحيد الجهود من أجل تحقيق الطموحات المشتركة إضافة إلى محاولة التقريب في وجهات النظر الثنائية اتجاه مختلف القضايا المستجدة .[1]

- **المنتدى الوزاري الثاني:** عقد بالعاصمة الأثيوبية أديس أبيبا يومي 15 – 16 ديسمبر 2003 ألقى خلاله رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو كلمة بحضور الرئيس الأثيوبي زيناوي وعشرة من رؤساء الدول و70 وزيرا من الحكومة الصينية والحكومات الافارقة ل 44 دولة إضافة إلى ممثلين من هيئة الامم المتحدة والعديد من المنظمات والهيئات الإقليمية الدولية .[2]

و تم في أشغال هذا المنتدى القيام بالعديد من المحاورات واتخاذ العديد من التدابير نوجزها فيما يلي:

- متابعة التقدم الذي أحرزه الجانبان في المجالات السياسية والاقتصادية منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأول في بكين عام 2000

[1] خلفية إنشاء المنتدى للتعاون بين الصيني – الإفريقي و هيكله التنظيمي، http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Conferences/china/Pages/Information.aspx ، تم الإطلاع يوم 2015/29/22 على الساعة ، 13:30.

[2] أديس أبابا ستستضيف المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول للتحصين، نقلا عن http://www.ena.gov.et/ar/index.php/politics/item/812-2016-02-05-16-39-02 ، تم الإطلاع يوم 2016/05/12، على الساعة 15.20

- تعميق البحث والنقاش حول خطة عمل أديس أبيبا (2004 – 2006)
- تحديد أطر التعاون بين الطرفين خلال السنوات الثلاث القادمة (2006 – 2009)

وفي نهاية القمة تم الاتفاق على عدد من البرامج التعاونية ذات المنفعة المشتركة وأكدت هذه القمة مرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي توليها الصين لإفريقيا للبعد الثقافي.

القمم الاستثنائية: كما شهدت العلاقات الصينية الإفريقية عقد العديد من القمم الاستثنائية ومنها قمة بكين يومي 4 و5 نوفمبر 2006 بحضور 48 دولة أفريقية وتم خلال القمة الإعلان عن جملة من الاجراءات الصينية لصالح إفريقيا ومنها الاعلان عن حزمة جديدة من المساعدات وكذا توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية التي بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار .

- إقرار خطة عمل للتعاون بين الجانبين خلال الفترة (2007 – 2009) في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي وإلغاء الديون الصينية المترتبة على 31 دولة أفريقية ووصل إجمالي الدين الملغى إلى نحو 1.3 بليون دولار أمريكي .
- زيادة عدد بنود الصادرات السلعية الاقتصادية المعفاة من الرسوم الجمركية التي تحصل على معاملة تعريفية قيمتها صفر والتي تستوردها من الدول الإفريقية الأقل تقدما .
- تقديم العلاقات الدبلوماسية مع الصين من 190 بند إلى 440 بند .
- مضاعفة المساعدات الصينية لدول القارة والعمل على توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية المصدرة للنفط وعلى رأسها السودان الذي يعتمد اقتصاده على تصدير الخام الخفيف ذو الطلب العالمي الكبير بسبب سهولة تصفيته وبأقل التكاليف[1].
- و ترتبط الصين بالسودان بشراكة نفطية يؤكد عليها حصول العديد من الشركات الصينية وعلى رأسها المؤسسة الوطنية الصينية للنفط على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة .

[1] "خلفية: منتدى التعاون الصيني – الافريقي"،نقلا عن،**http://arabic.people.com.cn/31660/7880915.html**، تم الاطلاع يوم 2016/05/12، على الساعة 20.30

- كما سارعت الصين بعد انقطاع العلاقات الصينية الأمريكية سنة 1998 إلى محاولة سد الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستحواذ على نصف الصادرات النفطية السودانية وزيادة تغلغل الشركات الصينية فيه[1].

- **قمة شرم الشيخ** (المؤتمر الوزاري الرابع) 8-9 نوفمبر 2009 تمت من خلالها مراجعة ما تم تنفيذه من وثيقة بكين وكذا برنامج التعاون التنموي الصيني الإفريقي .

- و جاءت هذه القمة داعمة ومكرسة للتعاون والتبادل الثقافي بين الصين وإفريقيا حيث أنها

- **قمة بكين** 2012: تم خلالها اعطاء اهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين من خلال:

- التأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة والتوافق الاستراتيجي،
- دعم جهود التحاد الإفريقي من اجل تحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة،
- تنسيق ودعم جهود المنظمات الإفريقية الأخرى في كافة المجالات،
- زيادة مجالات التعاون الاقتصادي وتحقيق التوازن التجاري بين الطرفين،
- الاستمرار في تشييد البنية التحتية لإفريقيا،
- الاستمرار في مكافحة الفقر وبناء القدرات والتنمية البشرية.

وكان من أبرز ما نص عليه اعلان بكين فيما يتعلق بالجانب الثقافي التأكيد على مواصلة تعزيز التواصل والتعاون الإنساني بين الجانبين، والعمل على إجراء الحوار بين الحضارتين الصينية الإفريقية وإطلاق جولات جديدة من التبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والسياحة، ومواصلة توثيق الاتصالات على مستوى الشباب والنساء والمنظمات الأهلية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، لتعميق التفاهم والصداقة بين الشعب الصيني والشعوب الإفريقية وتعزيز تنوع الحضارات في العالم.[2]

[1] علي حسين باكير، المرجع السابق، ص 127.

[2] "المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني - الافريقي يفتتح تعاونا صينيا" ،نقلا **عن** http://arabic.china.org.cn/news/txt/2012-07/20/content_25961904.htm، تم الإطلاع يو م2016/04/23 ،على الساعة20.26

- **قمة جوهانسبورغ:** انعقدت هذه القمة في الفترة الممتدة ما بين 03 و05 ديسمبر 2015 وجاءت تحت شعار "الصين وإفريقيا تتقدمان معا، تعاون مربح للجانبين من أجل تنمية مشتركة"وهذا بمشاركة الرئيس الصيني شي جينبينغ وعدد من رؤساء دول إفريقية.

و كشف الرئيس الصينى خلال هذه القمة عن عدد من المبادرات والسياسات الصينية الجديدة في إفريقيا حيث أعلن عن:

- تقديم برامج منح وقروض ومساعدات صينية جديدة للقارة مقدمة للقارة
- تقديم مساعدات وقروض بدون فوائد بقيمة 5 مليارات دولار للدول الإفريقية، بالإضافة إلى قروض ميسرة وائتمانية بقيمة 35 مليار دولار، و5 مليارات دولار لصندوق التنمية الإفريقى،
- دعم القطاع الزراعي والمشروعات الزراعية في 100 ألف قرية إفريقية، وكذا دعم المنتجين الزراعيين، من خلال إرسال 30 بعثة من الخبراء الزراعيين إلى إفريقيا[1].

وفي ختام اجتماعات قمة المنتدى تم الإعلان عن وثيقتين صدرتا عنها، وهما البيان الختامي للقمة "إعلان جوهانسبرج"، وخطة عمل الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي للأعوام 2016 / 2018 "خطة عمل جوهانسبرج"، حيث يعكس "إعلان جوهانسبرج" الذى يعد بمثابة وثيقة سياسية المبادئ والأهداف التى تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإفريقيا، كما تتضمن أولويات تعزيز التعاون المشترك وفي مقدمتها المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية الاجتماعية والثقافية، وكذلك تنسيق المواقف والرؤى إزاء القضايا الدولية والمتعددة الأطراف[2].

و فيما يتعلق بالجانب الثقافي فقد أعلن الرئيس الصيني على عمل بلاده على مواصلة دعم التعاون مع إفريقيا في مختلف المجالات الرئيسية والتي من ضمنها تعزيز التعاون والترابط

[1] "منتدى التعاون الصين إفريقيا(الفوكاك)آمال و طموحات"، **مجلة إفريقيا قارتنا**،العدد 19،(2016).

[2] توقيع وثيقتين في قمة الصين افريقيا، نقلا عن http://www.aljazeera.net/news/international/2015/12/6/% تم الاطلاع يوم 2015/12/25،على الساعة 15:00

والتكامل بين استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا التعاون في مجالات الثقافة والتربية والتعليم[1].

وبعد استعراض أهم المؤتمرات التي أكدت على الأطر العامة للعلاقات الثقافية بين الصين وإفريقيا سنعرج فيما على تحديد اهم أشكال هذه العلاقات:

1/ التبادل الثقافي: تعهدت الصين في ختام "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" الذي عقد في أديس أبابا إلى زيادة حجم التبادل العلمي مع دول القرن الإفريقي ففي جيبوتي تشهد علاقات التعاون العلمي والثقافي تطورا ملحوظا وذلك بعد أن قامت الصين برفع عدد الطلبة الذين يستفيدون من المنح الدراسية حيث يبلغ عددهم حوالي أربعمائة يدرسون في جميع الاختصاصات ويشاركون في تطوير العلاقات بين الصين وجيبوتي وفيما يخص الشراكات الأكاديمية، فإن الصين وجيبوتي يسعيان إلى إعداد مشروع مع الجامعة البحرية في شنغهاي و التي من شأنها برنامج موسع ل تمويل الطلاب الجيبوتيون الذين سوف يسجلون في هذه الجامعة[2].

كما أعلنت الصين على العديد من البرامج بهدف ترقية الثقافة الصينية منذ 2006 كما تم التوقيع على أكثر من 65 اتفاقية ثقافية مع دول إفريقيا إضافة إلى تبني150 مشروع ثقافي للتنفيذ. وفي مجال التعاون العلمي، قامت 19 جامعة صينية بتأسيس عدة برامج تعاونية مع 29 جامعة افريقية في 23 بلد منها جامعة الخرطوم، نيروبي وجامعة في جيبوتي وهذا منذ 2003. كما أعلنت الصين عن منح 18000 منحة دراسية لفائدة طلبة افارقة وهذا في إطار التعاون جنوب – جنوب الذي تنادي الصين بضرورة دعمه وتطويره بحيث يمكن للطلبة الذين يستفيدون من تلك المنح بعد الانتهاء من دراستهم الاستفادة من مناصب عمل في شركات صينية أو استخدامهم للعب العديد من الأدوار على مستوى تحسين صورة الصين في إفريقيا [3].

---

[1] قمة التعاون الصيني الإفريقي،www.egynews.net ،تم الاطلاع يوم 2016/04/16على الساعة 11.26.

[2] مركز موقديشو للبحوث و الدراسات ،"الصراع الصيني الأمريكي على جيبوتي "، مأخوذ من/http://mogadishucenter.com/2015/07/23الصراع-الصيني-الأمريكي-على-جيبوتي،تم الاطلاع يوم 2016/05/22 ،على الساعة 15.20.

[3]David BENAZERAF,opcit,p14

كما تركز الصين على عقد الشراكات مع مراكز الفكر والرأي الإفريقية حيث تم في هذا الإطار شراكات توأمة للعديد من مراكز الفكر والرأي الإفريقية مع نظيرتها الصينية حيث أن الصين ترى بأن (البلدان النامية يجب أن تسمع صوتها على الساحة الدولية. النخبة المثقفة الصينية والإفريقية جماعات الفكر والرأي يجب أن تطور نظامها الفكري الخاص...من أجل بناء وحفظ الشراكات الصينية مع جماعات الفكر الإفريقية من أجل تطوير قوة خطاباتها)[1] غير أن هذا الأمر يطرح اشكالية أخرى تتمثل مدى الاستقلالية في معالجة مسألة العلاقات الصينة الإفريقية" من قبل هذه المراكز.

الانتشار الثقافي: كنا قد أشرنا في الفصل الأول إلى أن الانتشار الثقافي يعد من أهم أشكال العلاقات الثقافية الدولية، وأنه يمكن للدولة من تحقيق انتشار ثقافتها على مستوى دولة أخرى وذلك من خلال إقامة المعاهد والمؤسسات التي تتولى هذا العمل، وبالنسبة إلى الصين فإنها تحاول تحقيق انتشارها الثقافي، في العالم، إفريقيا والقرن الإفريقي من خلال إقامة ما يعرف "بمعاهد الكونفوشيوسية"، التي تعبر تسميتها عن كونفوشيوس، الأب الروحي للفكر الصيني والقيم التقليدية التي تؤسس المجتمع الصيني.

وتأخذ هذه المؤسسات الطابع التعليمي بالدرجة الأولى، فهي مؤسسات ثقافية غير ربحية انشأت منذ عام 2004، حيث عملت الصين على نشرها في مختلف ربوع العالم وكانت وظيفتها الأساسية تتمثل في دعم عمليات التعليم المحلي، منح شهادات في اللغة الصينية وكذا تعليم البعض من خصائص الثقافة الصينية ومنها الطبخ وفنون الرقص والقتال. وفيما يتعلق في بجانبها القانوني تخضع هذه المعاهد لقانون البلد الذي توجد فيه، كما تخضع لرقابة قطاع التربية والتعلم العالي، حيث تقوم بعقد شراكات مع جامعات بعض الدول بهدف الاستفادة من تجهيزاتها بما يقلل من تكلفة هذه المؤسسات، (فمعاهد الكونفوشيوسية قناة مهمة من أجل تمجيد الثقافة الصينية ومساعدتها على الانتشار عبر العالم ...مما يشكل جزءا من استراتيجية الصين الدولية للبروبغندا)[2]

[1] David BENAZERAF,**opci**t,p15-16
[2] **ibid** ,p16-18.

وتعد كينيا اول دولة في القرن الإفريقي يفتتح فيها معهد كونفوشيوسية وذلك سنة 2005 ومنذ ذلك الحين عرف التعاون بينها وبين الصين في مجال التعليم والفنون والثقافة تقدما في العقد ملحوظا، حيث أدت اقامة هذا المعهد في الجامعات الكينية الرائدة وعلى رأسها جامعة نيروبي إلى تعزيز التبادلات الشعبية وتقدير الكينيين للثقافة الصينية. وتبذل الثين جهودا كبيرة من أجل تسهيل الوصول إلى المزيد من الكتب الخاصة بتعليم الصينية ما سيساهم إلى حد بعيد في تعزيز فهم الصين بين الكينيين[1].

أما السودان فيشهد هو الآخر تناميا ملحوظا في الإقبال على تعلم اللغة الصينية حيث بلغ عدد مراكز تعليم اللغة الصينية 8 غير حكومية في العاصمة السودانية، اثنين منها في السوق العربي الشهير في قلب الخرطوم، متخصصة في تدريس اللغة الصينية، وفقا للمناهج الصينية. كما وافقت الحكومة الصينية على فتح مركز ثقافي صيني في السودان، وذلك بعد اتصالات استمرت لعدة أعوام بين الحكومتين الصينية والسودانية، والهيئة العالمية السودانية للصداقة الشعبية.

وتتباين تفسيرات الخبراء حيال الموجة الثقافية الصينية التي تجتاح القرن الإفريقي عبر المعاهد، ومراكز تعليم اللغة الصينية، غير أنهم يتفقون على أن نشر المصالح الصينية الاقتصادية التجارية في إفريقيا هي الدافع الأول الذي يحرك الحكومة الصينية في اتجاه فتح منافذ ثقافية تترسخ عبر المعاهد الكونفوشيوسية، ومنه فإن أهداف الصين المتجددة في هذا الخصوص تتمثل في الآتي: كسب الدول الإفريقية عبر جذبهم للانتماء بشكل من الأشكال إلى الثقافة الصينية، وحماية توجهها نحو العالم الثالث بالنشاط الثقافي، وهناك هدف سياسي قديم متمثل في مساعدة شعوب هذه الدول على التحرر[2].

[1] "تقرير حول افريقيا: اللغة الصينية تكتسب قوة دفع في افريقيا"، **http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-10/28/content_336448.htm** تم الاطلاع يوم 2016/04/12، على الساعة 12.30

[2] Ivo Carneiro de Soussa,"China Africa,New Types of Echange Cultural Identity and Emerging Relation in a Globalized World", **Saint Joseph Academic Press, (2011),**p140-144

وفي المقابل فإنه لا يمكن انكار الدعم الإفريقي الذي تلقاه الصين لتحقيق أهدافها سالفة الذكر حيث يؤكد الكاتب كمارا عباس، "**أن من شجع الصين على المضي في اتجاه نشر الثقافة الصينية في إفريقيا، هم زعماء التحرر الإفريقي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وعلى رأسهم كوامي نكروما في غانا، وأحمد سيكتوري في غينيا، ومودي بوكيتا في مالي....هؤلاء سمحوا للصين بنشر ثقافتها عبر هذه المعاهد وعبر البعثات التي تقدمها الصين للطلاب الأفارقة**"، كما يرى أن الظاهرة الثقافية الصينية في إفريقيا يمليها تزايد نفوذ الصين ومحاولتها لاكتساب مواقع جديدة وتسجيل النقاط إيجابيا لحسابها في القارة. في الوقت الذي تتكمش فيه الدول الغربية، وهو ما تؤكد عليه الاحصائيات الاقتصادية التي أظهرت وجود حوالي 800 شركة صينية تعمل بشكل واسع في إفريقيا، كما بلغ حجم التجارة بين الصين والقارة الإفريقية أكثر من 100 مليار دولار في سنة 2008 ،كما بلغت الصادرات الصينية إلى إفريقيا لذات السنة مليار دولار في عام، بزيادة 36% بالمقارنة مع عام 2007. أما الواردات الصينية من القارة ومعظمها من المواد الخام خصوصا النفط فقد بلغت 56 مليار دولار[1].

انطلاقا من هذا نستنتج أن هذه المعاهد ما هي إلا وسيلة من وسائل القوة اللينة التي تتمتع في الجانب الآخر بمقومات اقتصادية تتماشى وطموحات الصين بالتحول إلى قوة كبرى.

ب/ الدبلوماسية الشعبية: يشير مصطلح الدبلوماسية الشعبية إلى تلك الدبلوماسية التي تمارسها فواعل صينية أخرى من غير الدولة الصينية وذلك عن طريق علاقاتها الخاصة المباشرة مع الجمهور الإفريقي ومنها السياح، المنظمات غير الحكومية، الجالية الصينية ومؤسسات الفكر والرأي.

و تمارس هذه الفواعل دور اللوبيات التي تضغط على الآخر من أجل تحقيق مصالح الصين السياسية، كما تلعب دورا في الترويج للثقافة الصينية وكل هذا يتم في إطار التفاعل بين المجتمع الصيني والمجتمعات الإفريقية، كما تنظم الصين العديد من التظاهرات الثقافية والتي تسمح من خلالها بمناقشة العلاقات الصينية الإفريقية ومن أبرز نماذج هذه التظاهرات نجد

[1] . اسماعيل آدم، ني هاو في السودان، جريدة الشرق الاوسط ،العدد 11049، 2009، نقلا عن http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11049&article=508769 تم الاطلاع يوم 14-05-2016، على الساعة 13.05

مهرجان الثقافة الصينية تحت المجهر الذي ينظم في إفريقيا في السنوات الفردية ومهرجان ثقافات افريقية تحت المجهر الذي ينظم في الصين في السنوات الزوجية .[1]

ثانيا / الادوات الاقتصادية، مبادرات اقتصادية بأبعاد ثقافية:

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أهم وأقدم وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة، حيث أن المتغيرات الاقتصادية المختلفة تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية كونها يمكن أن تتحول إلى أساس يمكن من خلاله تحقيق المصلحة الاقتصادية الوطنية من خلال ضمان الموارد الاستراتيجية، ترقية الاستثمارات والحصول على أسواق جديدة. وتبنع أهمية الوسائل الاقتصادية من كونها موجهة إلى المجتمع ككل فالمساعدات الاقتصادية مثلا كشكل من أشكال الوسائل الاقتصادية يمكنها أن تساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع في الدولة المستقبلة وهو ما من شأنه أن يشكل انطباعا حسنا اتجاه الدولة المانحة وبالتالي المساهمة في تغيير مواقف واتجاهات السياسة الخارجية للدولة المستقبلة بشكل إيجابي .

كما يمكن أن تستخدم الأداة الاقتصادية في السياسية الخارجية بشكل عكسي من خلال استخدامها كأداة للضغط على الدول الأخرى بتجويع شعوبها أو بفرض العقوبات الاقتصادية عليها أو باستغلال أزماتها الاقتصادية والسياسية من أجل فرض المشروطية السياسية والاقتصادية عليها من أجل تحقيق أهدافها غير أن هذا من شأنه أن يكون صورة سلبية على الدولة الضاغطة من قبل الطبقات الاجتماعية يترجم في ضغط على أنظمة الحكم من أجل تغيير مواقفها واتجاهات سياستها الخارجية .[2]

ومن أجل تحقيق هدفها هذا تقوم الصين بالعديد من الاستثمارات من خلال اقتناء المقاولات المستخرجة للمواد الأولية أو الحصول على رخص لاستغلال الأراضي والغابات مع العمل على ضمان استفادة الدول الإفريقية من كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة .

[1] Martina BASSAN,**opcit** ,p 08-09.

[2] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 104-107

وتبدي الدول الإفريقية بدورها ترحيبا كبيرا وهذا بالنظر إلى التحفيزات الكبيرة التي تقدمها الصين لمجال الاستثمار بالخارج فهي خصصت مبلغ 3000 مليار دولار من الموارد المالية لهذا المجال موجهة إلى العديد من القطاعات منها: الطاقة والزراعة والتعدين والبناء وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع والدعم اللوجستي والتجاري وهذا تحت اشراف بنك الاستيراد والتصدير الذي يقوم أيضا بالإشراف على منح القروض للدول الإفريقية بشروط تفضيلية وكذا التفاوض على عقود أشغال عمومية تعتبر تلك المتعلقة بالطاقة والمعادن أهم مجالاتها وذلك من خلال توظيف الكثير من الشركات المملوكة للدولة مثل شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد البترولية والكيماوية .و يقدر العدد الإجمالي للشركات الصينية المتواجدة في القارة بحوالي 3000 شركة بعدما كان 700 شركة سنة 2005.

وإضافة إلى بنك الاستيراد والتصدير قامت الصين سنة 2012 بتأسيس صندوق التنمية الإفريقي وذلك بهدف تشجيع وتسهيل الاستثمار الصيني في إفريقيا وقد ولفق هذا الأخير منذ تأسيسه على تخصيص 2.385 مليار دولار في 61 مشروع في 30 بلد أفريقي إضافة إلى 1.806 مليار دولار تم استثمارها من قبل في 53 مشروعا عبر إفريقيا ويبقى الملفت للنظر أن أجمالي الاستثمار الصيني في إفريقيا ارتفع من 9.33 مليار دولار عام 2009 إلى 21.23 مليار دولار عام 2012 وذلك بزيادة تفوق 200 %.[1]

كما تعتبر المساعدات الاقتصادية* من الأدوات الاقتصادية البارزة في سياسة الصين الخارجية اتجاه إفريقيا ككل والقرن الإفريقي بصورة خاصة، وهي وتستعمل من أجل تحسين صورة الصين أمام الدول الإفريقية مستغلة في ذلك الامتعاض الإفريقي لممارسات الدول الغربية الحالية في إفريقيا وماضيها الاستعماري الحافل بنهب الثروات الإفريقية والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، وهذا ما يؤكده تصريح الرئيس السنغالي عبد الله واد عندما قال بأن" **فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطيء والمتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين والمنظمات**

[1] أولاولي اسماعيل، "العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة أم استغلال، وجهة نظر افريقي"، الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، (افريل 2014)، ص **3-4**

* المساعدات الاقتصادية على أنها تحول المصادر بين الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى حكومات و مؤسسات الدول النامية لتحقيق التنمية و التقدم الاقتصادي و تمويل مشاريع محددة

المانحة والمنظمات غير الحكومية، إفريقيا ليست وحدها هي التي يجب أن تتعلم من الصين ولكن الغرب أيضا"، فيما أكد الرئيس الزامبي من بكين ردا على الانتقادات الغربية المتواصلة للتواجد الصيني في إفريقيا أن "**هذا محض نفاق ورياء، لا أحد يقول شيئا عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة لكن عندما يأتون لإفريقيا لا يقف كل الغرب مدججا بالأسلحة، خلال أيام العبودية الغربية لم يقف أحد لتعويضنا عن نهب قارة كاملة**"[1].

وتختلف نظرة ومفهوم الصين للمساعدات الاقتصادية فهي تدرج ضمنها إضافة إلى المنح القروض وتخفيض الديون وإلغائها وهو ما جعل الحصول على احصائيات دقيقة حولها أمرا في غاية الصعوبة. ويتم توجيه هذه المساعدات الى تمويل مختلف المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية مثل الملاعب والسدود وكذا من أجل تمويل فرق طبية واقتناء أجهزة الاتصالات والمساعدة الفنية وبناء قدرات الزراعة .

وتشير الاحصائيات المقدمة من قبل مجلس الدولة الصيني عام 2011 أن 40 % من المساعدات تم تقديمها في شكل منح وقروض بدون فوائد أو إلغاء لديون مستحقة وقدرت هذه المساعدات ب 1.2 مليار دولار في عام 2008 وارتفعت إلى حدود 1.4 مليار دولار لسنة 2009 وكل هذا يندرج في إطار برنامج تخفيض الديون الذي أطلقته الصين سنة 2000 لصالح الدول الإفريقية واستفادت منه العديد من الدول الإفريقية حيث تم من خلاله إلغاء ما قيمته 2.79 مليار دولار من الديون.[2]

طريق الحرير السمة البارزة الجديدة لسياسة الصين الخارجية:

يعد طريق الحرير الذي اعلنت الصين عن إعادة أحياء من أبرز الموروثات الثقافية الحضارية للصين فهو يستحضر اسم صورة رومانسية –نصفها تاريخي ونصفها الآخر أسطوري– لقوافل الجمال التي سلكت طريقاً متعرجا عبر صحاري وجبال غير مطروقة في آسيا الوسطى، ويتألف هذا الطريق التاريخي من مسلك بري وطريق بحري، وقد عمل كلاهما في الماضي على تسهيل نقل سلع وأفكار جنوب وشرق آسيا إلى أوروبا، من الشاي الصيني إلى اختراعات مثل

[1] أمير سعيد، **المرجع السابق**، ، ص 47.
[2] الألاولي اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 6

الورق والبارود والبوصلة، فضلاً عن المنتجات الثقافية مثل النصوص البوذية والموسيقى الهندية فيما قدم للصين، القدرة على الوصول إلى علم الفلك الهندي والنباتات والأدوية العشبية، في حين قدم لها الديانتين البوذية والإسلامية.

كما قاد الأميرال الصيني **تشانغ خه** الذي أسطولا بحريا، عبر من خلاله المحيط الهندي سبع مرات أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، وقد تمكن بفضل رحلته هذه من نشر العديد من معالم الثقافة الصينية حيث أصبحت المقلاة الصينية العميقة مثلا، آنية الطبخ المفضلة لدى النساء في ولاية كيرلا الواقعة جنوب غرب الهند، ولا تزال شباك صيد الأسماك الصينية منتشرة قبالة سواحل كوتشي وفي عام 1411، أقام تشانغ قرب مدينة جالي الساحلية في سريلانكا نصباً تذكارياً حجريا يحمل نقوشاً (ترجمت إلى الصينية والفارسية والتاميلية) جذابة لآلهة الهندوس، لكي تبارك جهوده الرامية إلى بناء عالم مسالم يعتمد على التجارة والتبادل التجاري.[1]

واليوم وبعد 600 عام، يتبنى الرئيس الصيني **شي جين بينغ** هذه المبادرة مجددا، وقد دعى دول العام من آسيا وأوربا إلى الاندماج في مبادرته لأنها ستعود بالفائدة والفوز المشترك على الجميع، أما إفريقيا فقد عملت الصين على إدماجها منذ سنة 2013 وهذا تزامنا وطرح الاتحاد الإفريقي أجندة رؤية إفريقيا 2063 لبناء إفريقيا المزدهرة، وهو ما اعتبرته الصين متفقا مع مبادرة "الطريق –الحزام" وأنه بالإمكان دمج "الحزام والطريق" مع هذه الرؤية مما من شأنه المساعد في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي ودفع تنمية الاقتصاد الصيني والإفريقي في الأساس. وقد أعربت كل من جنوب إفريقيا وجيبوتي عن إرادتهما الإيجابية في المشاركة ببناء "الحزام والطريق"[2].

---

[1] شاشي ثارور،_"طريق الحرير سمة للسياسة الخارجية الصينية"، نقلا عن، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/10/15/ تم الاطلاع يوم 2015/12/03 على الساعة 10.37

[2] "العلاقات الصينية– الأفريقية:" نموذج للعلاقات الدولية الجديدة معلم جديد لتاريخ التعاون الودي الصينيالأفريقي" http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2015-06/01/content_690169.htm، تم الاطلاع يوم 2015/12/03، على الساعة 11.25

وفي هذا الإطار أبرمت الصين مع جيبوتي العديد من الاتفاقيات الهامة في عدة مجالات وكان من أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية لتأهيل الكوادر الإدارية العليا للدولة وإنشاء معهد للدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية وبناء قصر جديد لرئاسة الجمهورية .إضافة إلى دخول الصين كشريك في شركة عامة متخصصة لبناء ميناء بجيبوتي وهي تدرس حاليا بناء مرافئ تجارية ومناطق حرة في ميناء جيبوتي سيتم ربطها بخط للسكك الحديدية يربط جيبوتي بالسودان مرورا بأثيوبيا[1].

ويبقى الأهم من كل هذا المعاهدة الأمنية والدفاعية التي تم توقيعها في شهر فبراير–شباط 2014 في قاعدة الشيخ عمر في جيبوتي بين الحكومتين الصينية والجيبوتية، وهي معاهدة تتضمن العمل على تأهيل القوات المسلحة والأمنية الجيبوتية وبناء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي. ورغم أن مشروع بناء هذه القاعدة العسكرية صينية لا يزال في بداياته ولا تزال تفاصيله محل نقاش بين الطريفين، إلا أنه تحول إلى قضية كبيرة في جيبوتي تداخلت فيها العوامل الداخلية مع الخارجية.

فعلى الصعيد الخارجي، أثار مشروع بناء القاعدة العسكرية الصينية تحفظات أساسية لدى الحليفين الغربيين لجيبوتي، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واللتان تملكان مواقع عسكرية في فيها، حيث اعتبرت واشنطن هذه الخطوة التي أقدم عليها رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غلة، تحمل مخاطركبيرة تهدد بإثارة توتر في العلاقات الأمريكية الصينية بسبب ما يمكن أن يثيره الوجود العسكري الصيني في القرن الإفريقي من احتمال احتكاك مع المصالح الأمريكية والغربية عموما وقد دعم الطرف الأمريكي تحفظه هذا بتوجيه رسائل تحفظ واضحة للرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غلة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو–أيار الماضي حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن فتح جيبوتي لأبوابها أمام التواجد العسكري

[1] "جيبوتي سمرقند جديدة على طريق الحرير البحري"، نقلا عن http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-06/24/content_625753.htm تم الاطلاع يوم،2016/01/15،على الساعة 12.39.

والاقتصادي للصين جاء اعتباطيا ودون دراسة متأنية أو تشاور مع حلفاء جيبوتيو هو ما يشكل تهديدا مباشرا على مصالحهم[1].

ولعل هذا التحفظ والتخوف الامريكي يمكن نفهمه إذا لاحظنا الاجراءات التي اتخذتها حكومة جيبوتي بحق مستثمرين وحلفاء مثل شركة "توتال" الفرنسية التي تعرضت لغرامات مالية، ومجموعة موانئ دبي العالمية التي تدير مرفأ حاويات جيبوتي منذ أكثر من عشر سنوات وسحبت حكومة جيبوتي منها ترخيص إدارة هذا المرفأ بداية الصيف الحالي بدعوى أنها حصلت على الترخيص قبل عشر سنوات بطرق تشوبها شكوك بوجود فساد، ليتضح فيما بعد أن حكومة جيبوتي تخطط لإسناد ذات مرفأ الحاويات لشركة صينية اشترت أسهماً في شركة إدارة الميناء.[2]

ثالثا/الأدوات الدعائية، الإعلام في خدمة الثقافة

يشهد التعاون في المجال الإعلامي بين الصين وإفريقيا تناميا ملحوظا وتقوى هذا الأخير أكثر منذ عام 2006 في إطار قمة بكين المنعقدة في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي وتعلن الصين عن أهدافها من استخدام هذه المقاربة المتوازنة للتبادل الإعلامي لتعزيز المعرفة المتبادلة بين إفريقيا الصين من خلال تنمية الاتصال بين الصحفيين الصينيين ونظرائهم الإفريقيين.

وشهدت سنة 2000 إعلان الصين عن "البرنامج العلمي حول إفريقيا والعلاقات الصينية الإفريقية " والذي من خلاله تم العمل على تطوير الاستراتيجية الاعلامية الصينية في القرن الإفريقي تدعم بإطلاق بث قناة "CCTV" الصينية من كينيا سنة 2006 لتتوالى فيما بعد المشاريع الاعلامية للصين في إفريقيا، حيث وصل عدد المكاتب الاعلامية 30 مكتبا، موزعة على 24 بلد في إفريقيا جنوب الصحراء. وجاء تأسيس هذه المكاتب من منطلق أن استمرار الدبلوماسية الصينية بأبعادها المختلفة، بحاجة إلى بيانات ومعلومات تتعلق بالجوانب الاقتصادية التجارية بالدرجة الأولى.

---

[1] "كل الطرق الصينية تمر من جيبوتي"، http://www.mc-doualiya.com/articles/20141021-اسماعيل-عمر-غلة-جيبوتي-اقتصاد-قواعد-عسكرية-الصين،تم الإطلاع يوم 2015/11/15،على الساعة 14.20.

[2] **المرجع نفسه.**

وفي المقابل فإن الصين تقدم الدعم المادي والتقني للوسائل الاعلام الإفريقية أيضا فمثلا نجدها قدمت تجهيزات للإذاعة تبث من ليزوتو إضافة إلى تجديد مقر إذاعة بدولة ليبيريا إضافة إلى تثبيت شبكة بث تلفزيوني بدولة أوغندا المحاذية للقرن الإفريقي[1].وهذا ما يدفعنا إلى التساءل حول ما إذا كان الحصول على البيانات والمعلومات هو دافع الصين الوحيد للعمل على تقوية التبادل في الجانب الإعلامي.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا مباشرة عن الحديث عن الدور الحقيقي الذي تلعبه الأدوات الدعائية في السياسة الخارجية اجمالا والتي من بينها تحسين صورة البلد إذا كان يواجه حملة دعاية تسيء إلى صورته، والواقع أن هذا حال الصين في نظر العديد من وسائل الإعلام الإفريقية حيث تتهم بأنها دولة استعمارية واستغلالية لا تختلف كثيرا عن الاستعمار الغربي الذي عرفته القارة خلال القرن التاسع عشر، ونظرا لتأثير الكبير الذي يمارسه الإعلام المحلي على الجماهير من خلال قدرته الكبيرة على تغيير اتجاهات الرأي العام، هذا ما يجعل الصين مجبرة على بذل مجهودات كبيرة لإثبات العكس لوسائل الاعلام الإفريقية لكسبها وهو ما سيخلصها من عائق آخر لتطوير نشاطها الاقتصادي في القارة ككل.

[1] David Bénazéraf, **opcit**,p19-20.

المبحث الثاني: أبعاد البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

المطلب الأول: الأبعاد الدولية، نحو تفعيل الثقافة في العلاقات الدولية.

نظرا للأهمية التي أصبحت تتميز بها العلاقات الثقافية الدولية فقد قامت هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو بمحاولة تنظيمها وجعلها تتم ضمن إطار قانوني يضمن الاحترام المتبادل بين جميع الأمم والشعوب وترقية ثقافاتها، وذلك بتخصيص البعض من هذه المبادئ للثقافة نفسها والبعض الآخر متعلق بالتعاون الثقافي الدولي.

وفي ميدان الثقافة نجد أن منظمة اليونسكو قد أصدرت إعلانا يوم 4 نوفمبر عام 1966 نصت من خلاله على جملة من المواد التي تحمل مبادئ تمكن من حماية ثقافة الشعوب في التعاون الثقافي الدولي ومن بين هذه المبادئ:

- مبدأ المساواة الثقافية: ففي نظر هيئة اليونسكو جميع الثقافات متساوية وهي جزء من التراث المشترك للانسانية الذي يجب على الأمم والشعوب احترامه .
- مبدأ احترام كل الثقافات: وهو امتداد ونتيجة للمبدأ السابق فالمساواة بين الثقافات تحيل إلى احترامها كلها وبذات الدرجة فلكل ثقافة قيم ومبادئ ومثل عليا تفرض على الدول احترامها والعمل على حمايتها والحفاظ عليها وتطويرها.
- مبدأ الحق في تنمية وتطوير الثقافة: حيث تشير المادة الأولى من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الثقافي الدولي على أن " أن لكل شعب الحق في تنمية ثقافته والحفاظ عليها " أبعد من ذلك يعتبر هذا الإعلان هذا الهدف – تنمية الثقافة – واجب على كل الشعوب والأمم[1].

و الواضح من المبادئ سالفة الذكر أنها ليست موجهة للدول فقط بل للشعوب أيضا مع أن المسؤولية الملقاة على عاتق الدول تبقى أكثر من تلك الملقاة على عاتق الشعوب على اعتبار أن الدول هي الممثلة لشعوبها ويجب عليها أن تعكس رؤية هذا الأخير في تعاونها الثقافي الدولي .

[1] العلالي الصادق، **المرجع السابق**، ص 240-242.

أما مبادئ التعاون الثقافي الدولي فقد جاء ذكرها متفرقة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة والجمعية العامة ومنها مبدأ التعاون الثقافي الدولي الذي يحمل بدوره العديد من المبادئ أيضا ومنها حق وواجب كل دولة في التعاون الثقافي الدولي.

كما نص الباب الأول من ميثاق الأمم المتحدة، على أنه يجب على الدول التعاون فيما بينها مهما كان الاختلاف بين أنظمتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في العلاقات الدولية طبقا للميثاق كما أوجبت أيضا أن يكون ذلك التعاون في الميادين الاجتماعية والثقافية، العلوم والتكنولوجيا وتشجيع التقدم الثقافي والتعليم في العالم.

- مبدأ التقدم الثقافي المنسجم لكل الأمم: ويحمل هذا المبدأ إشارة إلى ضرورة التطور المتنامي والمتناسق مع روح وشخصية وظروف كل أمة بدون استثناء حيث جاء في المادة الثانية من اعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي على أنه (ينبغي أن تسعى الأمم لمواصلة التنمية المتوازنة وبقدر المستطاع وتحقيقها في الثقافة وفي مختلف مجالاتها لتحقق توازنا متناسقا بين التقدم التكنولوجي والاتقاء الفكري والخلقي للإنسانية) .

والواقع أن هذا المبدأ سالف الذكر جاء كرد على مختلف التجارب التنموية للعديد من دول العالم والتي ركزت فقط على الجوانب الاقتصادية والمادية للتنمية وغضت النظر عن التنمية الثقافية التي تعد ضرورية من أجل خلق التوازن الضروري لمختلف أبعاد الانسان، وهو ما أدى بعد ذلك إلى ظهور ما يعرف "بالتنمية المستدامة "، وقد ذكرت المادة الثانية سالفة الذكر (أن جميع الشعوب والأمم مدعوة إلى تقوية وتدعيم استمرارية التنمية المتوازنة لإيجاد تناسق وانسجام بين التنمية والبيئة، الميدان التقني والتكنولوجي، والفكري والخلقي وهذا تحقيقا لإنسانية الانسان)[1].

هذا وقد أورد الاعلان المتعلق بالتعاون الثقافي الدولي العديد من المبادئ الأخرى المنظمة للعلاقات الثقافية الدولية ومنها المادة الثانية التي نصت على انه ليكون التعاون عاما وكاملا يجب أن يشمل ميادين عديدة كميدان التربية والعلوم والثقافة، وجميع مجالات الأنشطة الفكرية والإبداعية التي تندرج في نطاق التربية والعلم والثقافة.

[1] العلالي الصادق، **المرجع السابق**، ص 243-244.

كما نصت المادة السادسة على أنه يجب أن يجري التعاون الثقافي الدولي، في سعيه لتحقيق الآثار الطيبة التي يمارسها على الثقافات، على احترام الطابع الأصيل لكل منها .وكان من ضمن ما أكدت عليه هذه المادة أيضا، على أنه لتحقيق الآثار الايجابية للتعاون الثقافي فإنه يجب احترام خصوصية وذاتية وأصالة كل ثقافة وهو شرط أساسي لذلك وعليه يجب استبعاد استخدام الثقافة كوسيلة من وسائل السيطرة والهيمنة على باقي الدول، وبالتالي يعتبر انتهاك الذاتية الثقافية انتهاكا لحقوق الانسان في ذات الوقت لأن احترام الشخصية الثقافية حق أساسي من حقوق الأفراد والشعوب .

المادة السابعة نصت على أن نشر الأفكار والمعارف على نطاق واسع من خلال التبادل والمقارنة بأقصى قدر من الحرية يعتبر شرطا أساسيا للأنشطة الابداعية للبحث عن الحقيقة والازدهار لشخصية الانسان[1].

وبعيدا عن جهود هيئة الأمم المتحدة لخلق تقارب ثقافي، عالمي تطرح اليوم العديد من التساؤلات حول مدى امكانية جعل الثقافة مركزا لتحليل وتفسير ديناميكيات النظام الدولي ؟ وفي هذا الإطار يؤكد جيمس روزنو في كتابه "اضطراب في العالم السياسي"، على ضرورة الحذر من محاولة استقراء العالم باعتباره نظاما قابلا للتعريف بشكل جلي ومقسم بطريقة دقيقة في ظل ما يتسم به حاليا من تناقض وتعايش بين مختلف الوحدات السياسية (توحيد ألمانيا وتفكك يوغوسلافيا)، وهذا نظرا لتزايد دور الفرد كفاعل دولي حر في اختياراته وانتسابه وتحكيمه، وهو ما يجعل أطروحة صاموئيل هنتغتون حول الحتمية الثقافية غير صالحة على الأقل في الوقت الراهن لأن العالم حسب روزنو ليس ثنائي ولا احادي القطبية كما أنه ليس متعدد الأقطاب، إنه عالم شمولي بشكل تام، غير منظم في شكل حضارات وتكونه حضارة واحدة وهو ما يحيل إلى تراجع المطالبة بحق الهوية الوطنية لصالح هوية عالمية تربط جميع الشعوب وتقود إلى مزيد من التجانس[2].

[1] إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر في 04-11-1966.

[2] فريديريك شاريون،"العلاقات الدولية الجديدة في خضم المسألة الثقافية"، ترجمة عمر الشنوني،**المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية**، ص 320-321.

إن التوجه الذي عبر عنه روزنو يحيل إلى التأكيد على أن القيم والثقافة قد عادت إلى الواجهة لتلعب المزيد من الأدوار في تحريك تفاعلات السياسة الدولية، وهو ما يفرض على الدول التي كانت ترفض الانفتاح على العالم وتفضل النزعة الانعزالية إلى الاتصاف بالمزيد من المرونة في توظيف واستغلال خصائصها الاجتماعية والثقافية بما يمكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في ظل تغيرات النظام الدولي.

وتعد الصين في هذا الإطار أحد أبرز الدول التي مرت سياستها الخارجية بمرحلة الانعزال ثم الانفتاح على النظام الدولي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: هل هذا التفتح الصيني على النظام الدولي جاء شاملا للثقافة أم أنه لايزال رافضا لكل شكل من أشكال الاحتكاك الثقافي والقيمي مع باقي الثقافات ؟

المطلب الثالث: الأبعاد المجتمعية، قدسية الثقافة مقابل حتمية الانفتاح.

يتميز المجتمع الصيني بجملة من الخصائص الحضارية والتاريخية التي تستمد جذورها من البنى القيمية للعقيدة الكونفوشيوسية التي سبق وأشرنا إليها .ويحدد الباحث السنغافوري " توم يكوه " مجموعة من القيم والفضائل التي تميز الصينيين وتؤكد على الامتداد الآسيوي لثقافتهم حيث يقول (لا يؤمن الأسيويون بالنزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب فالأسيوي ليس كائنا منعزلا ولكنه عضو في عائلة صغيرة وكبيرة وعشيرة وحي وجماعة وشعب ودولة، وعلى النقيض من الغربي لا يستطيع الأسيوي تجاهل مصالح الآخرين، ويسعى باستمرار إلى حفظ التوازن بين مصالحه ومصالح عائلته ومجتمعه)[1].و يبدي الصينيون اعتزازا كبيرا بإرثهم الحضاري فهم يرون بأنهم الشعب الوحيد الذي يمتلك حضارة بل أعرق الحضارات في العالم فهم يتحيزون لحضارتهم بشكل كبير .و يشير الصينيون إلى بلدهم باسم " تسونغوا " أي المملكة الوسطى وهذه العبارة ما هي إلا ترجمة حرفية للخصائص ذاتها التي جعلت منها مركزا للعالم وأرقى الحضارات .[2]

[1] عبد القادر دندن، **،الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب شرق آسيابين الاستمرار و التغير**،(1991-2006)،مذكرة ماجستيرف ي العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة باتنة: كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2008)، ص 58-59

[2] عبد القادر دندن، **الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**،(عمان : مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015) ص 79-80.

وتقوم الصيرورة التاريخية الصينية على الحلزونية فهي تأتي في شكل دوائر تمثل اللاحقة منها خطوة متقدمة عن السابقة وتكتمل هذه النظرة للتاريخ الصيني بالقيم الكونفوشيوسية التي تنادي بحكم الأقوى والأفضل والذي هو في رأيها ذو القيم والثقافة العريقة فالقوة تتبع القيم وليس العكس .وهو ما جعل هذه الصيرورة تمثل المنبع الأساسي للأطر الثقافية الصينية التي تتجسد في تقاليد المجتمع الصيني الذي يحدد من خلاله مفهوم الدور لكل من الفرد والمجتمع على حد سواء .وهو ما يجعل مجموع القيم التاريخية والحضارية والثقافية الصينية شكلت ولا تزال تشكل جانبا مهما من مكانة الصين وقدرتها على التأثير اقليميا وعالميا وأساسا تبني من خلاله قوتها الناعمة.[1]

ويرى العديد من الباحثين والمفكرين وعلى رأسهم **مارتن جيكس**، أنه ومن أجل فهم النفوذ الصيني في التطور والصعود المستمرين لابد من التخلي عن النموذج الغربي للتطور، كما يؤكد أن الصين ستواصل وبخطى ثابتة عملية حلولها محل الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على تفاعلات النظام الدولي بصورة وكيفية تختلف تماما عما عهده العالم، فالصين دولة حضارية أولا وقومية ثانيا وهي في عالم متعدد الدول، لا يؤمن إلا بنموذج واحد للتطور وهو النموذج الغربي، تحاول أن تجعل من هويتها منطلقا لنفوذها وهيمنتها على العالم خاصة وأن حضارتها العريقة التي تمتد على مدى 2000 عام لا تزال تتغلغل في الدولة وتشكل جزءا هاما من واقعها ومصدرا مهما من مصادر ثقتها بنفسها.

فالواضح هنا أن فهم الصين كدولة حضارة تجعل من موروثها الثقافي والتاريخي منطلقا لتجربتها التنموية الهادفة إلى قيادتها إلى الريادة العالمية من خلال تبني مفهوم التنمية السلمية وجعل القوة الناعمة سمة أساسية من سمات سياستها الخارجية سيمكن من فهم أعمق للعلاقات الدولية سواء مع جوارها الاقليمي أو مع إفريقيا ويبرز في هذا الإطار " نظام الخراج " الذي يعتبره الكاتب جديرا بأن يصبح منطلقا لفهم العلاقات الإفريقية الأسيوية ومحددا لها فهذا النظام لطالما كانت له اهمية كبيرة في فهم علاقة الصين بشرق آسيا خاصة وأنها كانت تعتمد عليه من أجل

[1] عبد القادر دندن،**المرجع السابق**،ص 59-60.

ضمان وتأكيد تفوقها الاقتصادي، السياسي والثقافي ضمن مجموعة من العلاقات التي تتمتع بالمرونة والتراتبية في الوقت ذاته .[1]

وهذا ما يقودنا مرة أخرى إلى الحديث عن المرونة الصينية في استخدام وتوظيف خصائصها السياسية، الاجتماعية والثقافية من أجل الهيمنة على العالم وتحقيق مصالحها، فالمرونة كانت دائما خاصية من خصائص المنظومة السلوكية للصين في النظام الدولي وقد أشار إليها لاوتزو مؤسس الديانة الطاوية في كتابه " التاو " من خلال تشبيهه لها "بحركة التنين المتناسقة".[2]

إن هذا التوجه الصيني الذي وإن كان يبدو متناقضا من خلال تمسك الصينيين بمبادئ الكونفوشيوسية التي تحث على التآخي والسلام وفعل الخير، ومبدأ المرونة السياسية الذي يدعو إليه تاو وكذا اعتزاز الصينيين بهويتهم واستفادتهم من التعداد السكاني الكبير الذي جعلهم أكبر قوة ثقافية، ورفضهم الاختلاط مع أي ثقافة أخرى من خلال عملهم على إذابتها في ثقافتهم الخاصة، يصبح مفهوما إذا ما تم التدقيق في خاصية أخرى بارزة في سياسة الصين الخارجية والمتمثلة في البراغماتية حيث أنها سياسة نفعية تحكمها تقاطعات الإيديولوجيا بالمصالح ويتم التعبير عنها من خلال التعامل الصيني مع النظام الدولي بالقوة الناعمة.

فكما هو واضح السلوك الصيني في توظيف الخصائص الثقافية في السياسة الخارجية يكشف عن محاولة جادة للتكيف مع متطلبات النظام الدولي، وهو ما يؤكد عليه التواجد الصيني في القارة الإفريقية وتوظيف البعد الثقافي فيها، على اعتبار أنها من أبرز دوائر تحقيق المصالح الاستراتيجية للصين من خلال محاولة التكيف مع الخصوصية الثقافية الإفريقية والعمل على التقارب معها من اجل تحقيق تلك المصالح .ولكن هل يمكن القول أن الصين قد نجحت في التعامل مع الخصوصية الثقافية الإفريقية وتقريبها من ثقافتها دون المساس بخصوصية كلتا الثقافيتين؟

---

[1] مارتن جيكس،الصين،"أي نوع من القوى العظمى ستكون"؟،**مجلة آفاق المستقبل** ،الإمارات العربية المتحدة: **مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** ،العدد08، (2010) ص 44--46.

[2] سنية حسيني، "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، **مجلة المستقبل العربي، http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_440_snya_alhusseiny.pdf، ص ص 41-42.**

المطلب الثالث: الأبعاد الإفريقية، التخوف من ثقافة الهيمنة، أم هيمنة الثقافة

برز اهتمام إفريقيا بالجانب الثقافي في علاقاتها الدولية منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 وعلى الرغم من أن هذه الاخيرة قد أعطت الأولوية في نشاطها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار إلا أن هذا لم يمنع من إعطاء مكانة للمسائل الثقافية وعلى رأسها مفهوم الزنجية التي نادى بها سنغور وأصبحت الموضوع الرئيسي لإفريقيا في ذلك الوقت[1].

وقد حاولت هذه المنظمة الخوض في المشاكل الثقافية التي خلفها الاستعمار بسبب ممارساته غير المدروسة في تجزئة وتقسيم الشعوب الإفريقية من خلال الدعوة إلى ضرورة تجاوزها وعدم السماح لها بإعاقة مسار القارة في التنمية وضرورة التمسك بالقيم المشتركة لتدعيم التفاهم والتعاون بين دول القارة وتحقيقا لآمال الشعوب في تحقيق الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والإقليمية.

وفي هذا الإطار برز مفهوم "الشخصية الإفريقية" باعتبارها الاساس الفلسفي لعمل منظمة الوحدة الإفريقية من أجل تجاوز الاختلافات الثقافية من أجل وحدة التراث الثقافي الإفريقي وقد عرف سنغور الشخصية الإفريقية باعتبارها (روابط سابقة للتاريخ تجد جذورها فيما قبل التاريخ، وأنها تنبع من الجغرافيا ومن التكنولوجيا ومن ثم فالتراث الثقافي ولد قبل المسيحية، وقبل الإسلام وهو أقدم من الاستعمار بأكمله، إنه وحدة التراث الثقافي التي اسميها الإفريقية)[2].

ونظرا لمحاولات الإبادة والقضاء على الشخصية الإفريقية التي قام بها المستعمر فقد عملت منظمة الوحدة الإفريقية على استرجاعها والتأكيد عليها من خلال استحداث لجنة التعليم والثقافة إدراكا منها لأهمية العامل الثقافي في تحقيق التضامن والتعاون الإفريقيين والدوليين واعتباره أحس الوسائل من أجل التعارف بين الشعوب وتم في هذا الإطار عقد العديد من النشاطات الثقافية مثل المهرجان الدولي للفنون الزنجية سنة 1965، والمهرجان الثقافي الإفريقي

[1] العلالي الصادق، **المرجع السابق**، ص 63-64 .

[2] حسن تحسين، **منظمة الوحدة الأفريقية :نشأتها - ميثاقها**، (د.د .ن: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د.ط،1967)،ص 12.

بالجزائر سنة 1969 ومؤتمر السياسات الثقافية في مراكش في الفترة الممتدة من 06 – 10 نوفمبر 1975 ثم ظهور الميثاق الثقافي الإفريقي في 05 جويلية 1976.

وعرف البيان الثقافي الصادر عن المهرجان الثقافي الذي انعقد بالجزائر سنة 1969 الثقافة على أنها (الشعب بصفته صانع ذاته، ومغيرا لبيئته وهي ليست من أمور التي تقدم للشعوب، بل لابد أن تكتسبها وأن تخلعها، هي مجموعة الانساق والأنظمة والأفكار والمعتقدات واللغات المكونة والشاملة للإنسان، الثقافة لها نظام للفكر والفلسفة والعلم والفنون واللغات وهي نشاط خلاق، لصنع نماذج من الأفراد والمجتمعات، وتوفر جملة من الوسائل التي يستطيع شعب بواسطتها التعبير عن نفسه، وأن يتحول ويحول العالم ويطبع التاريخ بطابعه)[1].

والواضح من التعريف السابق أن الدول الإفريقية تنظر إلى الثقافة باعتبارها نتاج اجتماعي مكتسب، بمعنى أنها تتطلب جهدا للحصول عليها، كما أنها هي التي تعبر عنهم وتعطيهم مكانتهم بين باقي الأمم، هذا فضلا عن اعتبارها الوسيلة الأمثل لتجاوز الواقع الإفريقي الذي يتسم بالقبلية والعصبية، وهي الوسيلة التي تتقارب بها الشعوب وتتعايش وتتعاون من أجل عالم أفضل إنها الوسيلة التي من خلالها يتم التصدي لأية محاولات أخرى لتدنيس الثقافة الإفريقية.

وأكد ميثاق إفريقيا الثقافي بدوره الصادر يوم 05 جويلية سنة 1976 على أهمية الثقافة وضرورة احياءها والاعتناء بها، وهذا لما لها من دور في حماية الهوية الثقافية الإفريقية التي كاد الاستعمار يقضي عليها أبعد من هذا أكد هذا الميثاق على دور الثقافة في تحقيق التنمية (فكل ثقافة تنبع من الشعب، وإن كل سياسة ثقافية إفريقية يجب بالضرورة أن تتيح للشعب الازدهار، لكي يتحمل مسؤولية متزايدة في تنمية تراثه)[2].

و لأن الثقافة كما سبق وأشرنا هي التي تمنح للشعب ما يتصف به من عادات وتقاليد وأفكار وقيم وتصورات فهي أيضا تنعكس على اختياراته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (

[1] اعلان المهرجان الثقافي الافريقي، الجزائر، 1969، ص **213-214.**

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية **رقم 43 بتاريخ 02 – 10 – ميثاق افريقيا الثقافي –** الديباجة، المنشور في **1980**

فلكل شعب الحق في تنظيم حياته الثقافية في ضوء مثله العليا، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والروحية).[1]

بناء على التعاريف السابقة المقدمة في مختلف المواثيق الإفريقية المتعلقة بالثقافة فإنه يمكن الخروج بالمبادئ التالية:

- الثقافة عامل مشترك بين جميع شعوب العالم فلا يوجد هناك شعب دون ثقافة وهي التي تنظم السلوكيات داخل المجتمع وذلك حسب قواعد ومثل وقيم ومبادئ تكون مرجعية لمختلف الخيارات في مختلف المجالات،
- التأكيد على الهوية الإفريقية،
- تلعب الثقافة دورا بارزا في العمل على تقدم وتطور وازدهار الشعب، وهذا من أجل مواجهة التحديات لحماية ثقافته وهويته وتراثه،
- تماشيا مع الحق في الثقافة المنصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الانسان فإن لكل شعب الحرية التامة في تنظيم طرق الاستفادة من ثقافته ونشرها وتعميمها،
- إن العمل على احترام الذاتية الثقافية، لا يعني التقليل من الثقافات الأخرى، بل نجد أن الميثاق ينادي بضرورة احترام كل الثقافات والعمل على تحقيق المساواة فيما بينها،
- إقحام التراث الإفريقي، والعمل على إحيائه والاستفادة منه في مختلف عمليات التنمية،
- التأكيد على احترام كرامة الانسان الإفريقي، وبالتالي احترام الأسس الشعبية لثقافته ،
- إن الإحياء الثقافي، سيؤدي بالضرورة إلى محاربة الغزو والانسلاخ الثقافي الإفريقي، والقضاء على التبعية،
- تدعيم وتوطيد وتشجيع التعاون الثقافي بين الشعوب الإفريقية من أجل توطيد دعائم الوحدة الإفريقية،

[1] ميثاق إفريقيا الثقافي، **المرجع السابق** .

- تعزيز التعاون الثقافي الدولي وذلك من أجل تحقيق تفهم وتفاهم أفضل بين شعوب العالم مما يمكن إفريقيا من الاستفادة من تجارب الآخرين، وتقديم مساهمتها الفريدة، من قيمها الثقافية الانسانية،

كما أكد إعلان حقوق الشعوب الذي انعقد في الجزائر سنة 1979 في مادته الأولى على (حق كل الشعوب في الوجود المادي والمعنوي وجاءت المادة الثانية مؤكدة على أن احترام الهوية الوطنية والثقافية لأن ذلك شرط للتعاون والمساواة بين الدول).[1]

ولقد عاشت دول إفريقيا في القرن التاسع عشر تنافسا استعماريا شرسا أدى إلى تشويه هويتها وإذابة ملامحها الأساسية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من مشاكل انعدام التجانس والاندماج الاجتماعي المدفوع بأزمة الهوية التي ادخلت العديد من الدول في صراعات داخلية أدت إلى انهيار كلي للدولة. لقد هذا الماضي إلى تشكيل الدول الإفريقية لصورة نمطية لكل المبادرات الغربية على أنها محاولة جديدة لإعادة استعمار افريقيا، وفي سبيل مواجهة هذه المحاولات أسست الدول الإفريقية للشروط التي يتم فيها التعاون معها في أي مجال كان ومنها الثقافة حيث فرضت على كل الدول التي تسعى إلى بناء علاقات معها على احترام تلك الشروط وعلى رأسها " الهوية الإفريقية" وهو ما انطبق على الصين التي أبانت التزامها بما أملته إفريقيا من شروط لتأسيس أي نوع من العلاقات معها، وهو ما كان له دور كبير في تقبل النخب الإفريقية لها على اعتبار أنها أبانت احتراما كبيرا لثقافة وحضارة القارة، بل إنها عملت على تقوية تقاربها مع حضارتها ودمجها في الحوار الحضاري العالمي.

[1] العلالي الصادق،**المرجع السابق**،ص ص 70-71-72.

المبحث الثالث:تحديات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي

لم يعد هناك شك أن منطقة القرن الإفريقي تتميز بأهمية استراتيجية تجذب أي قوة في العالم إليها، وهذا هو واقع حال المنطقة ، حيث تتسابق القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها اسرائيل ، إضافة إلى قوى صاعدة أخرى تتسابق ومنها إيران لكسب دوله إلى صفها حتى ولو كان ذلك بالقوة، غير أن ما يهمنا في هذا الإطار هو البعد الثقافي وتوظيفه من قبل هذه القوى، وإن كانت تشكل تحديا وتهديدا للتوظيف الصيني لذات البعد.

المطلب الأول: التواجد الأمريكي في القرن الإفريقي، الأولويات و السياسات

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ونهاية الحرب الباردة بين القطبين، بدأت الاهتمام الأمريكي حيال القرن الإفريقي يتزايد ،حيث شهدت المنطقة العديد من العمليات الأمريكية المستهدفة لإزاحة النفوذ الأوروبي من المنطقة لإحلال النفوذ الأمريكي محله، وإحلال النفوذ الاسرائيلي محل النفوذ السوفييتي. لقد شهد هذا الاهتمام تطورا سريعا بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي مثلت بداية جديدة لانتقال الاستراتيجية الأمريكية من الاعتماد على القوة الصلبة كوسيلة رئيسة وأساسية لحسم سيطرتها على مقدرات العالم، ولمنع أي من القوى الصاعدة من الوصول إلى مرتبة القطب المتساوى واستمرار العالم الأحادى القطب.[1]

وفي هذا الإطار جاء توظيف العديد من الوسائل والأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية العسكرية والثقافية، كما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية حربها العالمية على الإرهاب، وأعلن مسؤولون أمريكيون أن الصومال والسودان واليمن تقع على قمة المرحلة الثانية لهذه الحرب الإرهاب، وذلك بدعوى أنها وفرت الملجأ لفلول تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان[2]. كما احتل تأمين النفط الإفريقي وضمان تدفق نفط الخليج العربي والشرق الأوسط دون عقبات ومشاكل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا الإطار جاء توظيف مقاربة " القوة الناعمة"، التي

[1] خالد يوسف، "القرن الإفريقي.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي"نقلا عن، http://www.naqed.info/naqed/politics/1032-2011-11-06-09-02-10.html

[2] ياسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً"،نقلا عن http://araa.sa/index.php?view=article&id=702:2014-06-24-15-08-18&Itemid=172&option=com_content، تم الإطلاع يوم 2016/04/25 على الساعة 12.30

تشير في المنظور الامريكي إلى الصورة الأخرى للقوة الصلبة، أو الأعمال العسكرية، فهما وجهان لعملة كما أنهما تعملان في تناسق وتكامل (حتى وإن ظهرا متناقضين عضويا) لتحقيق الأهداف الأمريكية.و تشمل القوة الناعمة الامريكية على العديد من العناصر نجملها فيما يلي:

- فرض الثقافة الأمريكية كثقافة عالمية،

– الحرب النفسية التقليدية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب اللجوء إلى القوة العسكرية مباشرة، بالنظر إلى ارتفاع تكلفتها، وعدم ضمان نتائجها خاصة وأنها كانت قد عرفت تجربة قاسية في الصومال.ويؤكد جوزيف ناي، أنه لم يعد من الممكن – في العالم المعاصر – استخدام العصا (إذ أن القوة العسكرية، وعلى الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، إلا أنها أصبحت صعبة جدا، وأصبحت الحرب أمرا جد مكلف من الناحية المادية)، كما أن الرأي العام الأمريكي لم يوافق على الحروب واستخدام القوة،

– هذا إضافة إلى امتلاك الولايات المتحدة الامريكية للعديد من المصادر الأخرى للقوة الناعمة، منها امتلاكها ل 62% من أهم العلامات التجارية، وبها 28% من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم، كما أنها أكثر دولة تستقطب المهاجرين، وتنشر الكتب الثقافية، والمؤلفات الموسيقية، وتنتج البحوث العلمية، والتقنية، إضافة إلى كونها أهم مصدر للأفلام، والبرامج التلفزيونية،

– المؤسسات غير الحكومية التي تتمتع بقوة ناعمة كبيرة، فهي تلعب دورا بارزا في إخضاع الآخرين، لما تريد، ومنها المنظمات الحقوقية، والشركات عابرة القومية، خاصة وأنها تستفيد الآن من الثورة المعلوماتية والاتصالات، التي تتحكم بها أمريكا،[1]

– مساعدات التنمية الدولية، والدبلوماسية العامة، التي تساعد، في تحسين صورة أمريكا في العالم. ومن أجل ذلك يقترح جوزيف ناي استخدام ثلاثة أبعاد للدبلوماسية العامة وهي

[1] حازم بدر،"أمريكا وسياسة القوة الناعمة"، http://www.naqed.info/naqed/politics/1032-2011-11-06-09-02-10.html ، تم الإطلاع يوم 2016/04/14 ، على الساعة 14.00

الاتصالات اليومية، الاتصال الاستراتيجي، والعلاقات الدائمة مع الشخصيات، وذلك عبر المنح الدراسية، والمبادلات الأكاديمية، والتدريب، والمؤتمرات[1].

وقد ساهم التشوه الكبير الذي تعاني منه منطقة القرن الإفريقى، في جعله تكوينا جاهزا للتوظيف من الخارج من خلال التدخل في شؤونه الداخلية، وفي هذا الإطار جاء تدخل الولايات المتحدة الإمركية فى السودان، حيث رمت بثقلها كاملا خلف دول (الإيجاد)، لمحاصرة الدور العربى والإسلامى الذى تمثل فى المبادرة المصرية الليبية. وشهد عام 2002 توقيع اتفاق وقف إطلاق النار فى جبال النوبة بين الحكومة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان. كما يأخذ التدخل الأمريكي في المنطقة شكلين آخرين يتمثلان في:

التواجد العسكري المباشر في المنطقة: وهذا من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لدول المنطقة حيث يشرف اليوم خبراء أمريكيون على تدريب الجيش الإثيوبي وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لإثيوبيا وإطلاق بعض قوات التدخل السريع من قاعدة جيبوتي لتأمين منطقة الساحل الإفريقي فالقاعدة العسكرية الامريكية في جيبوتي تعد من اهم القواعد في القارة ككل وهذا بالنظر إلى الأدوار الهامة التي تلعبها والمتمثلة في *توفير قوات التدخل* السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة

الاعتماد على بعض دول الأركان الإقليمية: وفي هذا الإطار تعد أثيوبيا الذراع العسكري للولايات المتحدة في القرن الإفريقي الكبير، فهي تمتلك واحداً من أكبر الجيوش الإفريقية سواء مِنْ حيث العدد أو الامكانيات والقدرات، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي والتي سبق وأشرنا إلى دورها.[2]

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت منطق السياسة والدبلوماسية، وبدأت باستهداف انشاء بنيات تحتية تستفيد منها شركات التعدين، والصناعات العسكرية، وخاصة النفط، الذي تعمل على الانفراد به باعتباره البديل عن نفط الخليج العربي وبحر قزوين المهدد بالنضوب وعوامل الاضطراب السياسي.

[1] حازم بدر، **المرجع السابق.**
[2] نجلاء مرعي، "التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي"، المرجع السابق.

المطلب الثاني: التواجد الاسرائيلي في القرن الإفريقي:

يعتبر القرن الإفريقي ملعبا استراتيجيا حيويا بالنسبة إلى اسرائيل من أجل تحقيق أهدافها القومية العليا والمتمثلة في إقامة دولة ذات هوية يهودية نقية تجعلها قوة اقليمية عظمى مهيمنة على المنطقة العربية ككل، وهذا بالنظر إلى الارتباط الوثيق للمنطقة بالأمن القومي العربي، وبالتالي فإن توغلها فيها سيكفل لها عزل الدول العربية وتطويقها مما يحول دون انشاء أي شكل من أشكال التكتلات العربية الإفريقية وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الاسرائيلي سكومو أفنير في تصريح له حيث أكد أن الأهداف التي كانت اسرائيل تتوخاها من وراء توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية بصفة عامة ودول القرن الإفريقي بصورة خاصة هو كسب صداقة مع هذه الدول من أجل الخروج من العزلة السياسية والحيلولة دون قيام معسكر أفريقي معاد يقف إلى جانب العرب في نضالهم السياسي ضد اسرائيل .[1]

و ترتكز السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا ككل على أربعة مداخل أساسية تتمثل في:

- المبادرة إلى الاعتراف باستقلال الدول الإفريقية،
- انشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع هذه الدول،
- التقدم بعروض لتقديم معونات مالية وفنية.

كما يعد عامل التواجد اليهودي بالقرن الإفريقي وفي اثيوبيا تحديدا سببا آخر وذريعة بالنسبة لاسرائيل من أجل التوغل أكثر في المنطقة حيث أنها تقوم بالترويج لمجموعة من الأفكار لإضفاء طابع الشرعية على ممارساتها وأنشطتها بالمنطقة وهذه الأفكار والادعاءات هي في الواقع ترتبط بصورة مباشرو بالهوية والايدولوجيا والثقافة وتتمثل في :

[1] أسامة عبد الرحمن، "التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا، (اثيوبيا نموذجا)"،**دراسات افريقية**، http://www.iua.edu.sd/publications/iua_magazine/pdf/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A78.pdf ، تم الاطلاع يوم، ص ص 174-176.

- وجود مرتكزات عقلية وروحية تجاه بعض المناطق الإفريقية مبنية على ثلاثة أساطير منها ما ورد في التورات وخصوصا الأصحاح الخامس عشر من الميثاق الذي يقول:"في ذلك اليوم قال البر لإبراهيم، لنسلك إحدى هذه الأرض من نهر مصر الكبير إلى نهر الفرات ".

- الادعاء بوجود علاقات تربط دول القرن الإفريقي باسرائيل ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد والتدليل على ذلك بالتأكيد على أن ابن سيدنا سليمان (منليك) من زوجته الملكة بلقيس هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى ماكدا، وأن قومية "أمهرا"و هي الأكبر في اثيوبيا تنتمي إلى سلالة سيدنا سليمان،

وتركز اسرائيل تعاملاتها في القرن الإفريقي مع الدول التي تدين بالديانة المسيحية، وهذا ما فسره الخبراء بتخوفها من تنامي المد الاسلامي في المنطقة ما من شأنه تشكيل انطباع لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوروبية بصورة عامة حول العمل الجاد الذي تقوم به في الدفاع عنها من خلال مكافحة الارهاب ومواجهة الحركات الاسلامية التي يؤدي انتشارها إلى تهديد الأمن القومي لها ولأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و من خلال ما تم ذكره لاحظنا أن اسرائيل ركزت في تبريرها لتواجدها في القرن الإفريقي على وجود قومية يهودية بدولة اثيوبيا وهو ما كان سببا كافيا لها لجعلها مركزا لممارسة نشاطها خاصة وأن هذه الدولة تتوفر على سمات أخرى جعلتها ذات اهمية استراتيجية كبير بالنسبة لاسرائيل فهي تمثل المفتاح الذي من خلاله تتمكن من التغلغل في إفريقيا ككل وتتمكن في ذات الوقت من تهديد الأمن القومي العربي من خلال استغلال السيطرة الاثيوبية على منبع نهر النيل بنسبة 85 % وهو ما سيمكنها من الضغط على مصر من خلال تهديد حصتها من مياه النهر .و من أجل تحقيق هذا الهدف قامت اسرائيل بتقديم دعم كبير لاثيوبيا في صراعها مع اريتيريا وكذا دعمها في بناء سد النهضة خاصة وأن اثيوبيا تعد دولة ضعيفة الدخل لا يمكنها استكمال بناء السد بالاعتماد على دخلها فقط .

[1] وليد محمود، "التغلغل الاسرائيلي في القارة السمراء، اثيوبيا –دراسة حالة"، **"الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات"**،(جانفي 2012)،ص 9-8.

و رغم أن اثيوبيا تعد البلد الذي تغلغلت فيه اسرائيل وهي تعمل اليوم على توطيد علاقتها معها بكل الطرق والوسائل، غير أن المتتبع لنشاط هذه الأخيرة معها يكشف عن استعمالها أيضا كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى في المنطقة، ف القرن الإفريقي بالنسبة إلى اسرائيل كما سبق وأشرنا هو مسرح استراتيجي حيوي يمكنها من خلاله إدارة صراعها وعلاقاتها مع الدول العربية، وهو ما يؤكد عليه عملها على دعم استمرار النزاع من خلال الوقوف إلى جانب قوى التوتر في كل من الصومال والسودان (بشكل غير مباشر من خلال إريتريا)، ودعم علاقاتها بكل كينيا وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، بهدف تامين تواجدها الإستراتيجي والعسكري في المنطقة هذا دون أن ننسى سعيها في الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من جانب الدول الإفريقية، وذلك في إطار عمله على تثبيت كيانها كدولة نظامية ذات شخصية معنوية معترف بها في المجتمع الدولي.

إن هذا الواقع الجديد الذي تسعى اسرائيل إلى فرضه اليوم على القرن الإفريقي والدول العربية يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تدعيم الأمن القومي العربي من خلال إعادة التفكير مجدداً في المجال الحيوي لهذا الاخير واعتباره نقطة انطلاق للعمل على بناء علاقات تعاون إستراتيجي سياسي واقتصادي وأمني ومائي مع هذه المنطقة وهو بالتأكيد ما من شأنه المساهمة في الحفاظ على مصلحة وحقوق الأجيال العربية المقبلة وضمان استفادتها من الثورات العربية، لينعكس بذلك على السياسة الخارجية العربية، ويضع حدا لسياسة لتهميش العرب في هذه المنطقة من قبل مختلف الاطراف الإقليمية والدولية على حد سواء.[1]

المطلب الثالث: الصعود الايراني في القرن الإفريقي:

تولي ايران أهمية كبيرة للنفاذ إلى القارة الإفريقية وهذا بهدف اقامة علاقات وشبكة من المصالح مع بعض الدول المهمة بالنسبة إليها ومنها دول القرن الإفريقي مثل اثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال ويعود الاهتمام الإيراني بهذه المنطقة إلى الأهمية التي تمثلها بالنسبة إلى مصر، كونها تشكل المنابع الرئيسية لنهر النيل وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول الانسياق

[1] نجلاء مرعي، التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي، المرجع السابق.

الايراني نحو تقوية علاقاتها معها ومقارنة هذا السعي بالتوجه الاسرائيلي نحو المنطقة ولذات الأسباب.[1]

وعرفت سياسة ايران الخارجية اتجاه إفريقيا عدة مراحل ولكن تبقى مرحلة ما بعد اندلاع الثورة الاسلامية هي الأهم حيث اصبحت إفريقيا علامة بارزة في عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية وصياغتها ويرجع ذلك إلى سعيها لتحقيق عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

أ- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي - وبخاصة الأمريكي.

ب- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

ت- تصدير ثورتها من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا.

ث- صنع ممرات بحرية وبرية تقود إلى الميادين التنافسية ذات طابع المواجهة لإيران في الشرق الأوسط، والتي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات "الإرهابية"، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.

ج- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعال في البحر الأحمر - المهم من الناحية الإستراتيجية لإيران - يقود لقناة السويس.[2]

وتتسم السياسة الخارجية لإيران بتعدد الأبعاد وكذا بتأثرها بالعوامل الداخلية والبيئتين الاقليمية والدولية ومنها تتبع المحددات التي تعين أبعادها، ونجد في هذا الإطار المحدد الديني الذي يعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في العلاقات الإفريقية الايرانية وتحديدا الدين الاسلامي وو تواجد الجالية الشيعية في القارة هذه الاخيرة وتحت تأثير العديد من العوامل التاريخية استوطنت في

[1] شريف شعبان **مبروك،السياسة الخارجية الايرانية في أفريقيا**،مجلة دراسات استراتيجية ،العدد 166،ط1،الامارات العربية المتحدة:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية،2011 ،ص ص 9-10

[2] نجلاء مرعي،إيران والنفوذ المتصاعد في القرن الإفريقي،نقلا عن http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=2451 ، تم الإطلاع يوم 2012/05/16، على الساعة 12.23

بعض الدول الإفريقية مثل السنغال ونيجيريا وزامبيا والمغرب ومالي كما استوطنت بعض دول القرن الإفريقي منها كينيا والصومال وقد لعبت هذه دورا ملحوظا في التأثير على العلاقات بين الطرفين رغم اختلاف موقع وقوة هذه الجاليات وهو ما جعل ايران تستهدف الدول المتواجدة فيها وتعتمد عليها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية مستغلة ولاء هؤلاء الشيعة لها رغم ضآلة عددهم بالنسبة للمسلمين.

وتتبع ايران حاليا في تعاملاتها الخارجية بمبدأ البراغماتية حيث أنها تبنت منهجا جديدا يعتمد على محاولتها التكيف مع المتغيرات التي يفرضها النظام الدولي من خلال تنشيط دبلوماسيتها وجعلها لا تقتصر في علاقاتها على دولة واحدة فقط، وإنما على عدة دول مع الاستمرار في تبني مبدأ تصدير الثورة الاسلامية واستخدام اسلوب الغزو الفكري ومحاولة نشر المذهب الشيعي من أجل التأثير غير المباشر على الدول التي تتحرك فيها وهذا من خلال بناء المساجد وارسال الصحف والمجلات إلى هذه الدول، ويظهر هذا بوضوح في القرن الإفريقي وخاصة الصومال.[1]

و تعد الصومال من ابرز الدول التي تربطها علاقات مميزة مع إيران، هذه الأخيرة تزايد اهتمامها بها منذ الحلمة الدولية الاخيرة لإغاثة الشعب الصومالي في 2011 وهذا من خلال زيادة نشاطها الدبلوماسي والانساني بالمنطقة .

و يمكن فهم هذا التوجه الإيراني نحو الصومال تحديدا إذا ما عدنا إلى قراءة الخلفية التاريخية للعلاقات بين الطرفين والتي تكشف لنا عن التوافد الشيعي الكبير الذي شهدته الصومال منذ القدم ونجد في هذا الغطار العديد من الروايات التي تحاول تسليط الضوء على اول توافد شيعي للمنطقة ومنها تلك التي تشير إلى الأمير علي حسين الشيرازي الذي أسس الدولة الشيرازية الفارسية في الصومال في القرن السابع هجري وتمكن من بسط نفوذه على عدة مدن ساحلية في القرن الإفريقي منها مقديشو، مركة، براوة وكسماو.

و رغم أن الشيرازيين تمكنوا من ابقاء العديد من المدن الصومالية تحت إدارة العديد من حكم شيعي فارسي غير أنهم لم يتمكنوا في النهاية من نشر مذهبهم الشيعي لأسباب عديدة منها:

[1]شريف شعبان مبروك،**المرجع السابق**،ص ص 26-27.

- الوجود المكثف للأسر العربية السنية المحافظة والمتمسكة بالمذهب السني
- الترابط القوي بين الصوماليين بحكم العلاقات الدينية التجارية التي تجمعهم
- اقتصار احتكاك الشيرازيين في شرق إفريقيا بالأسر العربية المهاجرة من اليمن والعراق والتي كانت بدورها متمسكة ومحافظة على مذهبها السني.[1]

و تتخذ القوة الناعمة الإيرانية في القرن الإفريقي عدة مظاهر نوجزها فيما يلي:

- التفاعل الإيجابي مع حالة المجاعة التي لحقت الصومال حيث لفت وضعها أنظار القيادات السياسية والدينية في إيران لوضع استراتيجية، وفي هذا الإطار جاءت المشاركة في جهود الإغاثة الدولية.لقد أصبحت هذه النشاطات لإيران محل استغراب قبل الحكومة الصومالية، وهيئة علماء الصومال، حيث حامت حولها شكوك تتمحور حول عملها على الانتشار والتوسع الشيعي في البلاد، وهناك حالات مرصودة ولافتة تتعلق بكيفية تقديم الدعم الإنساني أو المشاريع الاجتماعية وبرعاية إيرانية، ومن الأمثلة على ذلك:

1-**الزواج الجماعي** :والذي يتم بتنسيق مباشر من السفارة الإيرانية في مقديشو، حيث تتحمل الحكومة الايرانية نفقات الزواج، كما تلتزم بإعالة الأسر الجديدة من خلال تخصيص مبلغ مالي شهري لها.

2- **تكثيف النشاط الإنساني في المناطق ذات الأقليات** مثل حمروين التي كانت أحد أهم مقرات التواجد للوجود في القرن السابع الهجري، وكذلك الأقليات ذات الأصول العربية، وتهتم بهذا الحي لرمزيتها التاريخية.

.3**المنح الدراسية**:حيث تقدم الجامعات الإيرانية بفروعها المختلفة منحًا دراسية(أكثر من ثلاثمائة منحة دراسية خاصة في الطب والهندسة)عبر شخصيات صومالية مرموقة، أو عبر التعاقد المباشر مع بعض الجامعات المحلية.[2]

وبالتالي فإن التوجه الإيراني نحو إفريقيا، وبخاصة في منطقة القرن الإفريقي، جاء في سياق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فهي تحاول مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية

[1] فهد الياسين،"الدور الإيراني في البحث عن موطئ قدم، قطر:**مركز الجزيرة للدراسات**،(18 أغسطس2015،)، 3-4.
[2] فهد الياسين **المرجع السابق**، ص 08-09.

الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم من جهة ،و محاولة التعرف على المناخ الدولي المحيط، وتهيئته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية، والتي في مقدمتها الحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية جهة ثانية .

خلاصة:

قامت الصين بتسخير امكانيات هائلة بهدف إعطاء فعالية أكبر لعلاقتها الثقافية مع افريقيا ككل والقرن الإفريقي بصورة خاصة، وفي هذا الإطار جاء توظيفها للعديد من الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، والدعائية في سبيل خلق العديد من المشاريع الثقافية الثنائية منها بناء معاهد الكونفوشيوسية ، دعم وجودها الاعلامي في المنطقة وفي المقابل دعم وسائل الاعلام الافريقية من خلال التدريب والدعم التقني.

وتسعى الصين من خلال توظيف البعد الثقافي في سياستها الخارجية، تقوية اقتصادها من خلال استغلال المقومات الاقتصادية والاستراتيجية لدول المنطقة، وكذا نشر ثقافتها، رغم أن الخطاب الرسمي الصيني لم يعبر عن ارادة حقيقية لنش الثقافة الصينية من منطلق ارتباط صاع القرار الصين بمحددات مجتمعية داخلية تتصف بالصرامة، وهو ما يكشف عن سبب أخر من ظهور الثقافة في منظومة السلوك الخارجي للصين والمتمثل في حتمية انفتاحها على الخارج ولكن من منطلق التغيرات التي ميزت النظام الدولي وفرضت الثقافة كمدخل لتفسير سلوك الدول، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن ارتباط مصلحة الصين بإفريقيا وحمل هذه الاخيرة لهواجس تتعلق بالتخوف من غزو استعماري جديد من شأنه أن يمس بالشخصية الأفريقية خاصة وأنها لاتزال تعاني من آثار الاستعمار الغربي لها. وبناء على هذا فقد وجدت الصين نفسها مجبرة عن تقديم وجهّ آخر للسياساتها البراغماتية، لطمأنه دول القارة من أن تواجدها في القارة سيعود بالنفع على الطرفين فبمقابل حصول الصين على النفط و الأسواق الإفريقية، تستفيد دول إفريقيا من مساعدات الصين التي من شأنها دعم اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

خاتمة

تقوم سياسة الصين في القرن الإفريقي على عدة أبعاد، منها البعد الاقتصادي والأمني والتي حيث أكدت الصين من خلالهما من خلالها على أن القرن الإفريقي يحتل أهمية خاصة ، وهذا لموقعه الاستراتيجي الذي اكتسبه من اطلاته البحرية على أهم المسطحات المائية في العالم، منها باب المندب البحر الأحمر، والمحيط الهندي والتي تمثل كلها اطلالات أيضا على مناطق هامة ترتبط مصلحة الصين الاقتصادية بها، من خلال استغلالها في تحقيق أمنها الطاقوي، وهذه المناطق هي الخليج العربي والشرق الأوسط، فيما تمثل مقومات المنطقة الاقتصادية، أهمية أخرى على اعتبار أن عددا من دولها تم اكتشاف النفط فيها مؤخرا إضافة إلى ثراءها بموارد أخرى يمكن للصين استغلالها لتحقيق هدفها في التحول إلى أكبر قوة اقتصادية عالمية

إن الاهمية سالفة الذكر جعلت الصين تركز اهتمامها على القرن الإفريقي كمجال حيوي لها في القارة، وفي سبيل التوغل فيه وبسط نفوذها، تبنت سياسة خارجية جعلت من خلالها تحقيق أولوية مصلحتها الاقتصادية والأمنية هي الهدف الرئيسي لها، وفيما تأتي باقي الاعتبارات وعلى رأسها السياسية، وهو ما أكده موقفها من أزمة السودان حيث قدمت مصلحتها الاقتصادية وأمن استثماراتها على أي اعتبارات أخرى، وبناء عليه جاء تدخلها كوسيط بينها وبين مجلس الأمن في حدود ما تسمح به مبادئ سياستها الخارجية المرتكزة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

غير أن الوضع الانساني والأمني والاجتماعي الذي تعيشه المنطقة وضع الصين أمام تحدي إيجاد آلية مناسبة لتكييف سياستها الخارجية مع هذا الوضع ، وهو ما يؤكد عليه موقفها من أزمة السودان مع نزاع السودان وكذا استراتجيتها العسكرية الجديدة في المنطقة التي بدأت معالمها تتضح بعد اعلانها عن تأسيس قاعدة عسكرية في جيبوتي، كما تتعامل الصين مع دول المنطقة بما يخدم مساعدتها في تحقيق التنمية حيث تلتزم في هذا الإطار بتقديم مساعدات كبيرة للدول من منطلق فكرة التنمية السلمية" و"القوة الناعمة" و التي أصبحت السمة الأبرز للسياستها الخارجية في القرن الإفريقي، كما تدعمت هذه الفكرة بجانب ثقافي منذ الاعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصين افريقيا الذي أسس لنوع جديد من العلاقات الصينية الإفريقية متعددة الأبعاد يترافق فيه

التعاون الاقتصادي مع التعاون الثقافي، وهو ما جعل علاقتها بدول المنطقة تأخذ منحى ايجابيا ساعدها على بسط نفوذها دون التخوف من المعارضة الداخلية.

ويشير توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي إلى الأهداف التي تتطلع الصين لبلوغها، و المتمثلة في محاولتها تكريس مكانتها كقوة اقتصادية عالمية بالدرجة الأولى، على اعتبار أن الصين قد قدمت مساعدات كبيرة في مجال التعاون الثقافي والعلمي من خلال بناء معاهد الكونفوشيوسية والدعم الاعلامي والعلمي للدول المنطقة وعلى رأسها السودان، كينيا، اثيوبيا وجيبوتي، وفي ذات الوقت شهدت المبادلات الاقتصادية معها تطورا ملحوظا، وهو ما يؤكد أن توظيف الصين لهذا البعد كان مدروسا على أساس ما يضمن لها مصلحتها الاقتصادية بالدرجة الأولى. غير أن تأثير توظيف هذا البعد على النفوذ السياسي للصين ليس بارزا بدرجة كافية فالصين أثبتت من خلال موقفها من بناء سد النهضة الاثيوبي ونزاع السودان أنها لا تهتم بالصراع على النفوذ السياسي وفرض توجهاتها السياسية بقدر ما تهتم بمصلحتها الاقتصادية فهي تحالفت مع اسرائيل لدعم اثيوبيا لاستكمال بناء مشروع سد النهضة، وتجنبت الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال موقفها من قرار تقسيم السودان.

ويقودنا الحديث عن النفوذ السياسي للصين على مستوى العالم إلى الحديث عن القوى المتنافسة على القرن الإفريقي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ودورها في دفع الصين لإبراز ثقافتها في القرن الإفريقي حيث تبين أن هناك اختلافا كبيرا بين ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه وما تطمح له الصين، فبينما تتحكم الاولوية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل بدعوى محاربة الإرهاب وتهديد الأمن القومي العربي في توظيفه، نجد أيران كقوة أخرى صاعدة في المنطقة، تعطي الأولوية لمشروعها الأيديولوجي المتمثل في تصدير مبادئ الثورة الاسلامية، في حين تركز الصين على مصلحتها الاقتصادية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى بل على العكس من ذلك، هي تحاول تجنب الدخول في أي مواجهة مباشرة مع أي طرف، وتوظيف البعد الثقافي في سياستها الخارجية جاء في الحدود التي تحقق لها أهدافها فقط، حيث أن هناك حالة غياب لطموح الداخلي لنشر ثقافتها وحضارتها بهدف التأثير على الآخر، على اعتبار أنها مرتبطة بقيم اجتماعية ترفض الاحتكاك الثقافي الذي يؤدي إلى فرض الثقافة بالقوة، رغم أنها

تحرص أيضا على أن تثبت للعالم أنها تعطي الأولوية للانفتاح على الآخر ما ينفي عنها تهمة الانغلاق على الذات كما أنها تسعى لتثبت لإفريقيا بأنها ليست قوة استعمارية جديدة.

إن استخدام الصين للبعد الثقافي في سياستها الخارجية تجاه القرن الإفريقي، مكنها من قطع أشواط كبيرة في دعم اقتصادها، حيث أنه ساهم في خلق حضور ايجابي لدى دول المنطقة التي تعاني أوضاع اقتصادية وأمنية جعلتها في أمس الحاجة لأي نوع من المساعدات، وتركيز الصين في هذا الاطار على ازدواجية استخدام القوة بتوظيفها بشقيها الناعم والصلب نابع من ذكاء استراتيجي لصانع القرار الخارجي للصين من منطلق أنه لتحقيق مصلحة الصين يجب توظيف كل الموارد والطاقات وبناء سياسيات متعددة الأبعاد تغفل الجانب البراغماتي الذي يظهرها كقوة استعمارية في نظر دول افريقيا.

قائمة المراجع

أولا/الكتب:

1- الأقداحي هشام محمود ،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، (مصر :مؤسسة شباب الجامعة، 2012.)

2- ألدن كريس ، **الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟** ،ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، (بيروت: الدار العربي للعلوم ناشرون، ط 1، 2009).

3- بوقنطار حسان، **العلاقات الدولية**، (المغرب:دار توبقال للنشر، 2009).

4- بوقارة حسين ، السياسة الخارجية، **دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (ط1، 2012)

5 – باكير علي حسين ، **دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الانعكاسات**، (لبنان : دار المنهل اللبناني، ط 1،2010).

6 – جنسن لويد ، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة وليد عبد الحي،(المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، د.ط، 1989).

7 – حمدي عبد العزيز عبد العزيز ، **التجربة الصينية السياسية، أبعادها الإيديولوجية والتاريخية**، (القاهرة": دار أم القرى للطبع والنشر ،ط1، 2007)

8 – الجهني مانع بن حماد ، **الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب المعاصرة**، (الرياض:دار الندوة العالمية للطباعة و النشر ط 4، 1420ه).

9 – دندن عبد القادر ،**الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان : مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، 2015).

10- شبل فؤاد محمد ، **حكمة الصين، دراسة تحليلية لمعالم الفكر الصيني منذ أقدم العصور**،(القاهرة : دار المعارف للطباعة ،ج 1، ط 1، 1998).

11-عودة جهاد ، **النظام الدولي نظريات واشكاليات،** (الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005)

12-عبد الرحمن أسامة ، **الأمن الثقافي العربي، أهميته عوامل تهديده وعوامل استقراره،**(مصر: دار الكتب المصرية،ط 1، 2013)

13-عبد الحي وليد و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،(عمان : دار الشروق، 2007).

14-العاني عريم فارس مظلوم مكي ، **الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الأفريقي:**دراسة في الجغرافيا السياسية (العراق: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2012)

15 - غيل بايتس، **النجم الصاعد ،الصين : دبلوماسية أمنية جديدة،** (لبنان :دار الكتاب العربي، 2009).

16-محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

17 - مقلد صبري اسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات،**

(الكويت :منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985)

18 - مكريدس روي وكنيث تومسبون، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم،** ترجمة حسن صعب ، (بيروت : دار الكتاب العربي، 1960)

19 - المديني توفيق ،**تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال،**(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،ط1، 2012).

20- ناي جوزيف، **القوة الناعمة،** وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، (المملكة العربية السعودية : الكعيبان، ط1، 2007).

21- النعيمي أحمد ،**السياسة الخارجية**، (عمان: دار زاهر للنشر والتوزيع، 2009)

قائمة المراجع

الم ا رجع باللغة الأجنبية

1/Alain Frachon : **Un siècle chinois** , Le monde ,Bilan Géostratégique ,2010.

2- Brooks Peter., **China & influence in Africa**: **Implications For the United States,** backgrounder (Washington : The heritage Foundation, 2006.

3 - David Bénazéraf,**Soft Power Chinois En Afrique ,Renforcer les Intérêts De La Chine Au Nom De L'amititié Sino –Africaine** ,Paris: Ifri Centre Asie,2014.

4- Ivo Carneiro de Soussa, **China Africa,New Types of Echange Cultural Identity and Emerging Relation in a Globalized World**", Saint Joseph Academic Press, 2011

5- Khaled BAAZIZ, **Le Soft Power Chinois ,Quand La Chine Mixe Propagande Extérieure et Stratégie Culturelle** , Le Réseau D'experts En Intelligence Economique ,(15 juillet 2011)

6- Martina BASSAN, **Le Soft Power Chinoise en Afrique**, Paris: institue de recherche Stratégique militaire, 2012.

7- MORIN Frédéric Jean, La Politique Etrangère Théories ,Méthodes et Références , (Paris: ARMAND COLIN, 2013).

8- WANG Jianm, **Introduction China's Search of Soft Power,in Soft Power in China**, public diplomacy throuhg communiction, New york: Palgrave Macmillanm,2011

ثالثا/ المذكرات:

1-بركان إكرام ، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010).

2- بن دايخة إبراهيم، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،(باتنة:جامعة الحاج ،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2009).

3- حومر عبد الغاني، **العلاقات الافريقية الصينية – دراسة حالتي الجزائر وتنزانيا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات اسيوية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012).

4- حكيمي توفيق ،**الحوار النيواقعي النيوليبيرالي لمضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية (جامعة باتنة: كلية الحقوق ، 2008).

5- حموية فاطمة ،**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي**، مذكرة ماجستير تخصص دراسات مغاربية (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).

6- غول حمزة ،**البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011).

7- دير أمينة ، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

8- دندن عبد القادر ، **الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة باتنة: 2008).

9 - لبوخ محمد ،**عملية بناء الدولة في القرن الأفريقي**، مذكرة ماجستير في السياسات المقارنة، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية،،قسم العلوم السياسية، 2014).

10- مرعي نجلاء محمد ، "تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 – دراسة حالة : السودان- ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011 م.)

رابعا/ المجلات:

1- أوهانلون مايكل ، "عن العقيدة العسكرية الصينية"، الإمارات العربية المتحدة: **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية العدد، العدد8، (2008).

2- البطحاني عطا حسن ، "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في افريقيا"، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 17،(2013).

3- جيكس مارتن، "الصين، أي نوع من القوى العظمى ستكون"؟، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 19 ، (2010).

4- عبد الحي رمضان فرج ، "السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية و أدوات الضغط السياسي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 23 ، (مارس 2015).

5- عرفة محمد جمال ،"الصين و التغيير الناعم في افريقيا، العولمة البديلة"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 2،(2011).

6- سرور نبيل ، "الصين و التحولات الدولية و حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 21، (2015).

7- زقزوقة سالم ، الصين، "التحولات الداخلية و السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، (2009).

8- سعيد أمير ، "الصين الصاعدة و فرنسا الآفلة في قلب افريقيا"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 3، (2008).

9- شعبان شريف مبروك، "السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 166 ، (2011).

خامسا/ التقارير:

1- الأولي اسماعيل ، "العلاقات الصينية الافريقية ...شراكة أم استغلال، وجهة نظر افريقية" قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (12 أفريل 2014)

2- التقييم الأساسي للأمن الانساني ، "الاسلحة و النفط ودارفور السلاح : تطور العلاقات بين الصين و السودان" ، **تقرير السودان**، العدد 7، (2007)

3- حمدي عبد الرحمن ،"الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2009)

4 - العطري الميلود، **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، ورقة بحثية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، (2007).

4- عبد الرحمن محمود علي عيسى ،" الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي الإفريقي الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2116

5- عرنوس سليمان خليل ، "الأزمة الدولية والنظام الدولي، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، الدوحة : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (يناير 2011).

6- علي عثمان عبد الر ا زق: "القرن الافريقي، التاريخ والجيوبوليتيك"، قطر: **مركز الوثائق والدراسات الانسانية**، قطر.

7- غانم أماني محمود ،"البعد الثقافي في العلاقات الدولية : دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات"، القاهرة :برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، (2007).

8- سليمان يمنى،"القوة الذكية – المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية" ، تركيا:**المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (جانفي 2016)

9- شاريون فريديريك ،"العلاقات الدولية الجديدة في خضم المسألة الثقافية"،ترجمة عمر الشنوني،"**المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية**.

10- محمد سعيدة عمر ،"اشكالية بناء الدولة في الصومال" تركيا: المؤتمر **العربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية**،(2013).

11- ميلر جونثان بيركشير، "الصين و علاقتها بجمهوريتي السودان ،الالتزام بالاقتصاد والأمن" ،قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (يونيو /حزيران 2115).

12- مركز بحوث الشرق الأوسط، "الوجود الصيني في دول حوض النيل"، مجلة قراءات شرق أوسطية" ، (2013).

13- ولد أحمد سالم سيدي أحمد ، "الصين و التحديات الداخلية"، قطر:مركز الجزيرة للدراسات، (يناير 2015).

15-وليد محمود "التغلغل الاسرائيلي في القارة السمراء، اثيوبيا –دراسة حالة"، "الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، (جانفي 2012).

16- الياسين فهد الدور الإيراني في البحث عن موطئ قدم، قطر :**مركز الجزيرة للدراسات** ، (أغسطس 2015)

سادسا/المواقع الإلكترونية:

1- ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية، عالم واحدد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاق وزياني زيدان www.geocties.com / edelzeggagh/IR.

2- اسماعيل آدم، ني هاو في السودان، جريدة الشرق الاوسط ،العدد 11049، 2009،نقلا عن http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=&، الساعة 14 article=508769، تم الإطلاع يوم 14-05-2016 على الساعة 13.05.

3-أشرف السيد محمد،" الخطة الخمسية الثالثة عشر للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية: الفرص و التحديات"، http://arabic.china .cn .org ، على الساعة ، 13أفريل 2116 .14.34

4-الاستيطان الاقتصادي الصيني في افريقيا ...استعمار جديد بشروط جديدة"، **جريدة العرب**، العدد 10035،(2015)، http://www.alarab.co.uk ، تم الاطلاع يوم 20-11-2015 على الساعة 12.20.

5-إدريس عبد الله أحمد قرقاج ،محاضرة بعنوان، "القرن الافريقي، آخر المستجدات"، منتدى الفكر العربي ، http://www.farajat.net، تم الإطلاع يوم 14-02-2016 على الساعة 13.00.

6- توقيع وثيقتين في قمة الصين افريقيا،نقلا عن http://www.aljazeera.net/news/international/عن%/ تم الإطلاع يوم 25-12-2015، على الساعة 15.00.

7-تقريـــر حـــول افريقيـــا: اللغـــة الصـــينية تكتســـب قـــوة دفـــع فـــى افريقيـــا، http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-تم الإطلاع يوم 12-04-2016 على الساعة،12.31 .

8- خالد يوسف، "القرن الإفريقى.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامى"نقلا عن، http://www.naqed.info/naqed/politics/1032-2011-11-06-09-02-10.html تم الاطلاع يوم 12-04-2016 على الساعة 12.30.

9- جيبوتي سمرقند جديدة على طريق الحرير البحري"، نقلا عن /content_625753.htm211615http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/ تم الاطلاع يوم 12-04- 2016على الساعة 12.30.

10- دبلوماســـــية القـــــوى الكبـــــرى ذات الخصـــــائص الصـــــينية http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/، تم الاطلاع يوم 12-04-2016، على الساعة 12.30.

11- العلاقات الصينية- الأفريقية:" نموذج للعلاقات الدولية الجديدة معلم جديد لتاريخ التعاون الودي الصيني" الأفريقي http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/ تم الاطلاع يوم 03-12-2015، على الساعة 12.25.

12-عبد الرحمن عباس، "بالأسماء، ممولو مشروع سد النهضة الإثيوبي.. الصين وايطاليا أول الدول الداعمة" http://www.vetogate.com/ ، تم الإطلاع يوم ، 2016/04/25، على الساعة 14:23.

13-عز الدين جوهري، القرن الافريقي، الأهمية الاستراتيجية...و الصراعات الداخلية، نقلا عن http://www.nashwannews.com/articles.php?action=view&id=1948، تم الاطلاع يوم 12-05-2016، على 15.05.

14- علي حسن خولاني، "تحديد وأهمية القرن الإفريقي نقلا عن tagheer.com/art30564.html، تم الاطلاع يوم 18 فيفري 2016 على الساعة 12:26.

15-علي محمد أمنيف الرفيعي، منعم صاحي العمار "القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية http://www.naqed.info/naqed/politics/krgh، تم الاطلاع يوم 15-03-2016، على الساعة 12.33.

16- عماد عنان،"الصين تحتل إفريقيا اقتصاديا وبدأت طريقها بتمويل سد النهضة"، مأخوذ من https://www.noonpost.net/content/11622، تم الاطلاع يوم 15-05-2016، على الساعة 15:30.

17- غانم سليمان غانم، "الشراكة الصينية الأفريقية: أثيوبيا أهم شريك استراتيجي للصين فى القرن الإفريقي، " http://sudaneseonline.com/board/7/msgAB%.ht تم الاطلاع 04-04-2016، على الساعة 12.00.

18- كل الطرق الصينية تمر من جيبوتي doualiya.com/articles/20141021 اسماعيل-عمر-غلة – جيبوتي-اقتصاد- قواعدعسكرية-الصين تم الاطلاع اليوم15-11-2015، على الساعة 14.20.

19- نجلاء محمد مرعي، التدافع الدولي نحوالقرن الأفريقي، مجلة البيان، العدد 311 http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2083#sthash.0cswkWY2. تم الإطلاع يوم 15-11-2015، على الساعة 14.20.

20- شاشي ثارور، "طريق الحرير سمة للسياسة الخارجية الصينية"،نقلا عن، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ تم الاطلاع يوم 22-04-2016، على الساعة 14.23.

21-ياسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً"،نقلا http://araa.sa/index.php?view=article&id= تم الاطلاع يوم 25-04-2016 على الساعة 12.30

22-Wilson, Ernest., "Hard Power, Soft Power, Smart Power", Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, Public Diplomacy in a Changing World (Mar., 2008), pp. 110-124, Published by: Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science, Article Stable URL: http://www.jstor.org/stable/25097997, p. 112-114

الفهارس

أ/ فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للبعد الثقافي في السياسة الخارجية	31-10
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية	23-11
المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية	14-11
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى	17-14
المطلب الثالث: محددات السياسية الخارجية	23-17
المبحث الثاني : البعد الثقافي كمقاربة لتحليل السياسة الخارجية	40-24
المطلب الأول: مفهوم البعد الثقافي في السياسة الخارجية	29-24
المطلب الثاني: أهمية المتغيرات الثقافية في تفسير سلوك الفواعل الدولية	31-29
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للبعد الثقافي في السياسة الخارجية	39-31
الفصل الثاني : السياسة الخارجية الصينية تجاه القرن الإفريقي	88-42
المبحث الأول: جيواستراتيجية القرن الإفريقي	65-43
المطلب الأول: القرن الإفريقي، التحديد والأهمية	52-43
المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي	63-52
المطلب الثالث: إشكالية الثقافة في القرن الإفريقي	65-63
المبحث الثاني: خصوصية القرن الإفريقي من منظور سياسة الصين الخارجية	.87-66
المطلب الأول: تأثير متغيرات البيئة الداخلية للقرن الإفريقي على سياسة الصين الخارجية	80-66
المطلب الثاني:تأثير البيئة الدولية على سياسة الصين الخارجية في القرن الإفريقي	87-80
الفصل الثالث: دور البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي	137-90
المبحث الأول:البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية: الأدوات والأهداف	116-91
المطلب الأول: أهداف توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية	100-91
المطلب الثاني: أدوات توظيف البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية	116-100
المبحث الثاني: أبعاد البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي	127-116
المطلب الأول: الأبعاد الدولية، نحو تفعيل الثقافة في العلاقات الدولية.	120-117

المطلب الثاني:الأبعاد المجتمعية، قدسية الثقافة مقابل حتمية الانفتاح.	122-120
المطلب الثالث: الأبعاد الإفريقية، التخوف من ثقافة الهيمنة أم هيمنة الثقافة.	126--122
المبحث الثالث: تحديات البعد الثقافي في سياسة الصين الخارجية اتجاه القرن الإفريقي الكبير	137-127
المطلب الأول: التواجد الامريكي بالمنطقة، الأولويات والسياسات	129-127
المطلب الثاني: التواجد الاسرائيلي في القرن الإفريقي و تهديد الأمن القومي العربي	132-130
المطلب الثالث: تنامي الدور الايراني بالمنطقة، نحو البحث عن لعب دور ريادي	.136-132
خاتمة	141 -139
قائمة المراجع	152 -142

ب/ فهرس الجداول ، الخرائط و المخططات :

الشكل	الصفحة
الجدول رقم 1: يمثل مساحة دول القرن الإفريقي	45
الجدول رقم 2: المؤشرات الاقتصادية للقرن الإفريقي	46
الجدول رقم3: يوضح حجم الاستثمارات الصينية في اثيوبيا منذ سنة 2004 وإلى غاية 2010	55
الجدول رقم4: يوضح حجم الاستثمارات الصينية في 10 بلدان افريقية لعام 2013 (مليار دولار) وذلك بحسب احصائيات وزارة الخارجية الصينية	57
الخريطة رقم 1 : دول القرن الإفريقي وحدودها السياسية.	45
الخريطة رقم2 : محطات استخراج وتكرير البترول في القرن الإفريقي	46